nbf

أنت في أيدٍ أمينة

٢٠٢٥
التقرير السنوي

ملتزمون بنجاحكم

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم أبوظبي

شبكة فروعنا

المقر الرئيسي: شارع حمد بن عبدالله، ص.ب: ٨٨٧، الفجيرة هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠ فاكس: ٧٩٩٢ ٢٢٢ ٩ ٩٧١+

الفجيرة

فرع الفجيرة
سيجي ريزيدنس
الطابق الأرضي
شارع الشيخ حمد بن عبدالله
ص.ب: ٨٨٧، الفجيرة
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٧٩٩٢ ٢٢٢ ٩ ٩٧١+

فرع دبا
شارع الشيخ محمد بن حمد
ص.ب: ١١٧٠٠، الفجيرة
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٣٧٨٥ ٢٤٤ ٩ ٩٧١+

فرع مسافي
مبنى بنك الفجيرة الوطني، مسافي
ص.ب: ١١٢٠٨، الفجيرة
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٣٣٣٩ ٢٥٦ ٩ ٩٧١+

فرع قدفع
مبنى بنك الفجيرة الوطني، قدفع
ص.ب: ١٢٠٠٢، الفجيرة
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٤٩٤ ٢٣٦ ٩ ٩٧١+

فرع الطويين
مبنى بنك الفجيرة الوطني، طريق دبا
ص.ب: ٣٠٠٩٨، الفجيرة
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٩٤٣٨ ٢٠٢ ٩ ٩٧١+

فرع المنطقة الحرة في الفجيرة
مبنى بنك الفجيرة الوطني
طريق خورفكان
ص.ب: ٨٨٧، الفجيرة
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٩٤٥٠ ٢٠٢ ٩ ٩٧١+

فرع محكمة الفجيرة
المدخل الرئيسي، محكمة الفجيرة
شارع الشيخ خليفة بن زايد
ص.ب: ٨٨٧، الفجيرة
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠

دبي

فرع بر دبي
مبنى بنك الفجيرة الوطني
شارع خالد بن الوليد
ص.ب: ٢٩٧٩، دبي
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٩٤٦٦ ٢٠٢ ٩ ٩٧١+

فرع جبل علي
مبنى بنك الفجيرة الوطني
بجانب اتصالات، جبل علي
ص.ب: ١٧٦٧٦، دبي
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٩٤٦٧ ٢٠٢ ٩ ٩٧١+

فرع الراس
بناية محمد أحمد الساكت
الطابق الأرضي، شارع الخور، الراس
ص.ب: ٢٩٧٩، دبي
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٩٤٢٦ ٢٠٢ ٩ ٩٧١+

أبوظبي

فرع أبوظبي
دانات سكوير مول
الطابق الأرضي
السعادة، المنطقة ١
ص.ب ٧٨٦، أبوظبي
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٨٣٦٢ ٦٧٢ ٢ ٩٧١+ / ٨٥٠٣ ٦٧٦

فرع مصفح
مبنى البستان جارديان
الطابق الأرضي، مصفح، القطاع ١، إم ١
ص.ب ٧٨٦، أبوظبي
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٩٤٦٠ ٢٠٢ ٩ ٩٧١+

فرع العين
شارع المنظور، مقابل العين مول
ص.ب: ٨٨١٠٨، العين
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٩٤٥٩ ٢٠٢ ٩ ٩٧١+

الشارقة

فرع الشارقة
مبنى فايا للأعمال، الطابق الأرضي
(مقابل حديقة المجاز وبحيرة خالد)، المجاز ٢
ص.ب ١٤١٦، الشارقة
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٩٤١١ ٢٠٢ ٩ ٩٧١+

رأس الخيمة

فرع رأس الخيمة
شقق الجولف، مبنى اف
الوحدة جي اف ١٠٠ – جي اف ٣٠٠،
الطابق الأرضي
الجزيرة الحمراء، رأس الخيمة
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٩٤٢٢ ٢٠٢ ٩ ٩٧١+

الشركات / المكاتب التمثيلية

إن بي إف دايموند
مكتب التمويل
برج الماس – أبراج بحيرات جميرا
مكتب ٤٨ أيه، الطابق ٤٨
ص.ب: ٣٤٠٥٥٠، دبي
هاتف: ٨٣٦٢ ٥٠٧ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٧٥١٥ ٣٩٧ ٤ ٩٧١+

مكتب بنك الفجيرة الوطني لخدمات الشركات المصرفية
مبنى فايا بيزنس – الطابق الخامس
(مقابل حديقة المجاز وبحيرة خالد)
المجاز ٢، ص.ب ١٤١٦، الشارقة
هاتف: ٥٦٥٥٥١ ٦٠٠
فاكس: ٥٨٨٧ ٥٢٥ ٦ ٩٧١+

المكتب التمثيلي في أنتويرب
شوبشترات ١٥، ٢٠١٨ أنتويرب
بلجيكا
هاتف: ٨٦٨٠ ٢٠٢ ٣ ٣٢+
فاكس: ٩٤٦٨ ٢٠٢ ٩ ٩٧١+

الشركات التابعة لبنك الفجيرة الوطني

الفجيرة
إن بي إف للخدمات المالية ش.م.ح
المنطقة الحرة بالفجيرة
ص.ب ٨٨٧، الفجيرة
هاتف: ٩٢٣١ ٢٠٢ ٩ ٩٧١+
فاكس: ٢٩٧٩ ٢٢٨ ٩ ٩٧١+

جزر كايمان
شركة إن بي إف ماركتس، (كايمان) المحدودة
الطابق الرابع، هاربر
١٠٣ شارع كنيسة الجنوب
ص.ب ١٠٢٤٠
كايمان الكبرى ١٠٠٢ – KY1
جزر كايمان

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء،
حاكم دبي

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان

نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء،
رئيس ديوان الرئاسة

المحتويات

التقرير الاستراتيجي ١
تقرير مجلس الإدارة ٧
تقرير الحوكمة المؤسسية ١٩
تقرير الاستدامة ٤٥
تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ٤٩
تقرير مدقق الحسابات المستقل ٥٣
البيانات المالية للمجموعة ٥٧

- بيان المركز المالي الموحد
- بيان الدخل الموحد
- بيان الدخل الشامل الموحد
- بيان التدفقات النقدية الموحد
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي
عضو المجلس الأعلى،
حاكم الفجيرة

بإذن الله تعالى سيكون ٢٠٢٥ عام المجتمع في دولة الإمارات. عامٌ نعمل فيه يداً بيد لتعزيز الروابط في مجتمعنا وأسرنا، وترسيخ المسؤولية المشتركة في بناء وطننا وإطلاق الإمكانيات والمواهب. ويمثّل هذا العام فرصة لتفعيل القيم المجتمعية والمبادرة من أجل مجتمع مزدهر يعمل بروح واحدة لبلوغ تطلعاته وصون هويته وقيمه والحفاظ على استدامة موارده للأجيال المقبلة.

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم أبوظبي

عام المجتمع هو رسالة بأولويات المرحلة المقبلة ترسخ تماسك المجتمع وتعزيز أواصره كالبنيان يشد بعضه بعضا.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء،
حاكم دبي

عام المجتمع

أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، تخصيص عام ٢٠٢٥ ليكون "عام المجتمع". وتأكيداً على مكانة التلاحم المجتمعي كأولوية وطنية راسخة في مسيرة الإمارات، يمثل هذا العام محطة جديدة لتعزيز الروابط داخل الأسر والمجتمع، وترسيخ قيم التعاون والانتماء، من خلال إطلاق فعاليات ومبادرات شاملة تُسهم في صون الإرث الثقافي، وتعميق التواصل بين الأجيال، وإرساء أسس النمو المستدام وتحقيق أثر إيجابي طويل المدى.

نحن فخورون في بنك الفجيرة الوطني بتبني رؤية "عام المجتمع" والعمل بها، معززين التزامنا تجاه الأفراد والشركات والمجتمعات التي يخدمها في مختلف أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة. وخلال عام ٢٠٢٥، واصل البنك ترجمة هذه الرؤية إلى واقع عملي عبر التعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة لدعم النمو الشامل، وتعميق العلاقات، وخلق فرص نوعية تسهم في الازدهار طويل الأجل وجودة الحياة للمجتمع.

وتحت شعار عام المجتمع "يداً بيد"، جسدنا ذلك عبر مبادرات مؤثرة وبرامج تفاعلية وتعاون متعدد القطاعات عكس روح الاتحاد والتكاتف في الإمارات. وشجعت هذه الجهود الأفراد والمؤسسات على أداء دور فاعل في إحداث أثر إيجابي بيئياً واجتماعياً وصحياً واقتصادياً، وهو توجه يتناغم مع رسالة البنك والتزامه بالمساهمة في مسيرة التنمية الوطنية.

يرتبط نجاح بنك الفجيرة الوطني ارتباطاً وثيقاً برفاهية الأفراد وازدهار الأعمال التي نخدمها. ومن شأن تعزيز هذه الروابط أن يقرّب المجتمعات من بعضها ويعمّق ثقافة الدعم المتبادل، كما يسهم في ترسيخ مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة واقتصادها الأكثر مرونة وتماسكاً وجاهزية لتلبية متطلبات المستقبل.

التقرير الاستراتيجي

منذ أكثر من أربعة عقود، وبنك الفجيرة الوطني جزء أصيل من القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشريكاً موثوقاً يُعرف بتميزه وبفهمه العميق لخصوصيات السوق المحلي. وتعكس مسيرتنا التزامًا ثابتًا بدعم نجاح عملائنا وشركائنا وأصحاب المصلحة، إلى جانب إسهامنا في تعزيز ازدهار المجتمعات التي نخدمها واستدامة نموها.

واصل بنك الفجيرة الوطني نهجه الاستراتيجي في عام ٢٠٢٥، وقام بتحديث رؤية البنك ورسالته وقيمه المؤسسية، وذلك للتأكيد على التزامه الثابت بالاستدامة، وتوسيع نطاق التركيز على قطاع خدمات العملاء الأفراد، مع التأكيد مجدداً على أن التميز في خدمة العملاء قيمة تنافسية أساسية.

رؤيتنا

أن نكون الشريك المالي للأعمال، ونركز على تلبية احتياجاتكم الشخصية والمهنية.

رسالتنا

تقديم خدمات مالية استثنائية لعملائنا.

عقد شراكة قوية من خلال الخدمة والابتكار.

الاستفادة من إمكانات الموظفين لتحقيق آفاق جديدة وذلك من خلال تقديم بيئة عمل استثنائية لهم.

العمل بأعلى مستوى من المعايير الأخلاقية مع المساهمة في نمو وتقدم المجتمعات التي نعمل فيها ودعم أصحاب المصلحة في مجال الاستدامة.

تحقيق عوائد مستمرة للمساهمين.

قيمنا

نزاهة

الالتزام بالصدق والشفافية.

فريق عمل واحد ومتماسك

العمل على تحقيق الأهداف المشتركة وبناء فرق عمل فعّالة عبر أقسام البنك.

تبادل الاحترام

الحرص على تعزيز الثقة والتفاهم المتبادل، وتقدير آراء الآخرين.

خدمة متميزة

تقديم الخدمات الاستثنائية للعملاء في صميم جميع الأعمال التي نقوم بها.

روح التفاني والشغف بالعمل

الاستعداد التام لبذل المزيد من الجهد لصالح البنك وبعضنا البعض.

مقدمة عن بنك الفجيرة الوطني

أكد بنك الفجيرة الوطني مكانته، منذ تأسيسه في عام ١٩٨٢، شريكاً مصرفياً موثوقاً لعملائه في مختلف أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال تقديم خدمة متميزة وحلول مالية مصممة بما يلائم احتياجات كل شريحة. وقد نال البنك تقديرًا واسعًا لخبرته في الخدمات المصرفية للشركات وقطاع الأعمال، وتمويل التجارة، وإدارة الخزينة، مع توسيع نطاق خدماته ليقدم باقة متكاملة من الحلول المصرفية للأفراد، إلى جانب خدمات ومنتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويمتد التزام البنك بدعم النمو الاقتصادي لإمارة الفجيرة ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى جذور راسخة، إذ يضطلع بدور فاعل في مساندة القطاعات الرئيسة المحركة للتنمية، بدءًا من النفط والشحن والمعادن الثمينة، وصولًا إلى التصنيع والتعليم والرعاية الصحية، بما يسهم في دفع عجلة التقدم عبر قطاعات تمثل ركيزة للاقتصاد الوطني. وقد أسهم هذا التوجه في صياغة هوية البنك كمؤسسة تتميز بفهم عميق للسوق المحلي، وجذور ثقافية متينة، وعلاقات طويلة الأمد، وسعي لا يهدأ نحو التميز.

شبكة فروعنا

يقع المقر الرئيسي للبنك في إمارة الفجيرة، ويمتلك البنك ١٥ فرعاً. وعلى الرغم من وجود أكبر عدد من الفروع داخل إمارة الفجيرة، إلا أن للبنك فروع في إمارة أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة.

وتضم شبكتنا المتطورة ٧٤ جهاز صراف وإيداع آلي مستقل، صممناها لضمان وصول عملائنا إلى خدماتهم المالية بيسر وسهولة، أينما وجدوا في كافة أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

نبذة عن بنك الفجيرة الوطني

يقدم بنك الفجيرة الوطني مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المصرفية التي تغطي قطاعات الشركات، والتجارة، والأفراد، والخدمات المصرفية الإسلامية. نحن نصمم حلولنا لتشمل إدارة الخزينة، وتمويل التجارة، والخدمات المصرفية الشخصية، بالإضافة إلى المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يضمن تطور عروضنا بما يتماشى مع الاحتياجات المتغيرة لعملائنا وتطلعات السوق مستقبلاً.

يعتمد نهجنا على دمج الخبرة القطاعية العميقة مع التميز في الخدمة، مما يمكننا من تقديم حلول مخصصة تهدف إلى دفع عجلة النمو، وتعزيز المرونة، ودعم النجاح طويل الأمد. وتستند كافة خطوط أعمالنا إلى استثمارات مستمرة في مجالات التحول الرقمي، والابتكار، والاستدامة. نحن نؤمن بأن تبني التكنولوجيا الحديثة ودمج المعايير البيئية والاجتماعية في عملياتنا يضمن بقاء بنك الفجيرة الوطني شريكاً مالياً موثوقاً ومستقبلياً لعملائنا وللاقتصاد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة.

١٩٨٤
بدء عمليات البنك

١٥ عدد الفروع
٤٨ ألفاً عدد العملاء
٣٨ جنسيات الموظفين

٢ شركتان تابعتان ومكتبان تمثيليان

الأداء المالي على أساس سنوي

الإيرادات التشغيلية
٢,٧ مليار درهم
(٢٠٢٤: ٢,٤ مليار)

الأرباح التشغيلية
١,٩ مليار درهم
(٢٠٢٤: ١,٦ مليار)

مؤشرات الأداء الرئيسية

العائد على متوسط حقوق الملكية
(٢٠٢٤: ١٢,٧٪)
١٦,٥٪

العائد على متوسط الموجودات
(٢٠٢٤: ١,٥٪)
١,٩٪

وتندرج أيضاً تحت شعار بنك الفجيرة الوطني شركتان تابعتان، وهما شركة إن بي إف للخدمات المالية التي تم تأسيسها في عام ٢٠٠٤ بغرض تقديم خدمات الدعم الرئيسية للبنك، وشركة إن بي اف ماركتس، المسجلة في جزر كايمان، والتي تقدم خدمات الدعم المتعلقة بصرف العملات الأجنبية والمشتقات.

تاريخنا

تأسس بنك الفجيرة الوطني في عام ١٩٨٢ بموجب مرسوم أميري صادر عن صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي، عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة، ليبدأ مسيرته برؤية واضحة تهدف لتقديم مؤسسة مصرفية ديناميكية وموثوقة. وفي أغسطس من عام ١٩٨٤، حصل البنك على ترخيص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ليبدأ عملياته كبنك متكامل للخدمات المصرفية للشركات في ٢٠ سبتمبر من العام ذاته.

نجح بنك الفجيرة الوطني على مر العقود في تنمية أعماله وترسيخ سمعته المرموقة كأحد الركائز الأساسية في القطاع المصرفي لدولة الإمارات. والبنك مدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية تحت الرمز (NBF)، وتضم قائمة كبار مساهمينا كلاً من حكومة الفجيرة، ومجموعة عيسى صالح القرق (ش.ذ.م.م)، ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، وهو ما يعكس الأسس المؤسسية القوية التي يستند إليها البنك.

ونفخر بمساهمتنا المستمرة في التنمية الاقتصادية للدولة، ودورنا في دفع عجلة التقدم المجتمعي، مع التزامنا العميق بالحفاظ على الإرث الثقافي العريق لإمارة الفجيرة وتعزيزه. إن تاريخنا ليس مجرد سجل لنمو مطرد، بل هو تجسيد لرسالتنا الثابتة: تحقيق قيمة مستدامة لعملائنا، ومساهمينا، ومجتمعاتنا، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

إجمالي عدد الموظفين
٨٧٨

نسبة التوطين
٤٣,٥٪

نسبة القوى العاملة النسائية
٤٧,٦٪

نسبة التفاعل مع الموظفين
٧٩٪

متابعو وسائل التواصل الاجتماعي
٢٣٧,٦٠٨

BBB+/A-2
التصنيف الائتماني

٦
علاقات مع جهات تنظيمية

صافي نقاط الترويج لعملاء الخدمات المصرفية	التقليدية	الإسلامية
الخدمات المصرفية للشركات	٥٢	٥٧
الخدمات المصرفية للأفراد	٤٨	٥٤

نموذج أعمال بنك الفجيرة الوطني

يقدم البنك خدمات مصرفية متكاملة للشركات وقطاع الأعمال والأفراد، مدعومة بخبرات متخصصة في تمويل التجارة وإدارة الخزينة وإدارة النقد. وانطلاقًا من أسسه الراسخة، عزز البنك ريادته في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وشريحة الشركات المتوسطة، مع الحفاظ على حضوره القوي في القطاعات المتخصصة مثل المعادن الثمينة والألماس والطاقة والقطاع البحري والتعليم والرعاية الصحية. ومن خلال «إن بي إف الإسلامي»، يواصل البنك تقديم مجموعة متكاملة من الحلول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للعملاء من الأفراد والشركات.

نقاط القوة والقدرات

قاعدة مساهمين قوية

يحظى البنك منذ تأسيسه بقاعدة مساهمين مستقرة طويلة الأجل، يتقدمها حكومة الفجيرة، وشركة عيسى صالح القرق، ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، ما يوفر أساسًا متينًا للنمو المستدام ويعزز ثقة السوق.

شراكات راسخة وموثوقة

يواصل البنك توسيع شبكة شراكاته بالتعاون مع أبرز العلامات التجارية في الدولة، بما يعزز مكانته كشريك مالي موثوق لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

رأس مال بشري متميز وثقافة مؤسسية قوية

يمثل موظفو البنك إحدى أكثر القوى العاملة تفاعلًا وكفاءة في دول مجلس التعاون الخليجي، يجمعهم التزام مشترك بالنمو والتعلم المستمر وتحقيق التميز.

أساسيات مالية متينة

تعكس الميزانية العمومية المتنوعة، والسيولة المرتفعة، وقوة رأس المال، والتصنيفات الائتمانية ضمن فئة الاستثمار، مكانة البنك كأحد أكثر المؤسسات المصرفية مرونة في دولة الإمارات، بما يضمن أداءً مستدامًا عبر مختلف الدورات الاقتصادية.

عروض مصرفية شاملة موجهة للقطاعات

يعد البنك مؤسسة مصرفية رائدة موجهة للقطاعات الاقتصادية، تخدم شريحة الشركات المتوسطة والشركات وقطاع الأعمال، وتوفر حلولًا مالية متكاملة للشركات والأفراد.

التركيز على الاستدامة

يدمج البنك مبادئ الاستدامة في عملياته ومنتجاته وآليات اتخاذ القرار، بما يضمن أن الممارسات المسؤولة تشكل أساس أعماله.

تميز في الخدمة وتركيز رقمي

بوصفه بنكًا مدعومًا رقميًا، يقدم البنك تجربة مصرفية سلسة ومبتكرة عبر جميع القنوات، جامعًا بين التكنولوجيا وجودة الخدمة لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة.

تأثير الأطراف المعنية

العملاء في صميم الاهتمام

يضع البنك عملاءه في قلب عملياته، مقدمًا خدمات مصرفية موثوقة وعالية الجودة تمكّنهم من تحقيق أهدافهم الشخصية والتجارية.

قوة عمل ممكنة وشاملة

يوفر البنك بيئة عمل داعمة وشاملة تتيح للموظفين تحقيق أفضل أداء، والنمو مهنيًا، والمساهمة الفاعلة في تنفيذ استراتيجية البنك.

الشركاء

تسهم الشراكات طويلة الأمد وأوجه التعاون الاستراتيجي في تحقيق نمو مشترك وتحفيز الابتكار وتوليد نجاح مستدام لجميع الأطراف.

قيمة مستدامة للمساهمين

من خلال النمو المنضبط والتميز التشغيلي والحوكمة القوية، يلتزم البنك بتحقيق عوائد مستقرة وقيمة طويلة الأجل لمساهميه.

المجتمع وبناء الوطن

يسهم البنك بفاعلية في رفاه المجتمع عبر دعم المبادرات ذات الأثر الاجتماعي والبيئي والاقتصادي المستدام في مختلف أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

جوائز عام ٢٠٢٥

جوائز التمويل الدولية ٢٠٢٥
- أكثر حلول انضمام الشركات الصغيرة والمتوسطة ابتكاراً في الإمارات العربية المتحدة
- أفضل نافذة مصرفية إسلامية في الإمارات العربية المتحدة

جوائز التمويل المستدام العالمية ـ الخدمات الرقمية ٢٠٢٥
- أفضل بنك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل المستدام على مستوى الشرق الأوسط
- أفضل بنك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل المستدام في الإمارات العربية المتحدة

جوائز الشرق الأوسط وأفريقيا لتكنولوجيا الخدمات المصرفية والتمويل في الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٥
- أفضل تطبيق للأمن السيبراني وإدارة المخاطر
- أفضل خدمات مصرفية عبر الهاتف المتحرك في الإمارات العربية المتحدة
- أفضل ابتكار في الخدمات المصرفية والتمويل للشركات
- أفضل ابتكار في تمويل التجارة في الإمارات العربية المتحدة
- أفضل خدمة دفع للشركات

جوائز الشرق الأوسط وأفريقيا لإنجازات الأعمال ٢٠٢٥
- التميز في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- الأثر المجتمعي المتميز والمشاركة المجتمعية
- المبادرة المتميزة في مجال الاستدامة

جوائز الشرق الأوسط وأفريقيا للأعمال والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ٢٠٢٥
- أفضل بنك شامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- أفضل بنك في حلول تمويل رأس المال العامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- أفضل بنك في تقديم حسابات مصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

جوائز الشرق الأوسط لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية ٢٠٢٥
- أفضل توظيف للذكاء الاصطناعي في منع الاحتيال وكشفه

جوائز عام ٢٠٢٤

جوائز الشرق الأوسط وأفريقيا لقادة التمويل في المدفوعات ٢٠٢٤
- أفضل تطبيق لمدفوعات الوقت الفعلي
- أفضل تطبيق لنظام المدفوعات

جائزة نسخة دبي – مايكرو استراتيجي ٢٠٢٤
- التميز المصرفي في تحليل وفَهْم رؤى العملاء والموظفين

جائزة "نافس" ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤
- المركز الأول لفئة المنشآت المتوسطة ضمن القطاع المصرفي

جوائز الشرق الأوسط وأفريقيا لتكنولوجيا الخدمات المصرفية والتمويل ٢٠٢٤
- أفضل تطبيق للحوسبة السحابية
- أكثر منصات التداول ابتكاراً
- أفضل تطبيق لإدارة الخزينة

جوائز التمويل الدولية ٢٠٢٤
- أكثر البنوك التجارية ابتكاراً في الإمارات العربية المتحدة
- أفضل نافذة مصرفية إسلامية في الإمارات العربية المتحدة

قمة وجوائز جمعية المدققين الداخليين في الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٤
- أفضل الممارسات في التدقيق الداخلي ضمن فئة الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال

جوائز كابيتال فايننس الدولية ٢٠٢٤
- أفضل حلول مصرفية لقطاع الأعمال في الإمارات العربية المتحدة

قمة وجوائز الذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية في الشرق الأوسط ٢٠٢٤
- أفضل حالة استخدام لتحليلات البيانات

جوائز يوروموني ٢٠٢٤
- أفضل خدمة تمويل تجارة محلية

جوائز عام ٢٠٢٣

جوائز الموارد البشرية من "CIPD" للأفراد في الشرق الأوسط ٢٠٢٣
- أفضل مبادرة لإدارة التغيير

جوائز الشرق الأوسط وأفريقيا لتكنولوجيا الخدمات المصرفية والتمويل في الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٣
- أكثر منصات التداول ابتكاراً
- أفضل ابتكار في تمويل التجارة

جوائز التمويل الدولية ٢٠٢٣
- أفضل نافذة مصرفية إسلامية في الإمارات العربية المتحدة

قمة وجوائز الذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية ٢٠٢٣
- أفضل الحلول لإدارة الاحتيال والمخاطر

جوائز الشرق الأوسط وأفريقيا لقطاع التمويل ٢٠٢٣
- أفضل بنك تجاري في الإمارات العربية المتحدة
- أفضل بنك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- أفضل مزود لخدمات التمويل التجاري

تقرير مجلس الإدارة

نؤكد مواصلة تركيزنا على خلق القيمة الحقيقية، وتعزيز الفرص للعملاء، واتباع نهج يضمن تحقيق الاستدامة طويلة المدى لنماذج الأعمال الخاصة بهم.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسرنا أن نقدم لكم التقرير السنوي لبنك الفجيرة الوطني لعام ٢٠٢٥، وهو العام الذي تجسد فيه النمو الاستثنائي، والوضوح الاستراتيجي، وإرساء الأسس لتحول مستدام بعيد المدى تحت مظلة استراتيجيتنا المتجددة. ففي ظل بيئة عالمية اتسمت بعدم اليقين وتقلبات حركة التجارة والتغير التكنولوجي المتسارع، فقد مضى البنك قدماً بكل ثقة وانضباط، بفضل استراتيجية تتسم بتركيز وتنفيذ قوي، محققاً أداءً متميزاً، كما وضعنا معياراً جديداً للعمل المصرفي المرن والهادف في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وللعام الثالث على التوالي، سجل بنك الفجيرة الوطني نتائج قياسية متجاوزاً حاجز ١,٢ مليار درهم في صافي الربح للمرة الأولى في تاريخه. وارتفع صافي الربح قبل الضريبة ليبلغ ١,٣٢٥ مليون درهم مقارنة بمبلغ ٩٣٤,٨ مليون درهم في عام ٢٠٢٤، فيما بلغ صافي الربح بعد الضريبة ١,٢٠٥,٢ مليون درهم. كما نما الدخل التشغيلي بنسبة ٩,٣٪ ليصل إلى ٢,٦٦٢,١ مليون درهم، مدعوماً بإدارة فعالة للميزانية العمومية ونهج متحفظ في ممارسات إدارة المخاطر ومحفظة أعمال متنوعة. وتعكس هذه النتائج قوة نموذج أعمال البنك ومستوى الثقة العميق الذي يحظى به لدى عملائه وشركائه.

وقد عززنا حضورنا في القطاعات ذات الأولوية، ووسعنا قاعدة الودائع، وتحسنت الهوامش رغم تقلبات أسعار الفائدة. كما أسهم تحسن جودة الموجودات والانضباط في التكاليف، والمخصصات الحذرة المتحفظة في دعم مركزنا المالي. وتعكس هذه الإنجازات مؤسسة مصرفية تقود مسارها برؤية مستقبلية ومرونة وانضباط في التنفيذ.

والتزامنا بتقديم تجربة مصرفية استثنائية للعملاء هو في صميم نجاحات البنك. فقد قمنا في عام ٢٠٢٥، بتعزيز شبكتنا وتواجدنا من أجل راحة العملاء، وقمنا بتسريع وتيرة أجندة التحول الرقمي عبر توسيع القدرات الرقمية وتوسيع مبادرات الذكاء الاصطناعي وإطلاق منصات ذكية توفر مزيداً من السهولة والتخصيص والأمان. كما عمّقت شراكاتنا في مجالات التكنولوجيا المالية والمدفوعات والأمن السيبراني وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة منظومتنا الرقمية، فيما واصلت مبادرة «سلسلة المعرفة» تأكيد دور البنك كمصدر فكري رائد في القطاع المصرفي، في ظل بيئة عمل متغيرة باستمرار.

كما شهدنا تقدماً ملحوظاً في تعزيز الثقافة المؤسسية داخل أقسام البنك ورفع إمكاناتنا التنظيمية. فقد أسهم إطلاق استراتيجية الكوادر البشرية وبرامج تطوير القيادات ومنصات التواصل الداخلي في تأكيد أن الفرق المتمكنة والمتواصلة هي المحرك الرئيسي لتحقيق نتائج قوية. كما سجلنا تقدماً في التوطين، حيث ارتفعت نسبته إلى ٤٣,٥٪. وجاء ذلك بدعم مبادرات الاستقطاب المستهدفة وبرامج التطوير المستمر وتنمية المهارات بما يتوافق مع المستهدفات الوطنية لبناء اقتصاد قائم على الكفاءات المحلية.

نتطلع إلى العام المقبل بثقة وحكمة وإدراك واضح بالمسؤولية في ظل بيئة إقليمية وعالمية متغيرة. إن بنك الفجيرة الوطني وبفضل مكانته الكبيرة في السوق، وشراكاته الاستراتيجية الموثوقة، واستثماراته المنضبطة في كوادره البشرية وعملياته وتقنياته، فإنه يتمتع بوضع جيد يتيح له مواصلة النمو وتعزيز مرونته، ومواصلة تقديم قيمة طويلة المدى دعماً للتنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

نتوجه بخالص الشكر إلى مجلس الإدارة وفريق القيادة العليا وجميع الزملاء في بنك الفجيرة الوطني، وإلى مساهمينا وعملائنا وشركائنا. كما نعرب عن امتناننا العميق لقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الرشيدة، بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حاكم أبوظبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس ديوان الرئاسة، وصاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الفجيرة، وسمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي، ولي عهد الفجيرة، وذلك لدعمهم المتواصل وثقتهم الراسخة في رؤيتنا وأهدافنا.

وبناءً على الأداء القوي للبنك خلال عام ٢٠٢٥، يسر مجلس الإدارة بأن يوصي بتوزيع أرباح بنسبة ٢٠٪ من رأس المال (٢٠٢٤: ١٥٪)، على شكل توزيعات نقدية بالكامل بنسبة ٢٠٪ (٢٠٢٤: توزيعات نقدية بنسبة ١٥٪). ومعاً، فإننا لا نبني مجرد بنك، بل نواصل بناء مؤسسة مصرفية جاهزة للمستقبل، ترتكز على الثقة والابتكار وتحقق قيمة استثنائية.

صالح بن محمد بن حمد الشرقي
رئيس مجلس الإدارة
٢٨ يناير ٢٠٢٦

كلمة نائب رئيس مجلس الإدارة

خطى بنك الفجيرة الوطني خطوة استثنائية أخرى في مسيرته خلال عام ٢٠٢٥، حيث نجحنا مجدداً في تقديم أداءٍ متميز يجسد انضباطنا الاستراتيجي والمرونة التي تتمتع بها مجموعتنا. ففي عالم لا تزال ملامحه تتشكل بفعل حالة التوترات الجيوسياسية، والمتغيرات المتسارعة في حركة التجارة العالمية، وتصاعد الاضطرابات المناخية وتقلبات منظومات الإمداد؛ واصلنا أداءنا برؤية واضحة واتساق تام وثبات في المبدأ. وتأتي نتائجنا المحققة لتتحدث عن نفسها؛ حيث شهدنا عاماً آخر من الإنجازات القياسية، وعززنا مكانتنا في القطاع المصرفي، وأحرزنا تقدماً ملموساً في كافة قطاعات أعمالنا.

لقد بلغت أرباحنا التشغيلية لهذا العام ١,٩ مليار درهم، مقارنة بـ ١,٦ مليار درهم في عام ٢٠٢٤، في حين ارتفع الإيرادات التشغيلية لتصل إلى ٢,٧ مليار درهم، وهو ما يمثل نمواً سنوياً بنسبة ٩,٣٪. وتسلط هذه النتائج الضوء على عمق قطاعاتنا المتنوعة، وقدرتنا على اقتناص الفرص عبر مختلف الدورات الاقتصادية، والتزامنا الراسخ بتحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا. وبدعم من معدلات كفاية رأس المال القوية، ومستويات سيولة قوية، وإطار عمل متحفظ لإدارة المخاطر، يظل بنك الفجيرة الوطني في وضع استثنائي يتيح له مواصلة زخم النمو.

لقد مهد النصف الأول من عام ٢٠٢٥ الطريق لعام حافل بالتميز، حيث حصل بنك الفجيرة الوطني على جوائز متعددة ضمن فئات جوائز "الشرق الأوسط وأفريقيا لإنجازات الأعمال" وجوائز "التمويل الدولية"، بما في ذلك جائزة "أفضل بنك للشركات"، و"أفضل بنك لمشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة"، ولأول مرة، جائزة "أفضل نافذة مصرفية إسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٢٥". وتعكس هذه الجوائز التزامنا بالتميز في خدمة العملاء ومواصلة مسيرة التحول في الابتكار الرقمي.

واستمر إطار التحول القائم على ركائزنا الأربع في دفع تحسينات جوهرية في العمليات عبر البنك، مما ساهم في رفع كفاءة الأداء وجودة الخدمات. كما واصلنا الاستثمار في كوادرنا البشرية وثقافتنا المؤسسية؛ فمن خلال توسيع مسارات التعلم، وتعزيز تطوير القيادات، وترسيخ التواصل التنظيمي، استطعنا تعميق ارتباط الموظفين وترسيخ ثقافة قائمة على النزاهة والشمول والتميز في الخدمة. وتظل فلسفتنا التي تضع "الإنسان أولاً" جزءاً لا يتجزأ من نجاحنا على المدى الطويل.

وعلى صعيد الأعمال، تحقق تقدم ملحوظ خلال عام ٢٠٢٥، حيث توسع حضورنا في السوق ونمت علامتنا التجارية في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد دعم هذا النمو شراكات واستراتيجيات تعاونية مع مناطق حرة رئيسية، مثل "منطقة ميدان الحرة" و"منطقة دبي الحرة للمطارات". كما ساهمت مشاركتنا في المنصات الصناعية الكبرى، من "جيتكس" إلى منتديات "جلف إنتليجنس"، في تعزيز مكانتنا وتأثيرنا في القطاع المصرفي. كما كان عاماً ناجحاً في التواصل مع العملاء، حيث أطلقنا عدداً قياسياً من العروض والحملات الترويجية عبر قطاعات الصيرفة للشركات والأعمال والأفراد.

وفي الوقت ذاته، واصلت مبادراتنا التوسعية، مثل زيادة شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك على مستوى الدولة بالشراكة مع "لولو للصرافة"، تعزيز أجندة الوصول والانتشار. كما استقطب "سباق بنك الفجيرة الوطني للجري" الذي أقيم تحت رعاية سمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي، ولي عهد الفجيرة، وبالتعاون مع وزارة الرياضة، ٦٤٠٠ عداء مسجل، مما يؤكد أثرنا المجتمعي المتنامي. بالإضافة إلى ذلك، أقمنا خمس دورات ناجحة من "سلسلة تبادل المعرفة"، وأطلقنا النسخة التاسعة من مسابقة "بنك الفجيرة الوطني للفنون"، مما يعكس التزامنا بالابتكار والشراكة والتفاعل البنّاء.

وبينما نتطلع إلى عام ٢٠٢٦، نؤكد التزامنا بالتركيز على تلبية احتياجات عملائنا في بيئة عمل تتسم بالتغير، واثقين من قدرتنا على تحقيق نمو مستدام وعوائد أقوى. وبفضل استراتيجيتنا الواضحة ونهجنا القائم على تحقيق الأهداف، فإن بنك الفجيرة الوطني يتمتع بمكانة مميزة لدعم اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة المتنوع والمرن.

ختاماً، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمساهمينا وعملائنا وموظفينا وأصحاب المصلحة لدينا على ثقتهم ودعمهم المستمر. كما أود أن أعرب عن امتناني للتوجيهات السديدة من رئيس مجلس الإدارة، سمو الشيخ صالح بن محمد بن حمد الشرقي، والسادة أعضاء مجلس الإدارة، وفريق الإدارة التنفيذية، وإلى جميع أفراد عائلة بنك الفجيرة الوطني الذين تشكل جهودهم الجماعية الركيزة الأساسية لنجاح البنك ومساهمته على المدى الطويل في نهضة دولة الإمارات العربية المتحدة.

د. رجاء عيسى القرق
نائب رئيس مجلس الإدارة
٢٨ يناير ٢٠٢٦

الأداء المالي

كان عام ٢٠٢٥ محطة تاريخية فارقة في مسيرة بنك الفجيرة الوطني، حيث نجح البنك في تجاوز عتبة المليار و٢٠٠ مليون درهم إماراتي كصافي ربح للمرة الأولى في تاريخه. ولا يمثل هذا الإنجاز النوعي مجرد طفرة رقمية، بل هو ثمرة عقود من تنفيذ رؤية استراتيجية مدروسة، وتجسيد للثقة الراسخة التي يوليها لنا عملاؤنا، وتفاني كوادرنا في الأداء. وإلى جانب المؤشرات المالية القوية، يبرهن هذا النجاح على التحول الجذري الذي شهده المصرف ليصبح مؤسسة أكثر مرونة وقدرة على التكيف واستشراف المستقبل؛ مما يعزز من جاهزيتنا لاغتنام الفرص الواعدة وتحقيق قيمة مستدامة لجميع الشركاء والمساهمين.

مخططات توضيحية لسجل الأداء طوال خمسة أعوام

رسّخت مرونة البنك وقدرته على التكيّف مكانته كشريك مالي موثوق. وقد شكّل الزخم القوي في الإقراض، وكفاءة ضبط التكاليف، وصلابة قاعدة الودائع، الركائز الأساسية لهذه النتائج، بما يعكس وضوح الرؤية الاستراتيجية لبنك الفجيرة الوطني، وقوته التشغيلية، والتزامه الراسخ بالتنفيذ.

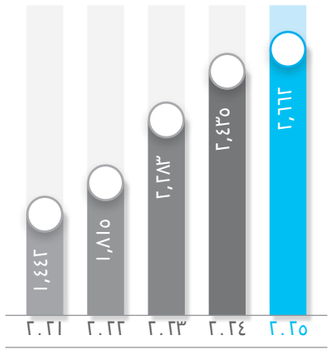

الإيرادات التشغيلية (مليون درهم)

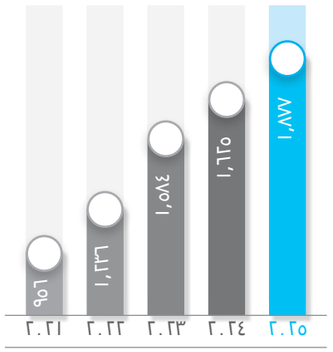

الأرباح التشغيلية (مليون درهم)

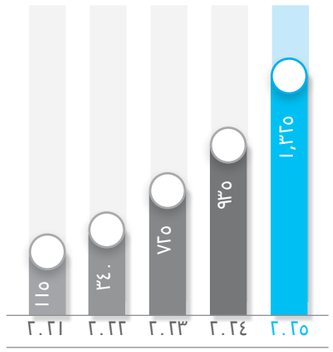

صافي الأرباح قبل احتساب الضريبة (مليون درهم)

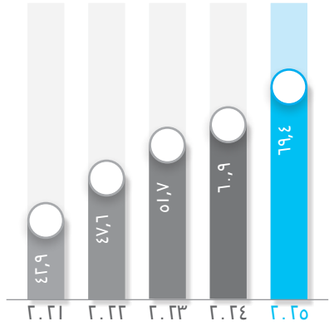

الموجودات (مليار درهم)

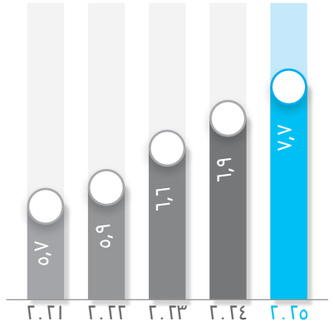

حقوق ملكية المساهمين (مليار درهم)

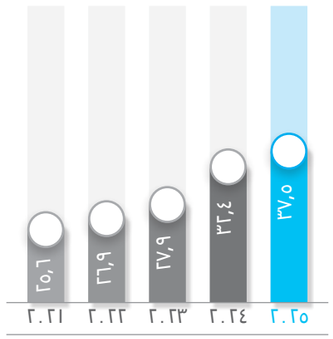

قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي (مليار درهم)

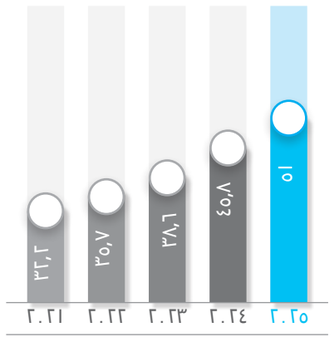

ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء (مليار درهم)

مخطط الأداء المالي

تشير النتائج القياسية التي حققها بنك الفجيرة الوطني للعام الثالث على التوالي إلى تركيزنا الراسخ على جودة النمو، والانضباط في التنفيذ، والإدارة الفعالة للموجودات والمطلوبات، وذلك في ظل بيئة تتسم أسعار فائدتها بالتحديات والتقلبات.

	٢٠٢٥ (مليون درهم)	٢٠٢٤ (مليون درهم)	التغير (٪)
أرباح تشغيلية	١,٨٧٧,٢	١,٦٢٤,٩	٪١٥,٥
إيرادات تشغيلية	٢,٦٦٢,١	٢,٤٣٥,٢	٪٩,٣
صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية	١,٨٨٩,١	١,٧٨٧,٥	٪٥,٧
الإيرادات من الصرف الأجنبي والمشتقات المالية	٢٢٦,١	١٨٩,١	٪١٩,٥
الإيرادات من الاستثمارات والأدوات المالية الإسلامية	٩,١	٥,٨	٪٥٥,٦
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	٤٥١,٧	٤٠٩,٣	٪١٠,٤
المصاريف التشغيلية	(٧٨٤,٩)	(٨١٠,٤)	٪٣,١-
صافي خسائر الانخفاض في القيمة	(٥٥٢,٢)	(٦٩٠)	٪٢٠-
أرباح السنة قبل الضريبة	١,٣٢٥,٠	٩٣٤,٨	٪٤١,٧
الضريبة	(١١٩,٨)	(٨٤,٧)	٪٤١,٥
أرباح السنة بعد الضريبة	١,٢٠٥,٢	٨٥٠,١	٪٤١,٨
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٣٧,٤٦٦,٩	٣٢,٣٩٢,٢	٪١٥,٧
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٥٠,٩٨١,٤	٤٥,٧٥٧	٪١١,٤
إجمالي الموجودات	٦٩,٣٧٣,٩	٦٠,٨٧٩,١	٪١٤
الاستردادات	١٦٧,٣	٨٧,٥	٪٩١,٢
نسبة التكلفة إلى الإيرادات	٪٢٩,٥	٪٣٣,٣	٪٣,٨-
إجمالي نسبة مخصصات التغطية	٪١٣٩	٪١١٩,٤	٪١٩,٦
نسبة القروض المتعثرة	٪٣,٩	٪٥,١	٪١,٢-
مزيج المرحلتين الثانية والثالثة	٪٧,٣	٪١٠,٢	٪٢,٩-
العائد على متوسط حقوق الملكية	٪١٦,٥	٪١٢,٧	٪٣,٨
العائد على متوسط الموجودات	٪١,٩	٪١,٥	٪٠,٤

خبرات بنك الفجيرة الوطني المتخصصة تميزنا عن الآخرين

	القروض والسلفيات (القطاع المصرفي) ٢٠٢٥* ٪ من إجمالي القروض والسلفيات	القروض والسلفيات (بنك الفجيرة الوطني) ٢٠٢٥ ٪ من إجمالي القروض والسلفيات
الزراعة	٪٠,٢	٪٠,١
المحاجر والتعدين	٪١,٨	٪٠,٢
التصنيع	٪٥,٦	٪١٤
الكهرباء والغاز والمياه	٪٤	٪٠,٤
الإنشاءات والعقارات	٪١٢,٣	٪١٠,٦
التجارة	٪٩,١	٪٣٢,٦
النقل والتخزين والاتصال	٪٦,٨	٪٨,٩
المؤسسات المالية (باستثناء البنوك)	٪١٤,٩	٪٠,٥
الحكومة	٪١٠,٧	٪٣
القروض الشخصية	٪٢٦,١	٪٢٠,٧
أخرى	٪٨,٥	٪٩

* أرقام القطاع المصرفي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

مراجعة العام

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٢٥ استمراراً في التعامل مع بيئة دولية معقّدة ومتسارعة التحولات، تأثرت بالتوترات الجيوسياسية، والاضطرابات المناخية، وتباين وتيرة تعافي الأسواق. وعلى الرغم من انحسار الضغوط التضخمية وبدء توجه بعض الاقتصادات نحو إعادة ضبط سياساتها النقدية، فإن استمرار النزاعات الإقليمية، وتصاعد تطبيق سياسات الحماية الاقتصادية؛ لا سيما مع توسيع نطاق الرسوم الجمركية المتبادلة في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إضافةً إلى اختلالات سلاسل الإمداد المرتبطة بالمناخ، ظلت عوامل ضاغطة على التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار.

وفي هذا الإطار، قدّر صندوق النقد الدولي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو ٣,٢٪، بما يعكس حالة من التفاؤل الحذر. ويُتوقع أن تسجل الاقتصادات المتقدمة نمواً محدوداً يقارب ١,٦٪، بينما يُرجح أن تحقق الاقتصادات الناشئة والاقتصادات سريعة النمو معدلات أقوى تبلغ نحو ٤,٢٪.

٤,٨٪
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥

٥٪ المعدل المتوقع للنمو في عام ٢٠٢٦

واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تفوقها على العديد من الاقتصادات العالمية النظيرة، مسجّلةً نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٨٪ خلال عام ٢٠٢٥، مدفوعاً بقوة الطلب المحلي، وتنوّع القطاعات غير النفطية، وتسارع مسيرة التحوّل الرقمي. كما استمرّت ريادتها في مجالات الابتكار المالي، والاستدامة، والاستثمار في الطاقة المتجددة في استقطاب الاهتمام الدولي، لا سيما عقب إطلاق مبادرات جديدة عزّزت التزام الدولة بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠. ومن المتوقع تحقيق نمو إضافي بنسبة ٥٪ في عام ٢٠٢٦.

شهد قطاع الخدمات المصرفية والمالية خلال عام ٢٠٢٥ تحوّلاً حاسماً نحو التحول الرقمي القائم على التكنولوجيا، ودمج الخدمات المالية ضمن منصات غير مالية. تسارعت وتيرة التطورات التنظيمية المتعلقة بالخدمات المصرفية المفتوحة، والهوية الرقمية، والذكاء الاصطناعي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، بما عزّز مواءمة المنطقة مع المعايير العالمية في مجال التقنيات المالية. كما أسهمت المبادرات الرقمية، في دولة الإمارات، لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والتي تشمل تحديث أنظمة المدفوعات واستحداث الرمز الجديد للدرهم، في تعزيز التكامل والشفافية وحماية المتعاملين.

استراتيجية بنك الفجيرة الوطني لعام ٢٠٢٥

من قوة راسخة إلى توسّع مدروس – تسريع وتيرة النمو وترسيخ معايير التميّز

في عام ٢٠٢٥، واصلنا تركيزنا على تحقيق نمو مستدام وقيمة طويلة الأجل لعملائنا وموظفينا ومساهمينا وشركائنا. وانطلاقاً من أسس راسخة، عززنا ريادتنا في قطاعي الشركات الصغيرة والمتوسطة والسوق المتوسطة، وعمّقنا حضورنا في الصناعات المتخصصة، وطوّرنا نموذجنا للخدمات المصرفية الشاملة عبر قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد، والشركات، والخدمات المصرفية الإسلامية. واستناداً إلى ركائزنا الاستراتيجية، واصلنا الارتقاء بتجربة العملاء، وتمكين كوادرنا، وترسيخ الكفاءة والتميّز في العمليات، بما يعزّز مكانة بنك الفجيرة الوطني كشريك مالي مفضل وجاهز للمستقبل.

ترتكز مسيرتنا الاستراتيجية على أربع ركائز جوهرية هي: الأفراد أولاً، والتركيز المحوري على العميل، والكفاءة والتميّز التشغيلي، والحوكمة والامتثال. وتشكل هذه الركائز الأساس لتحولنا إلى مؤسسة أكثر مرونة، وأكثر تطوراً رقمياً، وأكثر استجابة لاحتياجات العملاء وتطلعاتهم.

وضع كوادرنا في صميم هذا التحول أسهم في ترسيخ ثقافة قائمة على التمكين والابتكار وروح المسؤولية، بما مكّننا من تقديم قيمة حقيقية وتجارب متميزة. كما يضمن التزامنا المتجدد بالتركيز على العميل أن تتطور استراتيجياتنا ومنتجاتنا ونماذج خدماتنا بما يتماشى مع احتياجات العملاء وبما يعزز الشراكات طويلة الأجل.

ويظل تعزيز الكفاءة والتميّز محوراً أساسياً في مسيرة أدائنا. ونواصل تبسيط العمليات، وتوظيف القدرات الرقمية، وترسيخ الانضباط المؤسسي في الإجراءات، بما يعزز الإنتاجية وقابلية التوسع. وفي الوقت ذاته، مضينا قدماً في طموحاتنا الرقمية والاستدامة، من خلال تسريع التحول القائم على الذكاء الاصطناعي، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز اتخاذ القرار المستند إلى البيانات، لضمان جاهزية أعمالنا للمستقبل.

تستند هذه الجهود إلى إطار صارم من الحوكمة والامتثال، بما يعزز النزاهة والشفافية والنمو المسؤول بوصفها عناصر جوهرية في هويتنا المؤسسية. ونتمكن، من خلال تكامل ركائزنا الاستراتيجية، من التعامل بكفاءة مع التقلبات، والاستفادة من الفرص المتاحة، وتحقيق نمو مستدام وقيمة طويلة الأجل.

مجالات النمو الرئيسية

على مدار العام، حققنا نمواً قوياً ومتوازناً عبر أنشطتنا الأساسية، مما رسّخ مكانتنا بين أكثر البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة مرونةً وثقةً وتمحوراً حول العميل. وارتفعت قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي إلى ٣٧,٥ مليار درهم، بزيادة قدرها ١٥,٧٪ مقارنة بالعام السابق، مدفوعة بزخم مستدام عبر قطاعات الشركات، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد. كما نمت ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء لتصل إلى ٥١ مليار درهم، بارتفاع نسبته ١١,٤٪، بما يعكس عمق علاقاتنا مع عملائنا ونجاح حلولنا المطوّرة في مجالي الودائع وإدارة السيولة.

كما واصلنا تعزيز وتنويع محفظتنا الاستثمارية، مسجّلةً نمواً بنسبة ٧,٧٪ لتبلغ ١٨,٥ مليار درهم، بما يؤكد انضباطنا في إدارة الميزانية العمومية وتخصيصنا الاستباقي نحو أصول عالية الجودة ومولّدة للدخل. وقد تعزّز هذا النمو بفضل تسارع تبنّي الحلول الرقمية، من خلال مواصلة تطوير عمليات الانضمام الرقمي للعملاء، وإجراءات التحقق الإلكتروني من الهوية، ومنصات المعاملات، بما أسهم في رفع الكفاءة وتحسين تجربة العملاء. وتعكس هذه الإنجازات – المستندة إلى حوكمة راسخة، وكفاءة ضبط التكاليف، واستراتيجية مستقبلية واضحة – قدرتنا على تحقيق نمو مستدام وعالي الجودة، مع خلق قيمة دائمة لكافة أصحاب المصلحة.

مؤشرات النمو الرئيسية

القروض والتمويل: ٣٧,٥ مليار درهم
الودائع: ٥١ مليار درهم
الاستثمارات: ١٨,٥ مليار درهم

الأداء التشغيلي

سجّلنا أفضل أداء تشغيلي في مسيرتنا، محققين أرقاماً قياسية عبر أبرز مؤشرات الأعمال، ومعززين موقعنا كأحد البنوك الأكثر مرونة وكفاءة في دولة الإمارات. وجسّد هذا الإنجاز قوة استراتيجيتنا التنفيذية، بما يشمل متانة نموذجنا التشغيلي، ومرونة كوادرنا، وقدرتنا على الاستفادة من الفرص في بيئة سوقية متسارعة التحول. ورغم حدة التوترات الجيوسياسية، وتغير أنماط التجارة العالمية، واستمرار تقلب أسعار السلع، فاق أداؤنا التوقعات عبر محفظتنا المتنوعة، بفضل الانضباط في التنفيذ، وكفاءة ضبط التكاليف والمخاطر، والتزامنا الراسخ بخلق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

أداء قطاعات الأعمال

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

واصلنا تحقيق أداء متميز خلال العام، مما عزز موقعنا كشريك مصرفي موثوق لكبرى الشركات والمؤسسات المالية داخل الدولة وخارجها. ويغطي هذا القطاع شريحة من العملاء الذين تتجاوز إيراداتهم ٤٠٠ مليون درهم، وقد سجلت الإيرادات التشغيلية نمواً لتبلغ ٩٣٦,١ مليون درهم، بزيادة نسبتها ٢,٣٪ على أساس سنوي، فيما ارتفعت الموجودات إلى ٢٢,٦ مليار درهم مقابل ٢٠,٧ مليار درهم في عام ٢٠٢٤. كما ارتفع إجمالي المطلوبات إلى ٣١,٧ مليار درهم مقارنةً بـ ٣٠,٢ مليار درهم في العام السابق، بما يعكس عمق علاقاتنا مع العملاء وتنوعها. وقد تسارع النمو مدفوعاً بزيادة نشاط العملاء في مجالات إدارة النقد، وتمويل التجارة، والخزينة، والتمويل المهيكل، مستنداً إلى إدارة منضبطة للمخاطر وتركيز على حلول قائمة على بناء العلاقات طويلة الأجل.

الإيرادات التشغيلية

٩٣٦,١ مليون
درهم

الخدمات المصرفية للأعمال

واصل قطاع الخدمات المصرفية للأعمال تحقيق أداء قوي خلال العام، مما عزّز مساهمته في الأداء الإجمالي للمجموعة ورسّخ ريادة بنك الفجيرة الوطني في خدمة قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة والسوق المتوسطة الحيوية في دولة الإمارات. وأسهم القطاع بنسبة ٣٦,١٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية، ارتفاعاً من ٣٤,٢٪ في عام ٢٠٢٤، بما يعكس تعمّق تفاعلنا مع العملاء واتساع حصتنا السوقية. وارتفعت الإيرادات التشغيلية إلى ٩٦١,٨ مليون درهم، مسجلةً نمواً سنوياً بنسبة ١٥,٤٪. كما ارتفعت الموجودات إلى ١٠,٣ مليار درهم مقارنةً بـ ٨,٨ مليار درهم في عام ٢٠٢٤، فيما بلغت المطلوبات ١٦,٧ مليار درهم، ارتفاعاً من ١٣,٣ مليار درهم. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بقوة حجم الإقراض، واستقطاب فعّال للودائع، واستمرار الاستثمار في الابتكار الرقمي وتحسين العمليات، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الإنتاجية وسرعة تقديم الخدمة وتجربة العملاء الشاملة.

مساهمة القطاع في إجمالي الإيرادات التشغيلية للمجموعة

٣٦,١٪ في عام ٢٠٢٥ | مقارنةً بـ ٣٤,٢٪ في عام ٢٠٢٤

الخدمات المصرفية للأفراد

حقق قطاع الخدمات المصرفية للأفراد أداءً قوياً وديناميكياً خلال عام ٢٠٢٥، بما يؤكد نجاح استثماراتنا المتواصلة في التحول الرقمي، وتعزيز تجربة العملاء، وتطوير المنتجات. وارتفعت الموجودات إلى ٧,١ مليار درهم مقارنةً بـ ٥,٣ مليار درهم في عام ٢٠٢٤، فيما بلغت المطلوبات ٥,٨ مليار درهم، ارتفاعاً من ٥,٢ مليار درهم. كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية إلى ٢٢٠,٥ مليون درهم، مسجلةً نمواً بنسبة ٥,٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤. وجاء هذا النمو مدفوعاً بالتوسع المستمر في محافظ التمويل العقاري، وبطاقات الائتمان، والتمويل الشخصي، مدعوماً بالتبني المتسارع لمنصاتنا المصرفية الرقمية من الجيل الجديد. وقد أسهم هذا التفاعل الرقمي المعزز في توفير مستويات أعلى من السهولة والمرونة، وزيادة ولاء العملاء، وتعزيز قوة الامتياز المصرفي بشكل عام.

الخدمات المصرفية الإسلامية

حقق نشاطنا في الخدمات المصرفية الإسلامية نمواً قوياً خلال عام ٢٠٢٥، مع مواصلة توسيع محفظة المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لكل من العملاء الأفراد والشركات. وبدعم من إطار حوكمة راسخ ونهج يضع العميل في المقام الأول، شكّل هذا النشاط نسبة ١٤,٨٪ من إجمالي موجودات المجموعة، ارتفاعاً من ١٠,٩٪ في عام ٢٠٢٤، كما مثّل ٩,٥٪ من إجمالي ودائع المجموعة مقارنةً بـ ١٠,٢٪ في العام السابق. وارتفعت ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء إلى ٤,٨ مليار درهم مقابل ٤,٧ مليار درهم في عام ٢٠٢٤، فيما بلغت قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي ٥,٣ مليار درهم مقارنةً بـ ٤,١ مليار درهم في العام السابق. كما نمت الإيرادات التشغيلية إلى ١٧٦,٥ مليون درهم، بزيادة سنوية قدرها ٥,٤٪، بما يعكس تنامي الطلب على الحلول المتوافقة مع الشريعة، وتطوير المنتجات، وتسارع التحول الرقمي عبر منصتنا الإسلامية المتخصصة.

الخزينة والاستثمارات وإدارة الأصول والالتزامات وغيرها

واصلت إدارة الخزينة والاستثمارات وإدارة الأصول والالتزامات وغيرها تحقيق أداء استثنائي خلال عام ٢٠٢٥، مستندةً إلى الزخم القوي المحقق في العام السابق. وارتفع صافي الأرباح قبل احتساب الضريبة إلى ٥١١,٣ مليون درهم مقارنةً بـ ٤٢٤,٧ مليون درهم في عام ٢٠٢٤، فيما بلغ صافي الأرباح بعد الضريبة ٤٦٥ مليون درهم. كما ارتفع دخل عمليات الصرف والمشتقات إلى ٢٢٦,١ مليون درهم مقابل ١٨٩,١ مليون درهم في عام ٢٠٢٤، مدفوعاً بالتقديم الاستباقي لحلول مخصصة لإدارة مخاطر السوق لعملائنا عبر أسواق العملات الأجنبية، والمشتقات متعددة الأصول، والسلع، والطاقة، والمعادن الثمينة، وإدارة المحافظ الاستثمارية. كما ركزت استراتيجية إدارة الأصول والالتزامات والاستثمار على تعظيم كفاءة الميزانية العمومية، بما يتيح الاستفادة من الفرص السوقية والتقلبات الدورية، إلى جانب إدارة المحافظ مع التركيز على التنويع والتحسين واقتناء أصول سائلة عالية الجودة. وارتكزت استراتيجية التداول وهيكلة المنتجات على الاستخدام الأمثل لحلول تداول العملات إلكترونياً، ورقمنة تسعير الأدوات متعددة الأصول للعملاء والبنوك النظيرة، في إطار نهج طويل الأجل. وقد عزز ذلك سمعتنا في القوة المالية، والخبرة المتخصصة، والتمحور حول العميل، ورقمنة حلول الخزينة، والاتساق في تقديم الخدمات وتحقيق الإيرادات. وشكلت مبادرات المنصات الرئيسية، وفي مقدمتها منصة التداول الإلكترونية إن بي إف وأسواق إن بي إف، إلى جانب رقمنة عمليات التسعير/المعالجة الآلية المباشرة، ركائز أساسية في استراتيجيتنا القائمة على العميل. ومن المتوقع أن يشكل إطلاق منصة رقمية لإدارة الثروات في عام ٢٠٢٦ إضافة نوعية، بما يعزز استراتيجيتنا المؤسسية لنكون الشريك المفضل على مستوى مجالات الخدمات المالية.

أداء قياسي لإدارة الخزينة وإدارة الأصول والالتزامات

٥١١,٣ مليون درهم
صافي الأرباح قبل احتساب الضريبة

٤٦٥ مليون درهم
صافي الأرباح بعد الضريبة

الخدمات المصرفية الإسلامية

يمثل اعتماد مجلس الوزراء في دولة الإمارات مؤخراً للاستراتيجية الوطنية للتمويل الإسلامي وصناعة الحلال خطوة طموحة تهدف إلى تسريع نمو هذا القطاع. وتستهدف الاستراتيجية مضاعفة موجودات المصارف الإسلامية لتصل إلى ٢,٥٦ تريليون درهم بحلول عام ٢٠٣١، إلى جانب التوسع الكبير في إصدارات الصكوك المحلية والدولية المدرجة في الدولة. كما تسعى إلى رفع حصة التمويل الإسلامي إلى ٤٠٪ من إجمالي الأصول المالية في دولة الإمارات، وترسيخ مكانة الدولة كمركز يستحوذ على ١٥٪ من أصول التمويل الإسلامي العالمية بحلول عام ٢٠٣١. وبالتوازي مع ذلك، عززنا عروضنا المصرفية الإسلامية من خلال إن بي إف الإسلامي.

وخلال عام ٢٠٢٥، واصلنا ترسيخ وتوسيع نطاق أعمالنا في الخدمات المصرفية الإسلامية، معززين موقعنا في تقديم حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للأفراد والشركات على حد سواء. وانطلاقاً من الطلب المتنامي في المنطقة على الخدمات المصرفية القائمة على القيم والممارسات الأخلاقية، قمنا بتوسيع محفظتنا من المنتجات الإسلامية، وطرح حلول مبتكرة تتمحور حول احتياجات العملاء، بما يدعم الشمول المالي ويمكّن العملاء من ممارسة أعمالهم المصرفية وفقاً لمبادئهم وقيمهم.

٢,٥٦ تريليون
درهم

الزيادة المتوقعة في موجودات المصارف الإسلامية

في عام ٢٠٢٥، حصد إن بي إف الإسلامي جائزة أفضل نافذة مصرفية إسلامية في دولة الإمارات ضمن جوائز التمويل الدولية، بما يعزز مكانة عروضنا المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ويؤكد مصداقيتها وقوتها. ونرسخ معياراً جديداً للتميّز الرقمي مع إطلاق النسخة المطوّرة من مواقع إن بي إف الإسلامي الإلكترونية، مما يضع بنك الفجيرة الوطني في طليعة الابتكار ويعزز التزامنا بإتاحة الخدمات وسهولة الوصول إليها، والشفافية، وتقديم خدمات بمعايير عالمية.

كما أسهمت استثماراتنا المتواصلة في التحول الرقمي في تسريع إجراءات انضمام العملاء، وتحسين كفاءة تقديم الخدمات، وتعزيز تجربة العملاء في الخدمات المصرفية الإسلامية. وفي الوقت ذاته، واصلنا تعزيز توافقنا مع أطر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الخاصة بالتمويل الإسلامي المستدام، من خلال ترسيخ ممارسات مسؤولة وموجهة نحو المستقبل، وتعزيز منظومة الحوكمة في مختلف جوانب عملياتنا.

إدارة المخاطر المؤسسية

نعتمد إطاراً شاملاً وقوياً لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة بأكملها، يوضح منهجيتنا في تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها والإبلاغ عنها وإدارتها، وذلك بما يتماشى مع شهية مخاطر محددة بوضوح وذات منظور مستقبلي. وباعتبار أن المخاطر عنصر ملازم لجميع أنشطتنا، فإننا نتعامل معها بمنهجية منضبطة تستند إلى نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة". حيث تمثل وحدات الأعمال والوظائف الداعمة خط الدفاع الأول، من خلال إدارة المخاطر ضمن السياسات والحدود المعتمدة. ويضطلع خط الدفاع الثاني، المتمثل في إدارات إدارة المخاطر والامتثال، بدور الرقابة والإشراف الاستباقي. أما التدقيق الداخلي فيؤدي دور خط الدفاع الثالث عبر تقديم ضمان مستقل للإدارة ولمجلس الإدارة بشأن فعالية منظومة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

واصلنا، خلال عام ٢٠٢٥، تعزيز منظومة الحوكمة والرقابة والبنية التحتية لإدارة المخاطر، بما يضمن استمرار استراتيجيتنا للمخاطر في دعم النمو المستدام والمربح. وقد اضطلعت لجنة المخاطر الإدارية بدور نشط في متابعة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر الناشئة، مع الحفاظ على توافق وثيق مع المتطلبات التنظيمية والأولويات الاستراتيجية. كما أسهمت قوة الحوكمة والتركيز المستمر على جودة الائتمان في تحسين جودة الموجودات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الموجودات غير العاملة. وعززنا كذلك إطار الركيزة الثانية، إلى جانب تطوير اختبارات الضغط وتحليلات السيناريوهات بما يتماشى مع التطورات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الكلية والجيوسياسية والتنظيمية، مما مكّننا من الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال عند مستويات تفوق الحدود التنظيمية المطلوبة. وفي الوقت نفسه، واصلنا إدارة السيولة بصورة استباقية لدعم نمو الميزانية العمومية، حيث ظلت مؤشرات السيولة الرئيسية أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية.

كما عملنا على ترسيخ ثقافة المخاطر وقيمها في مختلف أنحاء المؤسسة، بما يعزز المساءلة والشفافية وجودة اتخاذ القرار على جميع المستويات. ويرفع رئيس إدارة المخاطر تقاريره مباشرةً إلى رئيس لجنة المخاطر والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة، ويتمتع بإمكانية الوصول المباشر إلى مجلس الإدارة ولجانه، بما يضمن حوكمة قوية للمخاطر. ونواصل تطوير إطار التمويل المستدام لدينا ودمج اعتبارات المناخ والتكنولوجيا ضمن هيكل إدارة المخاطر الشامل لدينا. ومن خلال الالتزام بإدارة منضبطة للمخاطر وحوكمة فعالة، تمكنا من تحقيق أداء قوي في بيئة متغيرة، مع الحفاظ على قاعدة رأس المال ودعم الاستقرار والنمو على المدى الطويل.

الامتثال

واصلنا تطبيق سياسات وضوابط رقابية صارمة لضمان الامتثال الكامل لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة ولوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمعايير الدولية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، والعقوبات المالية المستهدفة، وتمويل انتشار التسلح، وذلك وفقاً لما أقرّه مجلس الإدارة. ويشمل إطارنا الشامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات المالية المستهدفة وتمويل انتشار التسلح إجراء تقييمات مستمرة لمخاطر العملاء، ومراقبة متقدمة للمعاملات، ومواءمة دائمة مع المستجدات التنظيمية، وذلك في ظل ثقافة مؤسسية تقوم على التحسين المستمر للحد من مخاطر الجرائم المالية.

الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية

توافق كامل بنسبة
١٠٠٪
مع قوانين دولة الإمارات ولوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

عملنا على الارتقاء بهذا الإطار، خلال عام ٢٠٢٥، بما يتماشى مع المتطلبات المتطورة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأفضل الممارسات العالمية، من خلال تقوية أنظمتنا وبرامج التدريب والحوكمة لضمان أعلى مستويات استمرار اليقظة والفعالية. كما واصلنا اتباع نهج استباقي في إدارة مخاطر السلوك من خلال تعزيز سياسات الامتثال الداعمة لمدونة السلوك الخاصة بنا، مع تحقيق نتائج عادلة للعملاء في صميم كل تفاعل، واعتماد نهج شفاف في التعامل مع ملاحظات العملاء ومعالجتها.

وأحرزنا تقدماً ملحوظاً في تطوير قدراتنا في مجال الحوكمة والامتثال، بدعم من التقييمات الإيجابية الصادرة عن مراجعات المتابعة التي أجراها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، إضافة إلى التقييمات المستقلة لوظيفة التدقيق الداخلي. وبالتعاون مع نخبة من الخبراء الخارجيين، سرّعنا برامج المعالجة في مجالات مكافحة غسل الأموال والامتثال، وعززنا الموارد المتخصصة على مستوى إدارات الامتثال وسلوك السوق وإدارة المخاطر، كما واصلنا مواءمة وظائف الرقابة لمعالجة الأهداف التنظيمية ذات الأولوية بصورة استراتيجية.

أبرزت نتائج استطلاع "أداة تتبع تجربة العملاء المصرفية في دولة الإمارات لعام ٢٠٢٥" الصادر عن آر إف آي جلوبال (RFI Global) قوة ثقافة الامتثال والسلوك الأخلاقي لدينا. كما صنّف العملاء بنك الفجيرة الوطني ضمن أفضل المؤسسات أداءً من حيث النزاهة والشفافية وجودة الخدمة، مع تقديرهم لآليات معالجة الشكاوى لدينا التي تُعد من الأفضل في فئتها وسرعة استجابتنا. وتعكس هذه النتائج ريادتنا في تعزيز النتائج العادلة وترسيخ الممارسات التجارية القائمة على المبادئ، والتي تشكل ركناً أساسياً في إطار الامتثال والحوكمة لدينا.

الأمن السيبراني

واصلنا التزامنا الراسخ بتعزيز منظومة أمن المعلومات لدينا، من خلال استثمارات نوعية وموجهة في ضمان الأمن السيبراني، والمرونة السيبرانية، والحماية المتقدمة من التهديدات. كما عززنا قدراتنا، بالاعتماد على الأتمتة وتقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، على الكشف عن التهديدات والاستجابة لها، مما أسهم في تقليص ملحوظ في متوسط زمن اكتشاف التهديدات والتعامل معها، مع الحفاظ على عدم تسجيل أي اختراقات أمنية للعام السادس على التوالي. كما حافظنا على معدل مخاطر سيبرانية بلغ ٩٤٪، وهو ما يعكس التزامنا الراسخ بتعزيز الثقة الرقمية والمرونة السيبرانية.

ومع تسارع وتيرة الخدمات المصرفية الرقمية في دولة الإمارات، قمنا بمواءمة استراتيجيتنا للأمن السيبراني مع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لحكومة دولة الإمارات، بما يضمن حماية قوية لبيانات العملاء والحفاظ على الثقة المستمرة في قنواتنا الرقمية. كما عملنا على تعزيز منظومة الامتثال لدينا عبر تطبيق أنظمة مدعومة بالذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة لرصد الأنشطة غير المشروعة ومنعها والحد من آثارها، بما يضمن التوافق مع معايير الأمن المعتمدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمعايير الدولية.

تمت ترقية نظام المصادقة في خدمة إن بي إف للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك ليتجاوز المتطلبات الأمنية المعززة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يوفر مستويات أعلى من الحماية وتجربة استخدام سلسة للعملاء. كما حصلنا على شهادة الجودة في إدارة أمن المعلومات (ISO ٢٧٠٠١:٢٠٢٢)، بما يعزز التزامنا بأعلى المعايير العالمية في حماية المعلومات الحساسة.

(أيزو ٢٧٠٠١:٢٠٢٢)

شهادة الجودة في إدارة أمن المعلومات التي حصلنا عليها

ومن خلال شراكتنا الاستراتيجية مع شركة سايبر نايت تكنولوجيز، أطلقنا نموذجاً مبتكراً لتمويل القنوات يهدف إلى تعزيز منظومة الأمن السيبراني على المستوى الإقليمي، دعماً لجهود دولة الإمارات في بناء اقتصاد رقمي آمن ومرن. وقد أسهمت هذه الإنجازات، إلى جانب مبادرات التوعية بالاحتيال، في تعزيز ريادة بنك الفجيرة الوطني في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الآمنة ودوره في دعم الأولويات الوطنية من خلال الابتكار القائم على التكنولوجيا الموثوقة.

الابتكار الرقمي

سرّعنا مسيرة التحول الرقمي لدينا بوتيرة أكبر، خلال عام ٢٠٢٥، بما أسهم في تعزيز الكفاءة والمرونة والابتكار في مختلف مجالات أعمالنا. وانطلاقاً من استراتيجيتنا طويلة الأجل والتزامنا بالجاهزية للمستقبل، شملت خطتنا الرقمية الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والمؤسسات، مما عزز مكانتنا كإحدى أكثر المؤسسات المالية تطلعاً إلى المستقبل في دولة الإمارات.

أعدنا تصور تجربة الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك من خلال دمج الهوية الرقمية الإماراتية (UAE Pass) في تطبيق "إن بي إف دايركت" لتوفير مصادقة آمنة وفورية وخدمات سلسة عبر لوحة تحكم أكثر سهولة وتخصيصاً. كما تم تطوير التطبيق بقدرات مدعومة بالذكاء الاصطناعي، مما أتاح تحديثات فورية لبيانات اعرف عميلك، وأدوات خدمة ذاتية محسّنة، ودعماً رقمياً مخصصاً يستبق احتياجات العملاء.

الابتكار المدعوم بالذكاء الاصطناعي

تحديث بيانات اعرف عميلك في الوقت الفعلي والأتمتة الذكية

دعم استباقي ومخصص

واصلنا توسيع شبكة شراكاتنا عبر الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية والتقنية والمدفوعات، بالتعاون مع مؤسسات من بينها مجموعة مولر آند فيبس الشرق الأوسط، وفاينس جلوبال، وستور آي تي ديستريبيوشن، ومجموعة ألمو، ويوبي. وخلال مشاركتنا في جيتكس ٢٠٢٥، عززنا توجهنا الرقمي عبر عقد مجموعة من الشراكات الاستراتيجية التي تستهدف تطوير القدرات المستقبلية في الهوية الرقمية والمدفوعات والتحليلات القائمة على الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.

واصلنا دورنا، إلى جانب التحول داخل المؤسسة، في توجيه الحوار العام حول مستقبل الخدمات المصرفية الرقمية. ومن خلال فعاليات سلسلة المعرفة التابعة لبنك الفجيرة الوطني، ومنها تسخير الذكاء الاصطناعي وإدارة التغيير، استضفنا نخبة من قادة الأعمال في المنطقة لبحث دور التقنيات الناشئة في تشكيل قطاعات التمويل والتجارة والتفاعل مع العملاء. وأسهمت مشاركتنا في مؤتمر سيبوس ٢٠٢٥ في ترسيخ مكانة بنك الفجيرة الوطني كجهة مؤثرة في تشكيل الابتكار الإقليمي والأنظمة البيئية الرقمية والتمويل المستدام.

ونواصل الاستفادة من هذا الزخم عبر إطلاق منصاتنا المحدثة للخدمات المصرفية الرقمية عبر الإنترنت والهاتف المتحرك، بما يشمل دعماً قائماً على الذكاء الاصطناعي وأدوات خدمة ذاتية ذكية وواجهات متقدمة لعملاء الشركات والأعمال. ومن شأن دمج التحليلات المتطورة والذكاء الاصطناعي التوليدي أن يرفع مستوى المرونة التشغيلية ويعزز إدارة المخاطر ويكشف رؤى أكثر عمقاً حول العملاء، بما يرسخ مكانة بنك الفجيرة الوطني في مقدمة الخدمات المصرفية الذكية القائمة على البيانات.

وتقديراً لدورنا القيادي وإنجازاتنا الرقمية، نال بنك الفجيرة الوطني خمس جوائز ضمن جوائز مجلة ميا فاينانس للتكنولوجيا المصرفية ٢٠٢٥، من أبرزها أفضل تطبيق للأمن السيبراني وإدارة المخاطر وأفضل خدمات مصرفية عبر الهاتف المتحرك. وتمثل هذه الجوائز دليلاً على الأثر الملموس لاستراتيجية الابتكار لدينا ورؤيتنا لمستقبل الخدمات المصرفية.

تجربة العملاء وتفاعلهم

عززنا التزامنا، في عام ٢٠٢٥، بترسيخ نهج يضع العميل في صميم الاهتمام عبر تكثيف الاستثمارات في التميز الخدمي والابتكار، واعتماد نموذج مصرفي أكثر فاعليةً يرتكز على العلاقات. وقد حظيت جهودنا بتقدير تمثل في تحقيق معدلات متميزة من رضا العملاء واستمراريتهم عبر قطاعي الأفراد والأعمال.

بحسب استطلاع "أداة تتبع تجربة العملاء المصرفية في دولة الإمارات لعام ٢٠٢٥" الصادر عن آر إف آي جلوبال (RFI Global)، تفوقنا مجدداً على متوسط السوق في مختلف المؤشرات الأساسية، محققين نتيجة إجمالية رائدة في صافي نقاط الترويج بلغت ٩٢ مقارنة بمرجع

سوقي قدره ٥٤. كما أحرزنا نتائج مرتفعة على نحو ملحوظ في النزاهة والموثوقية، وقدرات الخدمات المصرفية الرقمية وعبر الهاتف المتحرك، مما يؤكد فعالية نموذج المشاركة متعدد القنوات المُحسَّن لدينا.

واصلنا تحقيق معدلات استمرارية للعملاء على مستوى القطاع لدى عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وعملاء الشركات، بدعم من تطوير إدارة العلاقات وفق نموذج فريق مشترك. وقد أسهم هذا النهج المتكامل، القائم على تعاون مديري العلاقات ومتخصصي الخدمات المصرفية للمعاملات العالمية والخزانة، في تعزيز الإقبال على المنتجات وتفاعل العملاء وفرص البيع المتقاطع على نحو ملحوظ. ونعمل في الوقت الراهن على توسيع تطبيق النموذج من خلال المرحلة التجريبية لنموذج تشغيل الائتمان، التي أُطلقت في ١ سبتمبر، وأسهمت بالفعل في تسريع زمن إنجاز المعاملات ورفع مستوى رضا العملاء بصورة عامة.

واصلنا التوسع المدروس لشبكة فروعنا، بهدف تقريب الخدمات المصرفية من المجتمعات، حيث افتتحنا فرعاً جديداً في رأس الخيمة خلال شهر ديسمبر، واستكمالاً لذلك، شهد مشروع مقرنا الرئيسي الجديد في الفجيرة تقدماً في أعمال البناء، على أن يكتمل في عام ٢٠٢٧ ويغدو رمزاً لالتزامنا طويل المدى بالتميز الخدمي وترسيخ وجودنا في المنطقة.

عملنا، خلال العام، على تعزيز مشاركة العملاء من خلال مجموعة من الحملات والفعاليات، من بينها مكافآت بنك الفجيرة الوطني، وعرض ماكس سيفر الترويجي، وباقة الأعمال الناشئة لدينا. ومضينا في تعزيز التعاون مع تطبيق لولو للصرافة وشركة إنجرام مايكرو وشركائنا عبر قطاعي الأعمال والأفراد. وعلى صعيد الشركات الصغيرة والمتوسطة، دعمت الاتفاقيات الجديدة مع منطقة دبي الحرة بمطار دبي ومنطقة ميدان الحرة جهودنا في مساندة رواد الأعمال من خلال خدمات مصرفية متكاملة، وحلول لرأس المال العامل، وإجراءات فتح الحسابات رقمياً.

الشراكات مع الشركات الصغيرة والمتوسطة

دعم رواد الأعمال من خلال خدمات مصرفية متكاملة

meydan FZ. + DUBAI AIRPORT FREEZONE Dubai Airport Freezone

دعمت حملة الحسابات الجارية وحسابات التوفير للخدمات المصرفية للأعمال وعرض حساب القيمة للأعمال نمو استقطاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين أحرزت حملة الحسابات الجارية وحسابات التوفير للأفراد (مع مكافأة انضمام قدرها ٢٠,٠٠٠ درهم) زخماً ملحوظاً من العملاء الجدد لدى البنك. كما دعمت حملة استرداد النقد لضمانات التجارة عملاء الأعمال من خلال توفير مزايا إضافية على معاملات التمويل التجاري.

نمو قطاعي الأعمال والأفراد

مكافأة انضمام للأفراد بقيمة
٢٠ ألف درهم

تعزيز استقطاب العملاء الجدد لدى البنك ودعم تمويل التجارة

استمر برنامج صوت العميل كعامل محوري في دفع التميز الخدمي عام ٢٠٢٥، إذ حول التحليلات والرؤى في الوقت الفعلي إلى تطويرات مستهدفة في مختلف القنوات. وقد أسهمت الملاحظات التي جُمعت عبر الاستبيانات الرقمية والمنصّات الاجتماعية ومراجعات العلاقات في دعم تطوير المنتجات وتحسين العمليات وتطوير تجربة العملاء مباشرة. حيث بلغ صافي نقاط الترويج لدينا وفق استطلاع رضا العملاء السنوي ٤٨ للخدمات المصرفية للشركات والأعمال، ودرجة استثنائية بلغت ٥٤ للخدمات المصرفية الإسلامية، بما يعكس قوة علاقاتنا مع العملاء ومستوى الثقة التي يحظى بها بنك الفجيرة الوطني عبر مختلف القطاعات. ويعزّز هذا النهج القائم على الرؤى والمنضبط تشغيلياً التزامنا بأن نغدو شريكاً مالياً موثوقاً وسريع الاستجابة ومستعداً لمتطلبات المستقبل.

مؤشر صافي نقاط الترويج حسب القطاع

٤٨ الخدمات المصرفية التقليدية للأفراد

٥٤ الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد

الكفاءات والثقافة

يعد رأس مالنا البشري وثقافتنا الركيزة الأساسية في بنك الفجيرة الوطني. إذ كثّفنا جهودنا، خلال عام ٢٠٢٥، نحو بناء قوة عاملة جاهزة للمستقبل تتسم بالشمولية والتفاعل والتطوير المستمر. ومضينا في تنفيذ استراتيجية "الأفراد أولاً"، مع تنمية القدرات القيادية، وتحسين رفاهية الموظفين، وترسيخ شعور التمكين لدى كل فرد للإسهام في نجاح بنك الفجيرة الوطني المستدام.

وقد أعقب ذلك إطلاق أول استراتيجية للأفراد لدى بنك الفجيرة الوطني، التي جرى تطبيقها في مطلع العام. وساعدت "القمم الأربع الكبرى" في الاستراتيجية، بوصفها تجسيداً لمجموعة من الخصائص الأساسية التي تميّز البنك، ومنها عقلية النمو والتواصل الفعّال والتمكين الرقمي والتميّز في الأداء والرفاهية، على تطوير المواهب وترسيخ ثقافة الابتكار.

بناء قوة عمل جاهزة لمتطلبات المستقبل

طوّرنا إطار إدارة الأداء، ضمن جهود التحول المتواصلة، لتعزيز اتساق تطوير الكفاءات مع أولويات العمل والتوجهات الاستراتيجية. وشمل الإطار المطوَّر تقييمات أشمل للكفاءات، وآليات أكثر وضوحاً للملاحظات، وعلاقة أوثق بين الأداء والحوافز. وأسهمت سلسلةٌ من جلسات التوعية وورش العمل على نطاق البنك في دعم تنفيذ الإطار وترسيخ فهم مشترك لمفاهيم التميّز والمساءلة بين الفرق. واستمرّ استثمارنا في التعلّم والتطوير، حيث سجلنا نسبة رضا إيجابي قدرها ٧٦٪ في استبيان الموارد البشرية لعام ٢٠٢٥. وقد بلغ عدد المشاركين في الاستبيان ٣٩٠ مشاركاً، بنسبة استجابة وصلت إلى ٤٦٪.

٧٦٪
نسبة حصول التعلم والتطوير على تقييم إيجابي

التنوّع والشمول

يضم بنك الفجيرة الوطني ٨٧٨ موظفاً ينتمون إلى ٣٨ جنسية، ما يجعله بيئة عمل تُعرَّف بالتنوّع والشمول وروح الاحترام المتبادل. ويبرز توازننا بين الجنسين في القوى العاملة — حيث تشكّل النساء ٤٧,٦٪ من الموظفين — إلى جانب تسجيل معدل تفاعل للموظفين قدره ٨٤٪، التزامنا بتوفير فرص متساوية للجميع. وأكد استبيان الموارد البشرية لعام ٢٠٢٥ هذا الجانب الإيجابي، إذ أبدى ٧١٪ من موظفينا مواقف إيجابية تجاه التنوّع والشمول.

٨٧٨
إجمالي عدد الموظفين

٤٧,٦٪
نسبة النساء ضمن القوى العاملة

٧٩٪
مستوى تفاعل الموظفين

الرفاهية والمرونة والصحة النفسية

ظلت رفاهية الموظفين أولويةً استراتيجيةً في عام ٢٠٢٥، حيث واصلنا، من خلال تعاوننا المستمر مع ليرا للرفاهية (Lyra Wellbeing)، تقديم دعم سريّ للموظفين وعائلاتهم للتعامل مع التحديات العاطفية والنفسية والعملية، وقد استُكمل ذلك بأنشطة للرفاهية البدنية، وحملات توعية بالصحة النفسية، ومبادرات تشجّع تحقيق التوازن بين العمل والحياة. وأظهر أحدث استبيان للموارد البشرية أن ٧٥٪ من الموظفين منحوا الرفاهية تقييماً إيجابياً، في دلالة على تقدم ثابت نحو بيئة عمل صحية ومتوازنة.

٧٥٪
تقييم إيجابي للرفاهية

تنمية القيادات والتوطين

مضينا في تطوير القدرات القيادية داخل المؤسسة بما يهيّئ القادة لإلهام فرقهم ودفع جهود التحول. كما زاد التركيز على كفاءات القيادة وآليات الملاحظات بما يعزّز قدرة المديرين على قيادة فرقهم وتحفيزهم وتنمية قدراتهم. واستمر التوطين بوصفه أولوية استراتيجية جوهرية خلال العام. كما عزّزنا مبادرات استقطاب الكفاءات الإماراتية وتنميتها واستبقاءها، من خلال برنامج التدريب الإداري والمشاركة في معرض "رؤية" للوظائف في الإمارات. وارتفعت نسبة التوطين إلى ٤٣,٥٪ في عام ٢٠٢٥ بعد أن بلغت ٤٢,٧٪ في عام ٢٠٢٤.

٤٣,٥٪
نسبة التوطين

التوجّه المستقبلي

المضي نحو نموّ متسارع وقيمة مستدامة

ومع التوجه نحو عام ٢٠٢٦، يدخل بنك الفجيرة الوطني المرحلة التالية من مسيرته التحولية بأولويات واضحة وطموحات قابلة للقياس.

وبإرشاد من رؤيتنا المحورية — الهادفة إلى بناء بنك أكبر وأكثر ربحية وتأثيراً يعزّز القيمة للعملاء والمساهمين على حد سواء — نكثّف جهود ترسيخ الأسس لدعم نموّ نوعي قابل للتوسّع، وتعزيز الربحية وتنويع مصادرها، وتوسيع حضورنا لدى العملاء في دولة الإمارات، وتحقيق عوائد مستدامة مرتفعة للمساهمين، بما يدفعنا نحو مكانة سوقية تعبّر عن طموحاتنا الاستراتيجية طويلة الأجل.

تتمحور أولويتنا حول ترسيخ مكانة بنك الفجيرة الوطني كبنك متميّز على مستوى دولة الإمارات يخدم الشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات السوق المتوسطة، إلى جانب استهداف القطاعات المتخصّصة وشرائح الأفراد من ذوي الدخل المرتفع وأصحاب الثروات العالية. كما ستدعم هذه المبادرات الاستراتيجية توسيع نطاق وصولنا إلى العملاء في مناطق النمو السريع وترسيخ حضورنا في أبرز المراكز الاقتصادية.

التركيز على النمو

الشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء ذوو الثروات الكبيرة

توسيع نطاق التواجد عبر مختلف ممرات الأعمال في دولة الإمارات

يستلزم تحقيق أهدافنا تنفيذاً متكاملاً على مستوى المؤسسة قائماً على الانضباط وتوافقاً قوياً بين مختلف قطاعاتها. كما نؤكد التزامنا بالاستثمار في الموارد البشرية والعمليات والتقنيات لتحقيق وعدنا بتجربة متميزة للعملاء والموظفين، ودفع نمو علامة بنك الفجيرة الوطني وزيادة حصته في السوق.

يُرصد التقدّم عبر الركائز الاستراتيجية الأربع لدينا. وسنواصل، في ركيزة الأفراد أولاً، تنمية القدرات وتطوير القيادة وتفاعل الموظفين وإدارة الأداء المتطورة للحفاظ على قوة عمل متميزة الأداء. كما ستظل مركزية العميل ركيزةً رئيسيةً لدعم النمو عبر تطوير العروض وتحسين تجربة الانضمام وخدمات المعاملات وإجراءات الائتمان. كما سُتتعزّز ركيزة الكفاءة والتميّز من خلال تطوير نموذج التشغيل وتحسين العمليات على نحو شامل والأتمتة وتوظيف تحليلات البيانات. وسنرسّخ التزامنا بأفضل الممارسات، ضمن ركيزة الحوكمة والامتثال، ونعمل لنكون ضمن البنوك الرائدة في الامتثال، مع تعزيز الشفافية والحفاظ على أعلى مستويات النزاهة والرقابة.

يواصل التحول الرقمي أداء دوره كمحرّك أساسي لاستراتيجيتنا. وسنستمر في توظيف الذكاء الاصطناعي والأتمتة وتحليلات البيانات على نطاق واسع لدعم تجارب مصممة خصيصاً وتسريع اتخاذ القرارات وتحسين الكفاءة التشغيلية. كما ستعمل الشراكات الاستراتيجية مع شركات التكنولوجيا المالية ومزوّدي الحلول التقنية على دفع الابتكار وتعزيز الصمود السيبراني واستحداث فرص دخل جديدة ومتعددة.

تواصل الاستدامة ترسيخ حضورها ضمن أولوياتنا طويلة الأجل. كما سنواصل تنمية حلول التمويل المستدام وإضافة منتجات مرتبطة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، إلى جانب تطوير تقييمات المخاطر المناخية وحوكمة البيانات. وسترتكز هذه الجهود على تقدمنا في المجال البيئي واعتماد معايير المباني المستدامة وتكامل الاستدامة عبر سلسلة القيمة بأكملها.

ومن خلال تركيزنا المستمر على كوادرنا وعملائنا والتميّز التشغيلي والحوكمة والاستدامة، نؤكد ثقتنا في تجاوز طموحات نورث ستار بوصفها علامة استراتيجية طويلة الأجل تقود النمو المستدام وجودة الأداء.

تقرير الحوكمة المؤسسية

إن الالتزام بأعلى معايير أخلاقيات الحوكمة وعلاقات المستثمرين هي الأولوية القصوى لبنك الفجيرة الوطني.

إطار الحوكمة المؤسسية لدينا في بنك الفجيرة الوطني

يلتزم بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع وشركاته التابعة ("إن بي إف" أو "مجموعة بنك الفجيرة الوطني" أو "البنك") بالتمسك بأعلى أخلاقيات ومعايير الحوكمة المؤسسية. إن هذه المعايير هي المساهم الرئيسي في النجاح طويل الأمد لأي عمل، ما يجعل من الثقة والمشاركة أساس العلاقة التي تجمع بين البنك والأطراف المعنية. وهو النهج الذي يدعم نموذج أعمالنا.

إن الالتزام بتحقيق نتائج أعمال استثنائية ومستدامة يستند إلى إدارة قوية للمخاطر وحوكمة متينة. حيث أن سياسات الحوكمة الشاملة والإجراءات والممارسات واضحة على مستوى المجموعة لتحقيق هذه النتائج.

كما يهدف نهجنا في الحوكمة المؤسسية لضمان أعلى مستويات من الشفافية والمساءلة. وتخضع هذه الممارسات للمراجعة المستمرة مع تغير توقعات أفضل الممارسات المحلية والعالمية.

تتمثل مسؤولية مجلس الإدارة بصورة رئيسية في توفير الحوكمة الفعّالة والإشراف على إدارة شؤون البنك وشركاته التابعة التي تحقق مصالح مساهميه وتحفظ التوازن بين مصالح الأطراف المتعددة، والتي تشمل المستثمرين والعملاء والموظفين والموردين والهيئات التنظيمية والحكومة والمجتمعات المحلية.

أنشأ مجلس الإدارة لجان فرعية تابعة لمجلس الإدارة بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات للامتثال بمسؤولياته بشكل فعّال، وعلى وجه التحديد، شكل مجلس الإدارة ثلاث لجان فرعية وفوض وظائف محددة لهذه اللجان الفرعية لضمان وجود تركيز محدد موجه نحو الأمور الحاسمة لإدارة المخاطر والاستدامة متضمنة الأمور البيئية والاجتماعية والحوكمة، وكفاية الرقابة الداخلية داخل البنك، والتوظيف المناسب والتعاقب وإدارة الأداء ومكافآت مجلس الإدارة والإدارة العليا.

هذه اللجان الفرعية هي لجنة المخاطر والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

وعلى المستوى التنفيذي، تقوم اللجنة الإدارية ولجنة إدارة المخاطر بتقديم التوجيه الاستراتيجي والإشراف الإداري من قبل الإدارة العليا فيما يتعلق بتشغيل اللجان الإدارية في البنك.

عمل نظام الحوكمة بالبنك بشكل فعال خلال عام ٢٠٢٥. فقد اجتمع مجلس الإدارة واللجان الفرعية لمجلس الإدارة واللجان الإدارية لأداء مهامهم بما يتماشى مع المواثيق وتوفير الإشراف المطلوب.

خلال عام ٢٠٢٥، واصل بنك الفجيرة الوطني مراجعة وتعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية لديه في ضوء التغيرات في استراتيجية الأعمال وبيئة الأعمال الخارجية وتوقعات الأطراف المعنية المتغيرة.

نهج إدارة المخاطر

التعرض للمخاطر

تدرك مجموعة بنك الفجيرة الوطني أن المخاطر موجودة في جميع أنشطتنا، وأننا بحاجة إلى نهج واضح ومنظم لتحديد وتقييم وقياس وإعداد التقارير ومعالجة المخاطر بناءً على بيان واضح لمدى سقف تقبل المخاطر. يأخذ مجلس الإدارة لدينا في الاعتبار سياق استراتيجية أعمالنا والمحركات الداخلية والخارجية للمخاطر ويضع حدوداً للمخاطرة المقبولة في بيان تقبل المخاطرة لدينا. ثم تسعى الإدارة إلى تنفيذ استراتيجية الأعمال والخطط التشغيلية ضمن تلك الحدود. للقيام بذلك بشكل فعال، حيث نطبق نموذج تشغيلي مبني على «ثلاثة خطوط دفاعية» فيما يتعلق بإدارة المخاطر. المبدأ الرئيسي لهذا النموذج هو أن القدرة على إدارة المخاطر يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الأعمال لتكون فعالة. دور كل خط دفاع هو كما يلي:

الخط الأول يضم جميع الموظفين العاملين في المجالات المدرة للدخل والمتعلقة بالتعامل مع العملاء في البنك وجميع وظائف الدعم المرتبطة بها، بما في ذلك الشؤون المالية والتكنولوجيا والموارد البشرية.

تتولى وظائف الأعمال والدعم مسؤولية تحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي تنشأ عنها، ووضع ضوابط فعالة، وتحديد وإدارة الأحداث التي تنطوي على مخاطر، وضمان وفائها بالتزاماتها المتعلقة بالامتثال.

الخط الثاني يتألف من وظائف إدارة المخاطر والامتثال بما في ذلك الرقابة الشرعية. ويتمثل دور الخط الثاني في وضع أطر وسياسات لدعم الأعمال والوظائف المساندة في تحديد وتقييم وإدارة مخاطرها والتزاماتها التنظيمية، فضلاً عن الحدود التي يجب أن تتم في إطارها أنشطة الخط الأول، بما يتوافق مع استعداد البنك لتحمل المخاطر. كما يوفر قسم إدارة المخاطر والامتثال التوجيه والتحدي والإشراف المستقل على الخط الأول.

الخط الثالث يتكون من وظيفة التدقيق الداخلي المستقل والفعّال (تشمل التدقيق الداخلي للشريعة الإسلامية). وهي توفر مراجعة مستقلة وضمانًا موضوعيًا لجودة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة في البنك، وخطي الدفاع الأول والثاني.

ونطبق بعد ذلك نهجاً منظماً لقياس المخاطر وإعداد التقارير التي يتم تقييمها وفقاً لمستويات تقبل المخاطر والتي تشرف عليها لجان حوكمة المخاطر المتخصصة لضمان الشفافية، وأن أي وضع خارج الحدود أو يتجه في هذا الاتجاه تكون خطط العمل التصحيحية مناسبة ومعتمدة ومحكومة حتى يتم التغلب عليها.

حوكمة المخاطر هي مفتاح المخاطرة الناجحة، وهي تنطوي على هيكلة تستخدم لدعم اتخاذ القرارات القائمة على المخاطر والإشراف على جميع عملياتنا التشغيلية.

شكّل مجلس الإدارة لجنة المخاطر والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة، لمساعدته في تنفيذ مسؤولياته المنصوص عليها في ميثاقه، وتتلقى اللجنة بشكل منتظم تقارير من الإدارة وتقدم التوجيه للإدارة حيثما يكون مطلوباً، وتقوم اللجنة كذلك بالنظر والموافقة على المسائل المحددة المحالة إليها.

لدى الإدارة عدد من اللجان الإدارية التي تركز على فئات المخاطر الجوهرية الخاصة بنا والمكلفة باتخاذ القرار والإشراف على الاسترداد عند الاقتضاء.

يتم تعريف المخاطر الجوهرية التي تنشأ من أنشطتنا على النحو التالي:

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من نشاطنا في منح التسهيلات الائتمانية لعملائنا في السياق العادي لأعمالنا. ويتم تعريف مخاطر الائتمان في بنك الفجيرة الوطني على النحو التالي: مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنشأ عن عدم وفاء العميل أو الطرف المقابل في الأصل المالي بالتزاماته التعاقدية، مما يتسبب في تكبد البنك خسارة مالية. ويشمل تعريف مخاطر الائتمان مخاطر التركيز ومخاطر الأطراف ذات العلاقة.

تتوفر تفاصيل حول كيفية تطبيق نهج إدارة مخاطر الائتمان لبنك الفجيرة الوطني على مستوى البنك في إطار عمل وسياسة إدارة مخاطر الائتمان والمرفقات الداعمة له.

مخاطر السوق

يُقسّم البنك تعرضه لمخاطر السوق بين محافظ التداول والاستثمار ومحافظ لغير أغراض التداول.

مخاطر السوق المتداولة – تنشأ هذه المخاطر من التعاملات في مجموعة متنوعة من المنتجات المعتمدة لتسهيل معاملات العملاء وتحقيق المكاسب المالية. وتشمل أنواع مخاطر السوق الناشئة عن أنشطة التداول مخاطر أسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، والسلع، وأسعار الأسهم، وفروق الائتمان، والتقلبات، والمخاطر الأساسية.

مخاطر السوق غير المتداولة – تنشأ هذه المخاطر في محافظ الدفاتر المصرفية التي تتألف من الأوراق المالية الاستثمارية غير المتداولة، واتفاقيات إعادة الشراء العكسي، وبعض الأدوات المشتقة التي تم تصنيفها كأدوات تحوط، وتنشأ بشكل أساسي من محافظ الاستثمار، وفروق أسعار الفائدة في الدفاتر المصرفية، وصفقات البنك الإجمالية في سوق العملات الأجنبية.

يتم توضيح السياسات التفصيلية لبنك الفجيرة الوطني المتعلقة بمخاطر السوق في كل من سياسة إدارة مخاطر السوق ووثيقة الإرشادات الخاصة بعمليات مخاطر الخزينة.

السيولة والتمويل

تشير مخاطر السيولة والتمويل إلى احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها، أو عدم توفر الحجم أو الأجل أو التركيبة المناسبة من مصادر التمويل والسيولة لدعم أصوله.

وقد تنشأ مخاطر السيولة من عدة مصادر، من بينها على سبيل المثال لا الحصر ودائع الأفراد والشركات، وأشكال التمويل بالجملة الأخرى، والمشتقات المالية، إضافة إلى التعرضات خارج الميزانية العمومية مثل تسهيلات الائتمان والسيولة.

ويعتمد البنك استراتيجية لإدارة السيولة تهدف إلى دعم الإدارة السليمة لمخاطر السيولة وتعزيز متانة مركز الميزانية العمومية. وتشمل سياسة إدارة مخاطر السيولة متطلبات محددة تغطي ما يلي:

- تركيبة الموجودات والمطلوبات وآجال استحقاقها؛
- تنوع واستقرار مصادر التمويل؛
- منهجية إدارة السيولة عبر العملات المختلفة وعبر الحدود الجغرافية وعلى مستوى خطوط الأعمال والكيانات القانونية؛
- إدارة السيولة خلال اليوم.
- تشمل استراتيجية البنك لإدارة السيولة مراجعة سنوية لاستراتيجية تمويل الشركات والأهداف المرتبطة بها أيضاً، وتحديد الحدود والمؤشرات التحذيرية، إلى جانب خطط إدارة الأزمات والتعافي.

وتَرد التفاصيل المتعلقة بكيفية قيام بنك الفجيرة الوطني بقياس ومراقبة وإدارة السيولة والتمويل في سياسة إدارة مخاطر السيولة وكذلك في وثيقة إرشادات عمليات مخاطر الخزينة.

كفاية رأس المال

تشير مخاطر كفاية رأس المال إلى احتمال انخفاض تركيبة رأس مال البنك أو مستواه إلى ما دون الحد الكافي لدعم استراتيجيته أو للوفاء بالمتطلبات الرقابية.

ويُدرك بنك الفجيرة الوطني المخاطر المرتبطة بعدم كفاية مستوى أو تركيبة رأس المال لدعم أنشطته التشغيلية المعتادة والامتثال لمتطلبات الجهات التنظيمية، بما في ذلك احتمال التأثير السلبي في الأرباح أو رأس المال نتيجة التعرضات الهيكلية والتعاملات المرتبطة بمخاطر أسعار الصرف الأجنبية، إضافة إلى التغيرات في أسعار الفائدة في الأسواق.

ويهدف نهج البنك في إدارة رأس المال إلى تحقيق توازن بين كون رأس المال مصدراً مرتفع التكلفة للتمويل وبين ضرورة الحفاظ على مستويات رأسمالية كافية بصفته مؤسسة تقبل الودائع. كما يراعي البنك تحقيق التوازن بين الكفاءة والمرونة والملاءة الرأسمالية عند تقييم كفاية رأس المال وعند إعداد خطط إدارة رأس المال.

ويتم تقييم هذه الجوانب من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والتي تتضمن عناصر رئيسية تشمل ما يلي:

- تطوير استراتيجية لإدارة رأس المال، بما في ذلك مراعاة الحدود الدنيا التنظيمية، واحتياطيات رأس المال، وخطط الطوارئ؛
- أخذ متطلبات رأس المال الاقتصادية والتنظيمية في الاعتبار؛
- تقييم أثر السيناريوهات الاقتصادية السلبية؛
- مراعاة وجهات نظر أصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك وكالات التصنيف الائتماني ومستثمري الأسهم وأدوات الدين.

وترد التفاصيل المتعلقة بكيفية قيام بنك الفجيرة الوطني بقياس ومراقبة وإدارة كفاية رأس المال في سياسة إدارة رأس المال.

المخاطر الاستراتيجية

تشير المخاطر الاستراتيجية إلى المخاطر التي قد تؤثر في أرباح البنك أو رأس ماله أو سمعته أو مكانته نتيجة التغيرات في بيئة العمل، أو اتخاذ قرارات استراتيجية غير مناسبة، أو ضعف تنفيذها، أو عدم الاستجابة الكافية للتغيرات في القطاع أو الاقتصاد أو التكنولوجيا.

وقد تنشأ هذه المخاطر أيضاً نتيجة عدم مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال التي يعمل ضمنها بنك الفجيرة الوطني، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والتنظيمية والتكنولوجية والبيئية والاجتماعية والتنافسية. ورغم أن هذه العوامل الخارجية لا يمكن التحكم بها بشكل مباشر، إلا أن تأثيرها يمكن فهمه والحد منه من خلال تحليل السيناريوهات واختبارات الضغط بصورة فعّالة.

وتدعم وظيفة إدارة الشؤون المالية إدارة المخاطر الاستراتيجية من خلال دورة التخطيط المستمرة لاستراتيجية الأعمال، بما يضمن مواءمة خطط الأعمال مع التخطيط المالي وتخطيط رأس المال. وتشمل العناصر الرئيسية في هذا الإطار المراجعة السنوية للاستراتيجية وتحديد الأهداف المالية، إضافة إلى عمليات اعتماد الاستثمارات والمشاريع، بما يتيح تحديد المخاطر الاستراتيجية ومراقبتها والتخفيف من آثارها.

كما تضطلع إدارة المخاطر بدور رقابي على المخاطر الاستراتيجية للبنك من خلال تقديم مدخلات مستقلة ضمن هذه العمليات، ومراقبة مستوى المخاطر بشكل مستقل والإبلاغ عنه وفقًا لمقاييس استعدادنا لتحمل المخاطر. كما تأخذ إدارة المخاطر في الاعتبار تأثيرات مشهد المخاطر الحالي والناشئ، وتقوم بإجراء اختبارات ضغط لخطط الأعمال ضمن سيناريوهات مختلفة.

وترد التفاصيل المتعلقة بكيفية قيام بنك الفجيرة الوطني بقياس ومراقبة وإدارة المخاطر الاستراتيجية في سياسة إدارة رأس المال.

مخاطر الدولة والتحويل

يتم تعريف مخاطر الدولة بأنها المخاطر الناجمة عن أحداث مالية أو اقتصادية أو سياسية أو غيرها من الأحداث الجوهرية التي قد تؤثر سلباً في الجودة الائتمانية للمقترضين الذين يزاولون أعمالهم مع دولة معينة أو داخلها.

وتشمل مخاطر الدولة أيضاً مخاطر التحويل، والتي تُعرَّف بأنها احتمال عدم قدرة مقترض يتمتع بالكفاءة المالية على سداد التزاماته في ولاية قضائية أخرى نتيجة عدم قدرته على الحصول على عملة أجنبية أو تحويل الأصول بسبب تدخل سيادي مباشر، مثل تعليق سداد الديون أو فرض قيود على حركة رأس المال أو قيود على تحويل العملات.

ويستند البنك في تقييم مخاطر الدولة والتحويل إلى التصنيفات الصادرة عن وكالات التصنيف العالمية مثل موديز وستاندرد آند بورز، إلى جانب إجراء تحليلات نوعية كجزء من عملية اتخاذ القرارات الائتمانية. وتشمل هذه العوامل، على سبيل المثال لا الحصر، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل دولة، والسياسة النقدية، وإجراءات الرقابة على الصرف الأجنبي، وشفافية المعلومات، وهيكل القطاع المالي والأسواق، والتنظيم والرقابة المصرفية، والنظام القانوني، ومعايير المحاسبة.

ويتم مراقبة وإدارة مخاطر الدول من خلال حدود للدول يحددها البنك، بما يتماشى مع الاستراتيجية العامة للأعمال، ومتطلبات كفاية رأس المال، والمخصصات المتعلقة بالمخاطر المحتملة، والتصنيف الائتماني لكل دولة، ومستوى المخاطر المقبول، إضافة إلى الفرص المتاحة للأعمال في كل دولة.

وترد التفاصيل المتعلقة بكيفية قيام بنك الفجيرة الوطني بتقييم ومراقبة وإدارة مخاطر الدولة والتحويل ضمن إطار إدارة مخاطر الدولة والتحويل.

المخاطر التشغيلية

يتم تعريف المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو من الأحداث الخارجية. ويحرص البنك على إدارة هذه المخاطر بما يتماشى مع توقعات أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك العملاء والموظفون والمساهمون والجهات التنظيمية.

ويُدرك البنك أن المخاطر التشغيلية تمثل جزءاً لا يتجزأ من ممارسة الأعمال. ومن هذا المنطلق، يسعى إلى تعزيز مرونته التشغيلية والحد من آثار القصور في العمليات أو الأنظمة أو أداء الأفراد، وكذلك الأحداث الخارجية، وذلك من خلال تطبيق عمليات وضوابط رقابية فعّالة. ورغم إدراك البنك لاحتمالية حدوث حالات تعطل أو خلل في العمليات والضوابط، فإنه يحرص على معالجة أي حوادث أو مسائل جوهرية تنشأ عن ذلك بصورة سريعة وفعّالة.

ولتعزيز فعالية إدارة وقياس ومتابعة المخاطر التشغيلية، يتم تصنيف هذه المخاطر ضمن فئات محددة تشمل ما يلي:

- الاحتيال الداخلي والخارجي، بما في ذلك مخاطر الأمن السيبراني الناتجة عن الحصول غير المصرح به على المعلومات؛
- ممارسات التوظيف وسلامة بيئة العمل؛
- مخاطر العملاء والمنتجات وممارسات الأعمال، وتشمل الإخلال بالواجبات الائتمانية، وقضايا ملاءمة المنتجات، والتلاعب في الأسواق، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات الاقتصادية والتجارية، إضافة إلى عيوب المنتجات؛
- الأضرار التي تلحق بالأصول المادية، بما في ذلك الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الأحداث الأخرى مثل الإرهاب أو التخريب؛
- تعطل الأنظمة الحيوية واضطرابات الأعمال واختراق أمن الأنظمة؛
- التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات، وتشمل أخطاء معالجة المعاملات أو إدارة العمليات، وإدارة النماذج، وإدارة البيانات وإخفاقات جودة البيانات.

وقد قام البنك بتطبيق عملية متكاملة لإدارة المخاطر التشغيلية لضمان رقابة فعّالة تتماشى مع إطار إدارة المخاطر التشغيلية وإطار إدارة المخاطر المؤسسية. وتشمل هذه العملية تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها والرقابة عليها ومراقبتها والإبلاغ عنها، إضافة إلى وضع إجراءات التخفيف منها. ويسهم هذا النهج الشامل في تمكين الإدارة الاستباقية للمخاطر التشغيلية وتعزيز الرقابة عليها على مستوى البنك.

وترد التفاصيل المتعلقة بكيفية قيام بنك الفجيرة الوطني بتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في إطار إدارة المخاطر التشغيلية.

مخاطر النماذج

تشير مخاطر النماذج إلى احتمال حدوث آثار سلبية نتيجة اتخاذ قرارات تستند إلى مخرجات نماذج غير دقيقة أو خاطئة، وذلك بسبب أخطاء في منهجية النموذج أو تطبيقه أو برمجته أو البيانات المستخدمة فيه، أو نتيجة الاستخدام غير الملائم للنموذج. وقد تتخذ الخسائر المحتملة أشكالاً متعددة، بما في ذلك الخسائر المالية أو الإضرار بالسمعة أو التعرض لإجراءات تنظيمية أو غرامات.

ويعتمد البنك على النماذج لدعم نطاق واسع من أنشطة الأعمال وإدارة المخاطر، بما في ذلك دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وقياس المخاطر ووضع الحدود لها، وتقييم التعرضات بما في ذلك احتساب المخصصات، وإجراء اختبارات الضغط، وحساب وتقييم كفاية رأس المال، ودعم قبول الأعمال الجديدة، والوفاء بمتطلبات التقارير.

وتتحمل إدارة المخاطر المسؤولية الأساسية عن إدارة والرقابة على مخاطر النماذج، وضمان الامتثال لمعايير وإرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المتعلقة بإدارة النماذج. وتشمل مهامها الإشراف على سياسة وإرشادات مخاطر النماذج، ومراقبة شهية المخاطر المرتبطة بالنماذج، والتحقق من النماذج واعتمادها، وإعداد التقارير المتعلقة بمخاطر النماذج، وتشغيل الضوابط التي تحكم استخدام النماذج، إضافة إلى الاحتفاظ بسجل شامل لجميع النماذج المستخدمة لدى البنك.

وترد التفاصيل المتعلقة بكيفية قيام بنك الفجيرة الوطني بقياس ومراقبة وإدارة مخاطر النماذج في سياسة وإرشادات مخاطر النماذج.

مخاطر المرونة المؤسسية

تنشأ مخاطر المرونة المؤسسية نتيجة أوجه القصور أو الإخفاق في العمليات أو الأفراد أو الأنظمة أو بسبب أحداث خارجية.

وتتكون مخاطر المرونة المؤسسية من ثلاثة مكونات مترابطة على النحو التالي:

المرونة التشغيلية

تُعد المرونة التشغيلية من الأولويات الرئيسية للبنك لضمان استمرارية تقديم الخدمات وتنفيذ العمليات الحيوية للعملاء. ويتم قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات المحددة التي تتضمن حدوداً قصوى مقبولة للأثر المحتمل، وذلك بما يتماشى مع سقوف تقبل المخاطر المعتمدة لدى البنك، ويتم متابعتها من خلال الإشراف على العمليات والمخاطر والضوابط الرئيسية وبرامج التغيير الاستراتيجية.

التعافي والمعالجة

تشكل خطط التعافي والمعالجة جزءاً أساسياً من الإطار الشامل الهادف إلى حماية الاستقرار المالي للبنك. ويسهم خطة التعافي، إلى جانب اختبارات الضغط، في تمكين البنك من فهم الآثار المحتملة للظروف الاقتصادية أو التشغيلية السلبية، وتحديد الإجراءات المناسبة للتخفيف من المخاطر.

المخاطر المناخية – المادية ومخاطر التحول

يسعى البنك إلى فهم التأثيرات المحتملة للمخاطر المناخية المادية ومخاطر التحول على أعماله، ولا سيما آثارها المحتملة على المخاطر الائتمانية والالتزامات التنظيمية ومتطلبات الإفصاح، إضافة إلى سمعة البنك.

ويتم قياس المخاطر المناخية باستخدام مؤشرات المخاطر واختبارات الضغط، كما يتم إدارتها من خلال سياسات محددة وتعزيز العمليات وتطوير الأدوات، بما في ذلك تطوير ضوابط على المنتجات والأسواق للحد من مخاطر الادعاءات البيئية المضللة (Greenwashing)، وتعزيز قدرات توجيه المحافظ الاستثمارية لدعم تحقيق أهداف الحياد الكربوني.

ويواصل البنك تعزيز مرونته المؤسسية لضمان قدرته على الاستجابة الفعّالة للأحداث المختلفة، والحفاظ على استمرارية الخدمات والعمليات الحيوية للعملاء، والحفاظ على مستويات كافية من رأس المال والسيولة، إلى جانب حماية سمعته وعلامته التجارية.

وترد التفاصيل المتعلقة بكيفية قيام بنك الفجيرة الوطني بقياس ومراقبة وإدارة مخاطر المرونة المؤسسية في إطار المرونة التشغيلية، وخطة التعافي، وإطار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).

مخاطر الامتثال التنظيمي

تنشأ مخاطر الامتثال التنظيمي بشكل أساسي من أنشطتنا كبنك يخضع للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وينشأ أيضاً من وضعنا القانوني كشركة مساهمة عامة، حيث يتم تعريف هذا الخطر على أنه مخاطر الخسائر أو الغرامات أو العقوبات الناتجة عن فشل الأفراد أو البنك في الامتثال للتشريعات أو اللوائح.

إن سياسات بنك الفجيرة الوطني فيما يتعلق بمخاطر الامتثال منصوص عليها في سياسة الامتثال للبنك. تم توثيق السياسات المتعلقة بمخاطر مكافحة غسيل الأموال ومخاطر مكافحة تمويل الإرهاب في سياسة البنك الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وسياسة العقوبات والعمليات الداعمة، كما تم توثيق مخاطر سلوك السوق في سياسة مخاطر سلوك السوق.

مخاطر السلوك

تُشير مخاطر السلوك إلى المخاطر الناجمة عن أحكام أو قرارات أو تصرفات غير مناسبة من قبل البنك أو موظفيه أو الأطراف الثالثة المرتبطة به، بما قد يؤدي إلى نتائج سلبية للعملاء أو للأسواق التي يعمل فيها البنك.

وقد تنشأ مخاطر السلوك عن عدة عوامل، من أبرزها ضعف ثقافة اتخاذ القرار عندما لا تكون القرارات متوافقة مع قيم البنك ومبادئه، أو نتيجة قصور في الضوابط الرقابية، أو ضعف الوعي والتدريب لدى الموظفين.

ويقوم البنك بإدارة مخاطر السلوك من خلال إطار إدارة مخاطر السلوك وحماية المستهلك، الذي يحدد المنهجية المتبعة لتحديد وتقييم المخاطر ذات الصلة بالسمعة، وذلك من خلال تعريف واضح لأنواع المخاطر التي يجب رصدها، وتحديد المصادر الرئيسية لمخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك بحسب الظروف المختلفة، ووصف هذه المخاطر من حيث طبيعتها والآثار المحتملة التي قد تترتب عليها بالنسبة لسمعة البنك.

وترد التفاصيل المتعلقة بكيفية قيام بنك الفجيرة الوطني بقياس ومراقبة وإدارة مخاطر السلوك ضمن إطار إدارة مخاطر السلوك وحماية المستهلك (CCPRMF).

مخاطر السمعة

تُشير مخاطر السمعة إلى احتمال أن يؤدي أي إجراء أو تقصير أو معاملة أو استثمار أو حدث أو علاقة عمل إلى تقويض الثقة في نزاهة البنك أو كفاءته.

ويقوم البنك بإدارة مخاطر السمعة من خلال إطار إدارة مخاطر السمعة الذي يحدد المنهجية المتبعة لتحديد وتقييم هذه المخاطر، وذلك عبر تعريف واضح لأنواع المخاطر التي يجب رصدها، وتحديد المصادر الرئيسية لمخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك بحسب الظروف المختلفة، إضافة إلى وصف المخاطر المحددة من حيث طبيعتها والآثار المحتملة التي قد تترتب عليها على سمعة البنك.

كما يستند البنك إلى مصادر معلومات أخرى ذات صلة لأغراض تحديد المخاطر، والتي قد تشمل التقارير الإعلامية، وبيانات الشكاوى، والقضايا القانونية، وتقارير التدقيق الداخلي والامتثال، أو غيرها من مؤشرات الإنذار المبكر. وبالإضافة إلى المتابعة الدورية للأحداث الداخلية والخارجية التي قد تؤدي إلى مخاطر على السمعة، يعتمد البنك أيضاً عمليات وإجراءات لرصد وتتبع المخاطر التي قد تؤثر في سمعته.

وترد التفاصيل المتعلقة بكيفية قيام بنك الفجيرة الوطني بقياس ومراقبة وإدارة مخاطر السمعة ضمن إطار إدارة مخاطر السمعة.

مخاطر أمن المعلومات

يتم تعريف هذا الخطر على أنه تهديد محتمل معين باستغلال نقاط الضعف في التكنولوجيا و/أو المعلومات، مما قد يؤدي إلى إلحاق ضرر بالمؤسسة.

سيضمن إطار إدارة مخاطر أمن المعلومات في بنك الفجيرة الوطني أن مخاطر أمن المعلومات محددة ومقيمة، وأنه يتم التعامل مع هذه المخاطر وفقاً لمتطلبات أمن المعلومات وأهداف العمل الخاصة ببنك الفجيرة الوطني.

يتم تحديد السياسات التفصيلية فيما يتعلق بأمن المعلومات في إطار إدارة نظام أمن المعلومات الخاص ببنك الفجيرة الوطني. وهذا يضمن:

- موارد معلومات بنك الفجيرة الوطني بأي شكل من الأشكال الموجودة سواء الإلكترونية أو غير الإلكترونية محمية بشكل مناسب من المساومة على سريتها ونزاهتها وتوافرها.
- يتم إنجاز متطلبات التحكم والحماية بطريقة تتفق مع متطلبات الأعمال وتدفق العمل في إطار إدارة مخاطر أمن المعلومات وإدارة نظام أمن المعلومات يدعم المفاهيم العامة المحددة في الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني، وإطار إدارة المخاطر الإلكترونية الوطنية (ISO/IEC 27001) وتم تصميمه للمساعدة في التنفيذ المَرضي لضوابط أمن المعلومات في بنك الفجيرة الوطني.

مخاطر الامتثال للشريعة

يدير البنك نافذة إسلامية لتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. لدينا لجنة رقابة شرعية داخلية لتقديم التوجيه والموافقة على الأمور المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

تم نشر بيان الامتثال مع مبادىء الشريعة الإسلامية والمعتمد في تقريرنا السنوي.

مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)

يلتزم بنك الفجيرة الوطني بدمج مبادئ الاستدامة ضمن هيكله المؤسسي وممارسة أعماله بطريقة مسؤولة. ويتم توضيح أهداف البنك والتزاماته في مجال الاستدامة ضمن أطر وسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، والتي تشمل بيان موقف البنك بشأن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، وخارطة طريق مخاطر المناخ، وإطار التمويل المستدام. وتدعم هذه المبادرات إطار إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى البنك، والذي يحدد المبادئ والهياكل الحوكمية المعتمدة لتحديد وتقييم وتخفيف والإبلاغ عن مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). ويشمل ذلك تحديد وتقييم وإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بعوامل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن محفظة الإقراض لدى البنك.

ومع استمرار البنك في تطوير وتعزيز استراتيجيته في هذا المجال، سيتم اعتماد تقارير دورية تتضمن مؤشرات كمية ونوعية مستوى تقبّل المخاطر المرتبطة بالمناخ والاستدامة، إلى جانب دراسة الآثار المحتملة لهذه المخاطر على مجالات المخاطر الأخرى، مثل مخاطر السلوك والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

وترد التفاصيل المتعلقة بكيفية قيام بنك الفجيرة الوطني بقياس ومراقبة وإدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في إطار إدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).

سقوف تقبل المخاطر والإطار العام لإدارة المخاطر على المستوى المؤسسي والإطار العام للرقابة الداخلية

يلتزم بنك الفجيرة الوطني بتطبيق أفضل الممارسات ومعايير الحوكمة.

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن وضع ومتابعة الإطار العام لإدارة مخاطر المشاريع لدى المجموعة. يحدد مجلس الإدارة جميع أسقف تقبل المخاطر والاستراتيجية بالتشاور مع الإدارة العليا، ويعتمد كافة المواثيق الأساسية للجنة الحوكمة والسياسات والتوجيهات لإدارة المخاطر المذكورة أعلاه. شكل مجلس الإدارة عدداً من اللجان لتعزيز آلية الرقابة للقيام بمسؤولياته بشكل فعال.

سقف تقبل المخاطر هي المستوى الإجمالي وأنواع المخاطر التي يكون البنك مستعداً لتحملها مسبقاً، وفي حدود قدرته على تحمل المخاطر، وذلك بهدف تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتنفيذ خطته للأعمال. كما يسهم تحديد سقف تقبل المخاطر في تمكين البنك من تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر والعوائد عند اتخاذ القرارات التجارية، بما يتيح تعظيم فرص النمو المالي مع الحد من الخسائر أو الأضرار المحتملة. ويهدف بيان سقوف تقبل المخاطر إلى توثيق استعداد البنك في تحمل المخاطر لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية. يتم استخدام بيان سقوف المخاطر كوثيقة توجيه أساسية في تنفيذ استراتيجية العمل وبالتالي يتم اعتبار كافة القرارات الاستراتيجية أيضاً في سياق بيان سقوف المخاطر المحددة.

يوضح بيان سقوف المخاطر المستوى الإجمالي وأنواع المخاطر التي سوف يقبله أو يتجنبه البنك في سبيل تحقيق أهداف العمل. وقد حدد مجلس الإدارة لكل خطر من المخاطر الهامة أقصى مستوى للخطر يكون البنك من خلاله مستعداً للعمل من ضمنه.

وافق مجلس الإدارة على وثيقة الإطار العام لإدارة المخاطر على المستوى المؤسسي التي تصف كيفية إدارة البنك لجميع مخاطره الجوهرية.

لايتسامح بنك الفجيرة الوطني على الإطلاق لعدم الامتثال لسقوف تقبل المخاطر وسياساته وإجراءاته الخاصة بالمخاطر، كما أنه ويعزز بقوة ثقافة قائمة على المخاطر في جميع أنحاء البنك. يقوم البنك بتعزيز ذلك من خلال قنوات مختلفة تشمل إبلاغ سياسات سقوف تقبل المخاطر وسياسات المخاطر السنوية والتواصل مع جميع الموظفين للقراءة الإلزامية وبرامج التدريب الإلزامية وعملية إصدار شهادات الامتثال بشكل ربع سنوي. كما أنشأ البنك برنامجاً للمخاطر التشغيلية للإبلاغ عن أي خطأ أو فشل في سير العملية والمراقبة المنتظمة لمؤشرات المخاطر الرئيسية.

لدى البنك آلية راسخة لوضع ومراقبة حدود التشغيل، مع أي انحرافات عن حدود المخاطر المسجلة في سجل الانتهاكات مع تفويض واضح للصلاحية للموافقة على الاسترداد في لجان الحوكمة التابعة لمجلس الإدارة والتابعة للإدارة.

تستند الردود على محفظة المخاطر الذي يكون خارج سقوف تقبل المخاطر على ما إذا كان هناك انتهاك للحدود الصارمة أو إجراء إداري أو نطاق مستهدف. يتم قياس هذه المؤشرات على أساس يومي من خلال أنظمة المعلومات الإدارية والمنصات التي طورها البنك. تعتمد الاستجابات للمخاطر التي تنشأ في أعمالنا على نوع ومستوى المخاطر. يمكن قبول المخاطر أو تجنبها أو معالجتها أو تحويلها.

إن هيكل حوكمة المخاطر لدينا مبين أدناه:

أخذ مجلس الإدارة في الاعتبار عند تحديد مدى سقف تقبل مخاطر البنك، العوامل الواضحة في ذلك الوقت ذات الصلة بالاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي. امتنع البنك عن الدخول في أية أنشطة أو معاملات معقدة أو مفتقرة للشفافية.

الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك

حوكمة مجلس الإدارة

الأدوار والمسؤوليات

يضم مجلس الإدارة في بنك الفجيرة الوطني تسعة أعضاء، حيث يتم تعيينهم لمدة ثلاثة سنوات من قبل اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

يختار أعضاء مجلس الإدارة رئيس المجلس ونائبه، ويقوم رئيس المجلس بدور محوري لضمان أن يعمل المجلس كمنتدى الحوكمة الرئيسي للبنك، وأن يعالج المجلس بطريقة سليمة وصحيحة جميع القضايا الهامة.

يحدد ميثاق حوكمة مجلس الإدارة الأدوار والمسؤوليات للمجلس بأكمله، ولكل عضو من أعضائه.

تتضمن قائمة المسؤوليات الرئيسية ما يلي:

- اتخاذ القرارات بشأن رؤية البنك، ورسالته، وأهدافه على المدى البعيد، واستراتيجيته؛
- اعتماد السياسات الخاصة بالبنك؛
- إقرار السلطات والصلاحيات الممنوحة لكل من الرئيس التنفيذي، واللجان، والإدارة العليا؛
- الموافقة على الميزانية السنوية للبنك، ويتضمن ذلك الموافقة المحددة على النفقات الرأسمالية، والاستثمارات، والتصرف؛
- مراجعة المعاملات الجوهرية مع الأطراف المعنية، التي لا تندرج ضمن سياق الأعمال العادية، والموافقة عليها عند الحاجة؛
- اعتماد سياسة إدارة رأس المال وأساس تخصيص رأس المال ضمن البنك؛
- اتخاذ القرارات بخصوص الهيكل التنظيمي للبنك؛
- التأكد من إدارة البنك للمخاطر بفعالية وكفاءة؛
- التأكد من وجود نظام مناسب للرقابة الداخلية في البنك، ويتضمن ذلك اعتماد هيكل التدقيق الداخلي، وصلاحياته، وعملياته؛
- التأكد من وجود عدد مناسب من الأعضاء ذوي الكفاءة في مجلس الإدارة للوفاء بمسؤولياته؛
- تعيين اللجان التابعة لمجلس الإدارة، واعتماد مواثيق اللجان التي تتضمن تفاصيل عن تفويضها، ونطاق عملها، وإجراءاتها ومساءلتها أمام مجلس الإدارة؛
- الموافقة على تعيين الرئيس التنفيذي ومسؤولي الإدارة العليا، والموافقة على إنهاء خدماتهم، وتحديد مكافآتهم؛
- الموافقة على سياسة المكافآت، ومجموع المكافآت، وجداول الرواتب للموظفين؛ و
- الموافقة على ترتيبات الحوكمة المؤسسية للبنك ومراجعتها بشكل دوري.

الاستقلالية

يحرص مجلس الإدارة على امتثال تكوينه لجميع اللوائح التنظيمية، ومنها الاستقلالية التي تخضع لمراجعة سنوية.

تضارب المصالح

يطبق مجلس الإدارة سياسات واضحة بخصوص تضارب المصالح، فلا يحق لأي عضو المشاركة في المناقشات بخصوص أي مسألة يكون لديه / لديها تضارب حقيقي فيها أو متصور في المصالح. ولا يحق للأعضاء التصويت على قرار من هذا القبيل.

أعضاء مجلس الإدارة

نهج التعيين

تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت، التابعة لمجلس الإدارة، على ترشيح الأفراد لعضوية مجلس إدارة البنك.

فمن مسؤوليات تلك اللجنة ضمان أن يمتلك المرشحون المهارات في اختصاصات متنوعة، وأنهم يتمتعون بخبرة كبيرة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الإماراتي، فهكذا يساهمون برؤى وأفكار رئيسية في استراتيجية البنك وعملياته، لمساعدة الإدارة على تقديم قيمة مستدامة طويلة الأمد لأصحاب المصلحة في البنك.

يخضع جميع المرشحين للتعيين ضمن مجلس الإدارة إلى التقييم حسب متطلبات الجدارة والملاءة، فإذا اجتازوا التقييم بنجاح، يرسل البنك أسماءهم إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للموافقة على تعيينهم. فإذا أجاب المصرف المركزي بالموافقة وعدم الممانعة، عندئذ يحضر المرشحون اجتماع الجمعية العمومية السنوي حتى يحظوا بموافقة المساهمين.

ولم يطرأ أي تغيير على تشكيل مجلس الإدارة خلال العام.

أعضاء مجلس الإدارة لدينا

الاسم الفئة (تنفيذي وغير تنفيذي ومستقل)	الخبرات والمؤهلات	المدة التي تم قضاؤها كعضو في مجلس إدارة الشركة من تاريخ أول انتخاب	العضويات والمناصب في أي شركات مساهمة	المناصب في أي مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية هامة أخرى
الشيخ صالح بن محمد بن حمد الشرقي • رئيس مجلس الإدارة • عضو غير تنفيذي • عضو غير مستقل	• أنهى دورة عسكرية في أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية • شغل رتبة عقيد ركن طيار في القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة	منذ عام ١٩٨٤ ٤٢ عاماً	-	• رئيس دائرة الصناعة والاقتصاد – حكومة الفجيرة، والتي يخضع لها كل من ميناء الفجيرة ودائرة الجمارك بإمارة الفجيرة ومطار الفجيرة الدولي وهيئة المنطقة الحرة بالفجيرة والشركات الحكومية، كما تشرف دائرة الصناعة والاقتصاد على جميع المشاريع الاستثمارية والصناعية بإمارة الفجيرة • رئيس مجلس إدارة مجموعة الفجيرة الوطنية

د. رجاء عيسى صالح القرق • نائب رئيس مجلس الإدارة • عضو غير تنفيذي • عضو غير مستقل	• حاصلة على الدكتوراه الفخرية في الآداب من جامعة أميتي – الهند – حاصلة على الدكتوراه الفخرية من جامعة الملكة بلفاست للاقتصاد – خريجة جامعة الكويت – تخصص أدب إنجليزي	منذ عام ٢٠٢٠ ٦ أعوام	-	• رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة عيسى صالح القرق ذ.م.م • رئيس مجلس إدارة مؤسسة الجليلة • نائب رئيس جامعة دبي • عضو مجلس إدارة جمعية النهضة النسائية بدبي • عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي الصحية الأكاديمية • نائب رئيس مجلس أمناء جامعة محمد بن راشد للطب والعلوم الصحية • عضو مجلس أمناء جامعة عجمان • نائب رئيس مجلس أمناء جامعة حمدان بن محمد الذكية • المستشار الفخري لجامعة هيريوت وات • عضو المجلس الاستشاري لبنك كوتس التابع لمجموعة رويال بنك أوف سكوتلاند -
الشيخ حمد بن صالح بن محمد الشرقي • عضو مجلس الإدارة • عضو غير تنفيذي • عضو مستقل	• بكالوريوس إدارة الأعمال والموارد البشرية – كليات التقنيات العليا	منذ عام ٢٠١٤ ١٢ عاماً	-	• رئيس مجلس إدارة الشرق للرعاية الصحية (مجموعة الرعاية الصحية التابعة لمجموعة الفجيرة الوطنية) • رئيس مجلس إدارة شركة الفجيرة الوطنية للصناعات (مجموعة الصناعات التابعة لمجموعة الفجيرة الوطنية) • نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الفجيرة الوطنية
حسين ميرزا الصايغ • عضو مجلس الإدارة • عضو غير تنفيذي • عضو غير مستقل	• ماجستير في العلاقات الدولية من جامعة جنوب كاليفورنيا (برنامج المملكة المتحدة) – لندن • بكالوريوس في إدارة الأعمال – الجامعة الأردنية	منذ عام ١٩٩٢ ٣٤ عاماً	-	• رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد للأسمنت برأس الخيمة • عضو مجلس أمناء مؤسسة محمد بن راشد للأعمال الخيرية والإنسانية • عضو مجلس إدارة مجموعة ثومبي
سيف سلطان السلامي • عضو مجلس الإدارة • عضو غير تنفيذي • عضو غير مستقل	• ماجستير في هندسة الحاسوب – جامعة فلوريدا للتكنولوجيا – الولايات المتحدة الأمريكية • بكالوريوس هندسة كهربائية – جامعة فلوريدا للتكنولوجيا – الولايات المتحدة الأمريكية	منذ عام ١٩٩٩ ٢٧ عاماً	• عضو مجلس إدارة شركة الفجيرة الوطنية للتأمين	• المدير التنفيذي لمجموعة الفجيرة الوطنية • عضو في إدارة شركة جي بي إس كيم أويل ذ.م.م ش.م.ح

محمد عبيد بن ماجد العليلي • عضو مجلس الإدارة • عضو غير تنفيذي • عضو غير مستقل	• ماجستير في تكنولوجيا الإدارة – جامعة ويسكونسن – الولايات المتحدة الأمريكية • بكالوريوس في التكنولوجيا الصناعية – جامعة ويسكونسن – الولايات المتحدة الأمريكية	منذ عام ١٩٩٣ ٣٣ عاماً	-	• مدير عام دائرة الصناعة والاقتصاد – حكومة الفجيرة • عضو مجلس إدارة الشركة العربية لإنتاج الدواجن بالفجيرة • عضو لجنة التكامل الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة – وزارة الاقتصاد •عضو مجلس تنمية الصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة – وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة • عضو مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس الاتحادية، دولة الإمارات العربية المتحدة • عضو لجنة التجارة الخارجية – وزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة • عضو اللجنة التوجيهية لمنصة «اصنع في الإمارات» ـ وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة • عضو لجنة التنسيق والتعاون الإقتصادي – وزارة الاقتصاد والسياحة • عضو اللجنة الإستشارية لمجلس تنافسية الكوادر الإماراتية (نافس) • عضو مجلس إدارة إتحاد الإمارات للشراع والتجديف الحديث • عضو لجنة الطوارىء الاتحادية والكوارث الطبيعية
أحمد سعيد الرقباني • عضو مجلس الإدارة • عضو غير تنفيذي • عضو مستقل	• ماجستير في إدارة الأعمال – كلية لندن للأعمال • بكالوريوس في الهندسة المدنية – كلية لندن الجامعية	منذ عام ٢٠١٦ ١٠ أعوام	رئيس مجلس إدارة شركة الفجيرة لصناعات البناء ش.م.ع.	• رئيس مجلس إدارة شركة أحجار الفجيرة • المدير التنفيذي لمجموعة الساحل الشرقي
خليل إبراهيم حسن أحمد • عضو مجلس الإدارة • عضو غير تنفيذي • عضو مستقل	• ماجستير التجارة في المحاسبة المهنية، من جامعة غريفث، كوينزلاند – أستراليا • ماجستير التجارة في التمويل التطبيقي، جامعة كوينزلاند – أستراليا	منذ عام ٢٠٢٣ ٣ أعوام	• نائب رئيس مجلس إدارة شركة الفجيرة لصناعات البناء	• نائب مدير عام ميناء الفجيرة • عضو مجلس إدارة شركة أحجار الفجيرة

	• بكالوريوس إدارة الأعمال، تخصص تسويق وإدارة مالية – الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – جمهورية مصر العربية • دبلوم التطوير التنفيذي، قيادة وإدارة الأعمال، المعهد الدولي للتطوير الإداري – سويسرا			
عيسى فريد القرق • عضو مجلس الإدارة • عضو غير تنفيذي • عضو غير مستقل	• بكالوريوس في علوم إدارة الأعمال مع تخصص في الإدارة والتسويق – الجامعة الأمريكية في الشارقة	منذ عام ٢٠٢٤ عامان	-	• الرئيس التنفيذي لمجموعة عيسى صالح القرق • عضو مجلس إدارة غرفة دبي للتجارة

تمثيل العنصر النسائي

يولي بنك الفجيرة الوطني اهتماماً كبيراً بتعزيز تمثيل العنصر النسائي بما يتفق مع استراتيجية الحكومة. وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في مجلس إدارة الفجيرة الوطني ١١٪. ويفخر البنك بوجود د. رجاء عيسى صالح القرق في مجلس إدارته بصفتها نائباً لرئيس مجلس الإدارة.

تقييم مجلس الإدارة

تجري لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة تقييماً سنوياً لأداء المجلس. ويتضمن هذا التقييم جوانب عديدة منها: تنظيم المجلس، وبنيته وأهدافه، وعمليات اجتماعاته، ومسؤولياته وأدائه، وطريقة تفاعله مع الإدارة العليا. بالإضافة إلى ذلك يخضع مجلس الإدارة إلى تقييم دوري مستقل متوافق مع المتطلبات التنظيمية. وتؤخذ التوصيات بعين الاعتبار ويُعمل بها لتحسين هيكل الحوكمة الإداري للمجلس، كما يجري تحديث لجان المجلس ومواثيقها سنوياً. وقد اتسم تقييم مجلس الإدارة بالإيجابية خلال عام ٢٠٢٥، إذ أفاد بأن الاجتماعات خصصت وقتاً كافياً للموضوعات ذات الصلة، وبأن المجلس ركز اهتمامه على الموضوعات المناسبة. كما أشار التقييم إلى امتلاك أعضاء مجلس الإدارة المهارة والخبرة الملائمة للنظر في المسائل المهمة، ونوّه إلى جودة إعداد مواضيع المناقشة ونشرها في الوقت المناسب.

بيان مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة خلال عام ٢٠٢٥ عن عام ٢٠٢٤	رسوم مجلس الإدارة (درهم سنوياً)
رئيس مجلس الإدارة	١,٥٠٠,٠٠٠
نائب رئيس مجلس الإدارة	١,٥٠٠,٠٠٠
أعضاء مجلس الإدارة	٧٥٠,٠٠٠ (لكل عضو)

لم يتم دفع أي بدلات إضافية لأعضاء مجلس الإدارة لقاء حضورهم جلسات اللجان المنبثقة عن المجلس.

تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة، التي ستعرض خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي، وهي على النحو الآتي:

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة خلال عام ٢٠٢٦ عن عام ٢٠٢٥	رسوم مجلس الإدارة (درهم سنوياً)
رئيس مجلس الإدارة	١,٥٠٠,٠٠٠
نائب رئيس مجلس الإدارة	١,٥٠٠,٠٠٠
أعضاء مجلس الإدارة	٧٥٠,٠٠٠ (لكل عضو)

اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة ثمانية اجتماعات طوال العام. موضحة أدناه حسب تاريخ الاجتماع وعدد الحضور:

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
١٠ فبراير ٢٠٢٥	٩
١٨ مارس ٢٠٢٥	٨
٢٩ أبريل ٢٠٢٥	٦
٢٥ يونيو ٢٠٢٥	٨
٢٧ أغسطس ٢٠٢٥	٨
٦ أكتوبر ٢٠٢٥	٩
٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥	٩
٢٧ ديسمبر ٢٠٢٥	٩

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

منح مجلس الإدارة سلطات وصلاحيات محددة إلى ثلاث لجان فرعية منبثقة عنه هي:

- لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة
- لجنة المخاطر والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة
- لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على عمليات التدقيق الداخلي في البنك، والمدققين القانونيين الخارجيين. كما تهدف اللجنة إلى توفير ضمانات معقولة بخصوص مستويات الرقابة في البنك، وحوكمة عملياته، وتتولى اللجنة في إطار مسؤولياتها الكثيرة الإشراف على معالجة نتائج التدقيق والتنظيم، كما تشرف اللجنة على القضايا المتعلقة بحسابات البنك والتقارير المالية وتنظر فيها.

تتضمن مسؤوليات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ما يلي:

- التأكد من استقلالية المدققين الداخليين وضمان ذلك؛
- التعاون مع مسؤول التدقيق الداخلي الرئيسي والمدققين الخارجيين لمراجعة نطاق عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وخطتها، وتنسيقها، وفعاليتها؛
- الإشراف على إعداد البيانات المالية؛ ويتضمن ذلك مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية، والقيام بالمراقبة للتأكد من إعدادها وفقاً لقواعد المحاسبة السليمة وممارساتها؛
- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة لقياس فعاليتها؛
- مراجعة تقارير التدقيق الرئيسية، والتأكد من اتخاذ الإدارة العليا للإجراءات التصحيحية اللازمة في وقتها لمعالجة مكامن الضعف في الرقابة، وعدم الامتثال للسياسات والقوانين واللوائح التنظيمية، وغيرها من المشكلات التي رصدها المدققون ووظائف الرقابة الأخرى؛ و
- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي كلها، التي تتعلق بتحقيق أو حالة احتيال كبير ضمن المجموعة.

عضوية لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة هي كالتالي:

الاسم	المنصب
السيد/ أحمد سعيد الرقباني	رئيس اللجنة
الشيخ حمد بن صالح بن محمد الشرقي	عضو
السيد/ سيف سلطان السلامي	عضو
السيد/ خليل إبراهيم حسن أحمد	عضو
السيد/ عيسى فريد القرق	عضو

تحظى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بدعم مستشار مستقل.

عقدت اللجنة ستة اجتماعات خلال عام ٢٠٢٥

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
٢٢ يناير ٢٠٢٥	٥
٢٢ فبراير ٢٠٢٥	٥
٢٢ أبريل ٢٠٢٥	٤
١٤ مايو ٢٠٢٥	٥
٣١ يوليو ٢٠٢٥	٤
٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥	٥

لجنة المخاطر والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة

تزود هذه اللجنة مجلس الإدارة بالرقابة الشاملة والمشورة بشأن إطار المخاطر المؤسسية ومحفظة المخاطر ضمن مجموعة بنك الفجيرة الوطني. وتنظر اللجنة في إطار سقف تقبل المخاطر وتوصي به وفقاً لاستراتيجية الأعمال وبيئة التشغيل، وتسعى إلى ترسيخ ثقافة قوية واعية بالمخاطر.

بالإضافة إلى ذلك تراجع اللجنة محفظة المخاطر، واختبارات الضغط، وكفاية رأس المال، والسيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق.

وتشرف اللجنة أيضاً على الإطار العام ووضع المخاطر لإدارة المخاطر الأخرى على مستوى المؤسسة مثل: المخاطر التشغيلية، والاحتيال، وأمن المعلومات، ومخاطر التقنية، ومخاطر نموذج العمل، والمخاطر القانونية، والمخاطر المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والاستدامة، والحوكمة المؤسسية، والامتثال للشريعة الإسلامية، ومخاطر السمعة، والمخاطر الاستراتيجية. كما تقر سياسات المجموعة وأطر العمل ذات الصلة.

تتضمن مسؤوليات لجنة المخاطر والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة ما يلي:

- مراجعة ملف المخاطر لدى البنك ومستوى تقبُّل المخاطر وأي مخاطر ناشئة قد تؤثر في الاستراتيجية.
- دراسة سيناريوهات واختبارات الضغط المعتمدة لدى البنك والافتراضات المرتبطة بها، والنظر في نتائج اختبارات الضغط واختبارات الضغط العكسي والموافقة عليها.
- مراقبة التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية، بما في ذلك الالتزامات التنظيمية ذات الطابع العابر للحدود، مثل متطلبات مجموعة العمل المالي (FATF).
- دراسة تقييم كفاية رأس المال لدى البنك والتوصية لمجلس الإدارة باعتماده، بما في ذلك المنهجيات والنتائج المتعلقة باختبارات الضغط العكسي المقدمة ضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، إضافة إلى ملاحظات الجهات التنظيمية المتعلقة بهذه التقارير.
- مراجعة أطر وسياسات إدارة المخاطر والامتثال لدى البنك والتوصية لمجلس الإدارة لاعتمادها، وكذلك أي أطر أو سياسات أخرى تتطلب موافقة مجلس الإدارة.
- مراجعة التقارير والنتائج الجوهرية والحالات التي يتم تصعيدها من إدارات إدارة المخاطر والامتثال، ومن لجان المخاطر والامتثال التابعة للإدارة التنفيذية، وكذلك من الجهات التنظيمية.
- مراجعة تنفيذ استراتيجية البنك المتعلقة بالمناخ والاستدامة.
- مراجعة واعتماد وثائق الإفصاح الجوهرية قبل إصدارها إلى الأسواق، مثل إفصاحات الركيزة الثالثة (Pillar III).
- مراجعة واعتماد التقارير والإفصاحات العامة المتعلقة بقضايا الاستدامة.

أعضاء لجنة المخاطر والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة:

الاسم	المنصب
الشيخ حمد بن صالح بن محمد الشرقي	رئيس اللجنة
السيد/ سيف سلطان السلامي	عضو
السيد/ أحمد سعيد الرقباني	عضو
السيد/ خليل إبراهيم حسن أحمد	عضو
السيد/ عيسى فريد القرق	عضو

تحظى لجنة المخاطر والاستدامة لمجلس الإدارة بدعم مستشار مستقل.

عقدت اللجنة خمسة اجتماعات خلال عام ٢٠٢٥

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
٢٦ يناير ٢٠٢٥	٥
١٤ مايو ٢٠٢٥	٥
٤ أغسطس ٢٠٢٥	٥
٢٧ أكتوبر ٢٠٢٥	٥
١١ ديسمبر ٢٠٢٥	٥

لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية الموافقة على مخطط المكافآت لدى البنك، وتشرف عليه وعلى تطبيقه. وتدعم اللجنة عمل مجلس الإدارة، حيث تقدم التوصيات المتعلقة بتعيين الرئيس التنفيذي والإدارة العليا. كما يكمن دوره الرئيسي في تقييم أداء المجلس ولجانه، وتنظر في مسائل استقلالية الأعضاء وتعيينهم.

تتضمن مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت ما يلي:

- تقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة فيما يخص تعيين أعضاء مجلس الإدارة وإعادة تعيينهم، وخطط التعاقب؛
- النظر في تعيين الرئيس التنفيذي ومناصب الإدارة العليا الأخرى، وإنهاء خدمتهم، وتخطيط التعاقب لمناصبهم؛
- مراجعة سياسة المكافآت الممنوحة لمجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، والإدارة العليا، وموظفي البنك؛
- مراجعة هيكلة مجلس الإدارة، وحجمه، وتشكيله؛
- تقييم التوازن بين المهارات، والمعرفة، والخبرات في مجلس الإدارة؛ و
- مراجعة أداء مجلس الإدارة.

أسماء أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

الاسم	المنصب
الشيخ صالح بن محمد الشرقي	رئيس اللجنة
د. رجاء عيسى صالح القرق	عضو
السيد/ سيف سلطان السلامي	عضو

عقدت اللجنة أربع اجتماعات خلال عام ٢٠٢٥

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
١٨ مارس ٢٠٢٥	٣
٢٥ يونيو ٢٠٢٥	٣
٧ أغسطس ٢٠٢٥	٣
١٨ نوفمبر ٢٠٢٥	٣

التدقيق الخارجي

عين بنك الفجيرة الوطني شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC)، كمدقق خارجي لعام ٢٠٢٥.

برايس ووترهاوس كوبرز هي شبكة خدمات احترافية متعددة الجنسيات وواحدة من أكبر شركات التدقيق في العالم.

وتم تعيين شركة برايس ووترهاوس كوبرز ليقوم بمهام التدقيق الخارجي للبنك وشركاته التابعة بموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي عقد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٥.

يكفل البنك استقلالية مدققيه الخارجيين وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومعايير المحاسبة الدولية. ووافقت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة على سياسة تقييم المدقق الخارجي والخدمات الأخرى المتعلقة بغير التدقيق بما يضمن تقييم حالة الاستقلالية وصونها طوال مدة المهمة.

تكفل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة هذه الاستقلالية بضمانها أن تقتصر الخدمات الأخرى المتعلقة بغير التدقيق على الخدمات المقبولة بموجب مجلس المعايير الدولية لقواعد أخلاقيات المحاسبين، على أن توافق عليها اللجنة مسبقاً قبل أي مهمة تدقيق.

تتضمن قائمة المعايير المتبعة لاختيار المدقق الخارجي ما يلي:

- ضمان أن يكون تشكيل المدقق حسب الأصول وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة؛
- استقلالية شركة التدقيق القانوني الخارجية عن بنك الفجيرة الوطني، وقدرتها على صون هذه الاستقلالية طوال مدة التعاقد؛
- امتلاك البنك الحق بإنهاء خدمة المدقق القانوني فورياً بمجرد المساس باستقلاليته؛
- عدم وجود أي حالات تضارب في المصالح قد تؤثر على استقلالية المدقق؛
- الترتيبات تكفل تناوب الشركاء والتخطيط للتعاقب؛
- تحلي الموظفين الرئيسيين بصفات الكفاءة المهنية، والنزاهة، والخبرة؛
- الامتثال للقواعد الأخلاقية المهنية ذات الصلة؛
- دقة نهج التدقيق ومنهجيته؛ و
- التكلفة الفعالة.

بيان الأتعاب والتكاليف الخاصة بالتدقيق والخدمات التي قدمها مدقق الحسابات الخارجي برايس ووترهاوس كوبرز

اسم مكتب التدقيق واسم المدقق الشريك	مكتب التدقيق – شركة برايس ووترهاوس كوبرز / الشريك – تامسن كينج
عدد السنوات التي أمضاها كمدقق حسابات خارجي للبنك	أربع (٤) سنوات
عدد السنوات التي قضاها المدقق الشريك في تدقيق حسابات البنك	ثلاث (٣) سنوات
رسوم التدقيق لعام ٢٠٢٥، بما في ذلك مراجعة بعض العوائد المختارة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٨٠٠,٠٠٠ درهم بالإضافة إلى مصاريف إضافية بحد أقصى ٥٪ وضريبة القيمة المضافة
رسوم الخدمات المتعلقة بالتدقيق لعام ٢٠٢٥ [نظام الإفصاح XBRL، والتدقيق السنوي لشركة إن بي إف للخدمات المالية (شركة تابعة لبنك الفجيرة الوطني) والإجراءات المرتبطة بالإفصاحات الخاصة بالدعامة الثالثة، والرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICoFR) والبيانات المالية المجمعة لضريبة المجموعة]	٥٠٠,٠٠٠ درهم بالإضافة إلى مصاريف إضافية بحد أقصى ٥٪ وضريبة القيمة المضافة
إجمالي رسوم التدقيق والخدمات ذات الصلة لعام ٢٠٢٥	١,٣٠٠,٠٠٠ درهم بالإضافة إلى مصاريف إضافية وضريبة القيمة المضافة
بيانات أتعاب وتكاليف الخدمات الخاصة الأخرى بخلاف تدقيق البيانات المالية لعام ٢٠٢٥ – إن وجدت، فإن لم توجد أي أتعاب أخرى، فيتم ذكر ذلك صراحة	بلغت أتعاب الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق ٣٧ ألف درهم، وقد نتجت عن الإجراءات المتفق عليها فيما يتعلق بإلغاء ترخيص هيئة الأوراق المالية والسلع ("SCA") الخاص بنشاط الترويج الذي يحمله بنك الفجيرة الوطني
تفاصيل وطبيعة الخدمات الأخرى المقدمة (إن وجدت). فإن لم توجد أي خدمات أخرى، فيتم ذكر ذلك صراحة	لا توجد خدمات أخرى
بيان بالخدمات الأخرى التي قدمها مدقق حسابات خارجي آخر غير مدقق حسابات البنك خلال عام ٢٠٢٥ (إن وجدت)، وفي حال عدم وجود مدقق حسابات خارجي آخر، يتم ذكر ذلك صراحةً.	لا توجد خدمات أخرى

قدم برايس ووترهاوس كوبرز – مدققو حسابات البنك، استنتاجات غير معدلة بشأن جميع البيانات المالية المرحلية والسنوية الموحدة. فيما يلي مقتطفات من تقارير الحسابات المرحلية والسنوية لعام ٢٠٢٥:

المرحلية:

استناداً إلى مراجعتنا، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المعلومات المالية الموجزة المرحلية الموحدة المرفقة للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥، و٣٠ يونيو ٢٠٢٥، و٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، لم يتم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤، التقارير المالية المرحلية.

السنوية:

برأينا، تعبّر البيانات المالية الموحدة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد لبنك الفجيرة الوطني – شركة مساهمة عامة («البنك») وشركاته التابعة (معاً «المجموعة») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

الإدارة العليا

أعضاء الإدارة العليا جميعهم أعضاء في لجنة الإدارة (ManCom) التي تعرف بأنها أعلى لجنة إدارية في بنك الفجيرة الوطني. وتمارس لجنة الإدارة أعمالها بموجب التفويض الممنوح من قبل مجلس الإدارة، وتتحمل هذه اللجنة وأعضاؤها المسؤولية التامة أمام مجلس الإدارة عن تنفيذ الخطط الاستراتيجية والتشغيلية للبنك، وعن ضمان ألا يُقدِم البنك على المخاطر إلا في حدود ما هو مسموح به.

يتم اختيار جميع أعضاء الإدارة العليا بناءً على تقييم الملاءمة والكفاءة، وذلك لضمان تمتعهم بالمؤهلات والخبرات المناسبة التي تمكّنهم من أداء مهامهم ومسؤولياتهم على النحو الأمثل. كما يهدف هذا التقييم إلى التأكد من تمتعهم بحسن السمعة وسلامة الوضع المالي، بما يضمن قيامهم بواجباتهم دون تعارض في المصالح وبما يخدم مصالح أصحاب المصلحة لدى البنك. ويتم إجراء هذا التقييم بشكل سنوي للتحقق من استمرار توافر معايير الملاءمة والكفاءة.

أعضاء الإدارة العليا الرئيسية للبنك:

الاسم والمنصب	تاريخ التعيين	المؤهلات والخبرات
عدنان أنور الرئيس التنفيذي	أكتوبر ٢٠٢٤	**المؤهلات** • شهادة ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية من كلية لندن للأعمال • شهادة (ACA) في المحاسبة - باكستان • شهادة محاسب قانوني محترف معتمد (ACCA) • شهادة بكالوريوس في التجارة - جامعة كراتشي **الخبرات** • نائب الرئيس التنفيذي في بنك الفجيرة الوطني (من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤) • المسؤول المالي الرئيسي في بنك الفجيرة الوطني (من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٢٠) • مدير أول في قطاع التمويل الاستهلاكي في بنك ستاندرد تشارترد (عام ٢٠٠٥) • مدير المالية والخزينة في شركة اوركس السعودية للتأجير التمويلي (من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥) • مساعد مدير في شركة Taseer Hadi Khalid & Co (من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢)
براين مالهولاند المسؤول المالي الرئيسي	يوليو ٢٠٢٢	**المؤهلات** • شهادة محاسب قانوني محترف معتمد (ACCA) • شهادة محاسب محترف من معهد التأمين المعتمد للمستوى الأول والثاني • دبلوم في الدراسات العليا ضمن برنامج المدير غير التنفيذي التابع لفاينانشال تايمز • شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف من جامعة شيفيلد هالام في المحاسبة والرقابة الإدارية عام ١٩٩٧ **الخبرات** • المسؤول المالي الرئيسي في بنك ريدوود (من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٢) • المدير المالي لشركة كوتس / شركة آدم وشركاه (من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦) • رئيس قسم التخطيط المالي / المسؤول الإداري الرئيسي في بنك رويال أوف اسكوتلند • رئيس قسم الخزانة المالية، ومدير المالية المؤقت لجمعية دنفرملاين للبناء (من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٠)
دانيال ليما مسؤول المخاطر الرئيسي	أغسطس ٢٠٢٤	**المؤهلات** • (زميل) معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في إنجلترا وويلز • ماجستير في العلوم (كيمياء) من كلية كينج بلندن (مع مرتبة الشرف) **الخبرات** • مجموعة إتش إس بي سي: – مسؤول المخاطرالرئيسي، ورئيس مجلس إدارة صناديق إتش بي إس ايه، المملكة العربية السعودية – مسؤول المخاطر الرئيسي، دولة الإمارات العربية المتحدة – نائب رئيس التدقيق العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – مسؤول العمليات الرئيسي، الأوروغواي

شريف محمد رفيع رئيس الخدمات المصرفية للأفراد، وكبير المدراء التنفيذيين – منطقة الفجيرة	نوفمبر ٢٠٢٢	**المؤهلات** • بكالوريوس في الآداب من جامعة ولاية كاليفورنيا **الخبرات** • بنك الفجيرة الوطني (منذ عام ١٩٩٤ حتى الآن) - رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد وكبير المدراء التنفيذيين - مدير إقليمي - مدير فرع • مدير فرع بنك أبوظبي التجاري (من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٥) • مدير شؤون الموظفين والإدارة في صناعات اسمنت الفجيرة (من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٤)
محمد الأميري رئيس الموارد البشرية	يوليو ٢٠٢٥	**المؤهلات** • ماجستير في إدارة الموارد البشرية – جامعة ولونغونغ • ماجستير في علم نفس الأعمال – جامعة هيرويت وات • شهادات مهنية: مدير موارد بشرية معتمد (ACI) **الخبرات** • مصرف رؤيا الإسلامي المحلي – مدير إدارة الموارد البشرية (فبراير ٢٠٢٤ – يوليو ٢٠٢٥) • ميرال – مدير إدارة الموارد البشرية (أغسطس ٢٠٢٠ – فبراير ٢٠٢٤) • مجموعة الفطيم – مدير عام – التوطين وعلاقات الموظفين (سبتمبر ٢٠١٩ – أغسطس ٢٠٢٠) • ميرال – مدير عمليات الموارد البشرية والتوطين (يوليو ٢٠١٨ – أغسطس ٢٠١٩) • البنك التجاري الدولي (دبي) – رئيس استقطاب المواهب والتوطين (أكتوبر ٢٠١٥ – فبراير ٢٠١٨) • بنك الخليج الأول – مدير أول – إدارة علاقات الموارد البشرية (ديسمبر ٢٠١٣ – يوليو ٢٠١٥)
مانديب فوهر رئيس إدارة الائتمان	يونيو ٢٠٢٥	**المؤهلات** • ماجستير في دراسات الإدارة – تخصص التمويل (معهد جمنالال باجاج للدراسات الإدارية – الهند) • بكالوريوس في التكنولوجيا – هندسة الإلكترونيات (المعهد الهندي للتكنولوجيا (IIT) **الخبرات** • بنك ستاندرد تشارترد – المنسق العالمي لمخاطر الائتمان، قطاع العملاء التجاريين (يونيو ٢٠١٤ – يونيو ٢٠١٥) • بنك ستاندرد تشارترد – دبي: رئيس إدارة المخاطر – قطاع الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط وباكستان (يوليو ٢٠١٠ – يونيو ٢٠١٤) • بنك ستاندرد تشارترد – سنغافورة: رئيس إدارة المنتجات (فبراير ٢٠٠٨ – يونيو ٢٠١٠) • بنك ستاندرد تشارترد – سنغافورة: رئيس قطاع الأعمال الصغيرة (أغسطس ٢٠٠٥ – فبراير ٢٠٠٨) • بنك ستاندرد تشارترد – الهند: رئيس المبيعات – قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الهند (يونيو ٢٠٠٣ – يوليو ٢٠٠٥) • بنك ستاندرد تشارترد – دبي: مدير علاقات أول – الخدمات المصرفية للشركات (١٩٩٦ – يونيو ٢٠٠٣)

بالوانت باينس رئيس قسم التدقيق الداخلي	مايو ٢٠٢٢	**المؤهلات** • مدقق داخلي معتمد • بكالوريوس في دراسات الأعمال من جامعة لندن جيلدهول، عام ١٩٩٥ • شهادة عليا في مجال تكنولوجيا المعلومات التجارية من جامعة لوتون، عام ١٩٩١ **الخبرات** • بنك الفجيرة الوطني – رئيس التدقيق الداخلي (مايو ٢٠٢٢ – حتى الآن) • رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة في البنك الأهلي الكويتي، وعضو مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي في مصر (من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٢٢) • رئيس قسم إدارة مخاطر السوق والعمليات في بنك الكويت الوطني (من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨) • رئيس التدقيق على العمليات المصرفية – عام ٢٠٠٥

المكافآت

اعتمدت لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة نظام المكافآت للموظفين الذي أقر بضرورة الموازنة بين مدفوعات الحوافز والوقت المستغرق لظهور عواقب المخاطر السلبية. ويخضع جزء متغير من رواتب الإدارة العليا والمخاطرين الجوهريين للتأجيل. وترتبط مدفوعات الحوافز لمعظم طاقم الموظفين بعوامل عديدة منها: بلوغ أهداف البنك، وأداء الموظف مقابل الأهداف الشخصية المحددة له.

أما مدفوعات الحوافز للموظفين في وظائف الرقابة التابعة لقسم التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر والامتثال، فتخضع إلى نظام حوافز منفصل. وتحدد المدفوعات بحسب تحقيق الأهداف الموضوعة للموظفين والقسم، ولا تحدد وفقاً لربحية البنك.

بشكل عام، يحدد مستوى المكافآت في البنك للبقاء في وضعية تنافسية ضمن القطاع، وللمحافظة على وضعنا في السوق، على أن تحدد العناصر المتغيرة إدارة المخاطر والأداء.

بيان بإجمالي المكافآت الممنوحة لجميع أعضاء الإدارة العليا العشرين فرداً (منهم أولئك الذين تقاعدوا أو استقالوا خلال عام ٢٠٢٥):

المنصب	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة لعام ٢٠٢٥ (درهم)	مجموع المكافآت المدفوعة لعام ٢٠٢٥ (درهم)*	أي مكافآت أخرى نقدية أو عينية لعام ٢٠٢٥ أو تستحق مستقبلاً
الرئيس التنفيذي	١ أكتوبر ٢٠٢٤			
المسؤول المالي الرئيسي	١٨ يوليو ٢٠٢٢			
مسؤول المخاطر الرئيسي	٥ أغسطس ٢٠٢٤			
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد، وكبير المدراء التنفيذين – منطقة الفجيرة	١ نوفمبر ٢٠٢٢			
رئيس الموارد البشرية	١٤ يوليو ٢٠٢٥			
رئيس الموارد البشرية (حتى يونيو ٢٠٢٥)	١٠ أكتوبر ٢٠١٠			
مسؤول العمليات والتكنولوجيا الرئيسي (حتى أغسطس ٢٠٢٥)	٩ يناير ٢٠٢٤			
رئيس قسم الامتثال (حتى مايو ٢٠٢٥)	٢٧ سبتمبر ٢٠٢٠			
رئيس قسم الامتثال المؤقت	١ يونيو ٢٠٢٥			
رئيس قسم الائتمان (حتى أبريل ٢٠٢٥)	٢٩ سبتمبر ٢٠٢١			
رئيس قسم الائتمان	٣٠ يونيو ٢٠٢٥			
رئيس قسم التدقيق الداخلي	٣٠ مايو ٢٠٢٢			
رئيس قسم الخدمات المصرفية للأعمال	٣١ مارس ٢٠٠٣			
رئيس قسم الخزينة	١٠ سبتمبر ٢٠١٧			
رئيس قسم الشؤون القانونية	٢٨ فبراير ٢٠٢٢			

رئيس قسم الخدمات المصرفية للشركات	٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣			
رئيس قسم الخدمات المصرفية الإسلامية	٢ يوليو ٢٠١٣			
رئيس قسم المؤسسات المالية	٨ يناير ٢٠١٤			
رئيس قسم الخدمات المشتركة	١ مارس ٢٠٢٢			
رئيس قسم التسويق الاستراتيجي والاتصال المؤسسي	١٨ يونيو ٢٠١٧			
المجموع		٣٠,١٩٦,٠١٩	٨,٨٨١,٨٥٠	٣,٢٤٢,٨٥٠

*يوضح هذا الجدول مكافآت عام ٢٠٢٤ التي دُفعت في عام ٢٠٢٥.

بلغ إجمالي مدفوعات الرواتب المتغيرة (المكافآت) لجميع الموظفين خلال عام ٢٠٢٥، وهي تعكس الأداء في عام ٢٠٢٤، بإجمالي ٦٠ مليون درهم، أي ما يعادل ٧٪ من صافي الأرباح. تمت الموافقة على ذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٥.

صلاحية التفويض

يحدد مجلس الإدارة الأهداف الاستراتيجية للبنك ومستوى تقبل المخاطر، ويشرف على إنجاز الإدارة العليا لهذه الأهداف وتنفيذها. ويحتفظ مجلس الإدارة ببعض الصلاحيات، ويقوم بتفويض صلاحيات ومسؤوليات محددة، مثل الإدارة اليومية للبنك وتنفيذ أولوياته الاستراتيجية، إلى الرئيس التنفيذي والإداريين الآخرين عبر تفويضات مكتوبة محددة للسلطات والصلاحيات.

يحقّ للرئيس التنفيذي أن يفوض سلطات وصلاحيات إضافية إلى الإدارة العليا، على أن يتم ذلك بخطابات تفويض خطية. ويظل الرئيس التنفيذي مسؤولاً أمام الإدارة عن ممارسات السلطات المفوضة وأداء الإدارة، وذلك بصرف النظر عن التفويضات التي منحها لغيره.

لجان الإدارة

يوجد لدى البنك عدد من اللجان الإدارية التي تدعم تنفيذ استراتيجية البنك وتضطلع بدور محوري في ضمان التشغيل الفعّال والإشراف والمتابعة لأنشطة أعمال بنك الفجيرة الوطني. وفيما يلي عرض موجز لأهم اللجان الإدارية الرئيسية:

اسم اللجنة	المسؤوليات	عدد الاجتماعات خلال ٢٠٢٥
اللجنة الإدارية	تدعم اللجنة الإدارية (ManCom) الرئيس التنفيذي في تحديد وتنفيذ استراتيجية البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بما في ذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنات السنوية، ومتابعة إدارة الموازنة وأداء الأعمال بشكل مستمر، واتخاذ القرارات بشأن المبادرات الاستراتيجية الرئيسية، ومراجعة المشاريع الجوهرية	٣٩
لجنة إدارة المخاطر	تضمن الإدارة الفعّالة للمخاطر على مستوى البنك بما يدعم استراتيجية الأعمال ويتماشى مع مستوى تقبّل المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة	١٦
اللجنة التوجيهيه لتكنولوجيا المعلومات	الإشراف على استراتيجية وإدارة البنية التحتية للتقنية في البنك. وتكون اللجنة هي الهيئة التوجيهية لتحديد أولويات وتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتكاملة على مستوى البنك	٩
لجنة الائتمان المركزية	تقييم ومراقبة مخاطر الائتمان للبنك بصفة مستقلة وفقاً لسياسات الائتمان للبنك، ومستوى تقبل المخاطر المحدد للبنك، وأفضل ممارسات إدارة مخاطر الائتمان	١٥
لجنة الموجودات والمطلوبات	تقييم وإدارة هيكل الميزانية العمومية لبنك الفجيرة الوطني، التقليدي والإسلامي، بصفة مستقلة وفقاً لمخاطر السوق للبنك (سعر صرف العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم، وسعر الفائدة، ومخاطر أساس السعر)، ومخاطر السيولة، والخزينة، والاستثمار، ورأس المال، وسياسات توزيع الأرباح مقابل سقف تقبل المخاطر في البنك	١٦
لجنة الاستثمار	إدارة استثمارات البنك باستقلالية، وإدارة الأنشطة التي ينفذها البنك عبر عروض منتجات حلول الاستثمار التي يقدمها	١٢
لجنة الامتثال	تقييم مخاطر الامتثال المتجذرة في أعمال البنك وشركاته التابعة	١٢
لجنة المخاطر التشغيلية والاحتيال	تتولى لجنة المخاطر التشغيلية والاحتيال مسؤولية ضمان بقاء المخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال ضمن حدود سقف تقبل المخاطر المعتمد، وذلك من خلال المراجعة الدورية وفي الوقت المناسب للمخاطر والحوادث وإخفاقات الضوابط الرقابية، إضافة إلى الإشراف على خطط المعالجة ومتابعة تنفيذها.كما تشرف اللجنة على جاهزية البنك في مجال استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات	12
لجنة حوكمة أمن المعلومات	تهدف اللجنة إلى إرساء وتنفيذ إطار متطور ومستمر التحسين لأمن المعلومات والأمن المادي وخصوصية البيانات على مستوى بنك الفجيرة الوطني وشركاته التابعة	١١
لجنة الحوكمة الشرعية	تتبع هذه اللجنة إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ولجنة إدارة المخاطر، وتتولى بصفة مستقلة تقييم مخاطر الامتثال الشرعي للمنتجات الإسلامية للبنك وإدارتها	٣

التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد الأطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ فعال عليه عند اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. وبالنسبة للمجموعة، تشمل الأطراف ذات العلاقة، كما هي محددة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤. كما اعتمد البنك التعريف المذكور في لوائح ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والذي يتضمن المساهمين الرئيسيين للمجموعة وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والموظفين والشركات التي يكونون فيها بمثابة مُلاك وموظفي إدارة عليا رئيسيين وأقارب الدرجة الأولى لكل منهم. يتم إبرام المعاملات المصرفية مع الأطراف ذوي العلاقة وفقاً لشروطٍ وأحكامٍ يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. ولابد للبنك أن يبرم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على مبدأ تجاري بحت. وفيما يلي المعاملات المهمة والأرصدة المدرجة في البيانات المالية الموحدة:

درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
بنود بيان المركز المالي		
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٢,٥٧٦,٥٤٣	٣,٩٧١,٩١٤
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١٠,٢٨٣,٢٢٥	١٠,٥٨٩,٦٥٧
استثمارات وأدوات إسلامية	٢١٣,٠٣٤	١٣٩,٢٦١
قبولات	٤٢,٥٨٤	٢٠٨,٨٧٠
مطلوبات طارئة		
اعتمادات مستندية	٧٠,٧٠٢	١٣٠,٠٦٤
ضمانات مالية وبدائل ائتمانية مباشرة أخرى	٤٢,٩٥٠	٣٦,٢١٢
مطلوبات طارئة تتعلق بالمعاملات	٨٣٥,٧١٠	٦٢١,٨١٩
التزامات متعلقة بنفقات مستقبلية	١٢٣,٥١٠	٦,٣٦٩
بنود بيان التغيرات في حقوق الملكية		
قسائم مدفوعة على أوراق مالية للشق الأول من رأس المال	-	٣٦,٦٢١
بنود بيان الدخل		
إيرادات الفوائد والإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية	٢٠٠,٢١٥	٢٠٥,٨٦٥
مصاريف الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية	٤٣٧,٥٨٨	٤٨٩,٩٦٩
إيرادات أخرى	١٥,٣٥٦	١٢,١٠٤
مصاريف تشغيلية	٤٥,٨٥٥	٤٢,٠٤٩
تعويضات موظفي الإدارة العليا		
رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل	٤٨,٠٥٠	٣٠,٤٦٦
منافع نهاية الخدمة للموظفين	١,٥١٠	٢,٠٤٣
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	٨,٢٥٠	٨,٢٥٠

تم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة من المرحلة الثالثة فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة بمبلغ ٢٨٢,٨ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٨٢,٦ مليون درهم). علاوةً على ذلك، بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية مبلغ ١٣ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٨,٢ مليون درهم).

تم ضمان القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي المقدمة للأطراف ذات العلاقة بضمانات تبلغ ٢,١٥٤,١ مليون درهم (٢٠٢٤: ٢,٤٣٠,٨ مليون درهم).

خلال السنة، بلغت معاملات النفقات الرأسمالية المبرمة مع الأطراف ذات العلاقة ١٧,٦ مليون درهم (٢٠٢٤: ١,٥ مليون درهم).

علاوةً على ذلك، مبين أدناه الفصل بين الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة وكبار موظفي الإدارة في تاريخ التقرير:

درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
المساهمون الرئيسيون والجهات ذات العلاقة بهم		
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	١,١٥٤,٢٦٤	١,٣٨٢,٠٥٦
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٨,٤٧٨,٢٥٥	٨,٧١٠,٧١٩
استثمارات وأدوات إسلامية	٢١٣,٠٣٤	١٣٩,٢٦١
قبولات	٣٨,٩٩٠	٢٠٠,١٨٨
اعتمادات مستندية	٤٦,٣٥٤	١٠٧,٦٣٢
ضمانات مالية وبدائل ائتمانية مباشرة أخرى	٤٢,٥٠٦	٣٥,٥١٢
مطلوبات طارئة تتعلق بالمعاملات	٥٤٠,٦٠٣	٤٨٩,٣٧٧
التزامات متعلقة بنفقات مستقبلية	١٢٣,٥١٠	١,١٧٦
التعرض لأعضاء مجلس الإدارة ومنشآتهم ذات العلاقة		
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	١٣٩,٤٢٤	١٤٣,٤٤٨
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١٥٥,٥٣٥	٨٦,٣٠٤
مطلوبات طارئة تتعلق بالمعاملات	٢,٤٤٥	١١,٣٣٩
موظفو الإدارة العليا وأطرافهم ذات العلاقة		
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٦٤,٧٧٦	٤٥,٦٩١
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٣٨,٩٥٨	١٧٨,١٨٩
ضمانات مالية وبدائل ائتمانية مباشرة أخرى	-	٥
أخرى		
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	١,٢١٨,٠٧٩	٢,٤٠٠,٧١٩
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١,٦١٠,٤٧٧	١,٦١٤,٤٤٥
قبولات	٣,٥٩٤	٨,٦٨٢
اعتمادات مستندية	٢٤,٣٤٨	٢٢,٤٣٢
ضمانات مالية وبدائل ائتمانية مباشرة أخرى	٤٤٤	٦٩٥
مطلوبات طارئة تتعلق بالمعاملات	٢٩٢,٦٦٢	١٢١,١٠٣
التزامات متعلقة بنفقات مستقبلية	-	٥,١٩٣

المساهمون

يحوز كل سهم صوتاً واحداً في القرارات التي تُطرح على المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية.

بيان بالمساهمين الذين يمتلكون نسبة ٥٪ أو أكثر من رأس مال البنك كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال البنك
دائرة الصناعة والاقتصاد – حكومة الفجيرة	١,٢٩٧,١٠٤,٣٠٩	٥٠,٢٧٪
شركة عيسى صالح القرق ذ.م.م	٤٧٨,٢٨٢,٥٥٣	١٨,٥٤٪
مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	١٩٤,٤٩٦,١٠٨	٧,٥٤٪
شركة الفجيرة للاستثمار	١٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٤٪

بيان بتوزيع المساهمين على النحو التالي:

ملكية الأسهم (سهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال
أقل من ٥٠,٠٠٠	٤٣	٥٨٠,٣٦٣	٠,٠٢٪
من ٥٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠,٠٠٠	٦١	٩,٤٤٨,٨٨٤	٠,٣٧٪
من ٥٠٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٨	٥٣,٨٢٢,٩٩٠	٢,٠٩٪
أكثر من ٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥	٢,٥١٦,٥٦٠,٠٤٤	٩٧,٥٢٪

بيان بتوزيع ملكية المساهمين كما في ٣١ ديسمبر عام ٢٠٢٥:

	أفراد	شركات	حكومة	المجموع
محلي	٦,٠٦٪	٣١,٠٥٪	٦٢,٨٩٪	١٠٠٪
خليجي	-	-	-	-
عربي	-	-	-	-
أجنبي	-	-	-	-
المجموع	٦,٠٦٪	٣١,٠٥٪	٦٢,٨٩٪	١٠٠٪

بيان بمعاملات الأسهم لأعضاء مجلس الإدارة وأزواجهم وأبنائهم في خلال عام ٢٠٢٥:

الاسم	المنصب	الأسهم المملوكة بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١	إجمالي عمليات البيع	إجمالي عمليات الشراء
الشيخ صالح بن محمد بن حمد الشرقي	رئيس مجلس الإدارة	-	-	-
د. رجاء عيسى صالح القرق	نائب رئيس مجلس الإدارة	٥٥,٦٨٣	لا شيء	لا شيء
الشيخ حمد بن صالح بن محمد الشرقي	عضو	-	-	-
حسين ميرزا الصايغ	عضو	-	-	-
سيف سلطان السلامي	عضو	-	-	-
محمد عبيد بن ماجد العليلي	عضو	٤٨٤,١٨٩	لا شيء	لا شيء
أحمد سعيد الرقباني	عضو	-	-	-
خليل إبراهيم حسن أحمد	عضو	-	-	-
عيسى فريد عبدالله القرق	عضو	-	-	-

بيان بأسعار سهم بنك الفجيرة الوطني خلال عام ٢٠٢٥:

الشهر	سعر الإغلاق	أعلى سعر	أدنى سعر
يناير ٢٠٢٥	٤,٢٠	٤,٦٩	٣,٦٠
فبراير ٢٠٢٥	٤,٢٣	٤,٧٠	٤,٢٣
مارس ٢٠٢٥	٤,٢٣	٤,٢٣	٤,٢٣
أبريل ٢٠٢٥	٤,٢٣	٤,٢٣	٤,٢٣
مايو ٢٠٢٥	٤,٢٠	٤,٢٣	٤,٢٠
يونيو ٢٠٢٥	٣,٩٥	٤,٢٠	٣,٦٥
يوليو ٢٠٢٥	٣,٦٥	٤,٥٠	٣,٦٥
أغسطس ٢٠٢٥	٤,٠٠	٤,٠٠	٤,٠٠
سبتمبر ٢٠٢٥	٤,٠٠	٤,٠٠	٣,٥٠
أكتوبر ٢٠٢٥	٤,٥٤	٤,٥٤	٣,٩٥
نوفمبر ٢٠٢٥	٤,٥٤	٤,٥٤	٣,٩٥
ديسمبر ٢٠٢٥	٥,١٠	٥,١٥	٣,٩٥

كان الأداء المقارن لسهم البنك مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع الذي ينتمي إليه البنك خلال عام ٢٠٢٥:

قطاع البنوك	نسبة السعر إلى القيمة الدفترية	نسبة السعر إلى الربح
بنك الفجيرة الوطني (ديسمبر ٢٠٢٥)	١,٧٠	١٠,٩٢
القطاع (سبتمبر ٢٠٢٥)	١,٣٨	٩,٩١

بيان علاقات المستثمرين وضوابطها

اسم مسؤول علاقات المستثمرين	شهرزاد حمرون – مدير أول – الرقابة المالية وعلاقات المستثمرين
بيانات التواصل مع علاقات المستثمرين	الهاتف: ٢٠٢ ٩٢٠٨ – ٩٠٠ أو ٢٠٢ ٩٢١٠ – ٩٠٠. الفاكس: ٢٠٢ ٩٤٠٣ – ٩٠٠. البريد الإلكتروني: s.hamroun@nbf.ae و NBF-investorrelaions@nbf.ae
صفحة علاقات المستثمرين في الموقع الإلكتروني	https://nbf.ae/en/about-us/investor-relations

بيان الإجراءات المتخذة بخصوص ضوابط علاقات المستثمرين:

- رفع البيانات المالية الموحدة ربع السنوية والسنوية إلى الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية، والموقع الإلكتروني للمجموعة، وإرسالها إلى هيئة الأوراق المالية والسلع
- وضع سياسة الإفصاح لضمان الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية غير العامة، ويتضمن ذلك: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقوانين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وإرشادات الدعامة الثالثة من بازل ٢، ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع ومتطلبات الإدراج المتعلقة بسوق أبوظبي للأوراق المالية
- توفير معلومات الأرباح غير المستلمة وآلية تحصيلها من المساهمين
- نشر التقرير السنوي
- تزويد المستثمرين بالعروض التوضيحية

بيان بالقرارات الخاصة التي تم عرضها على اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٥:

خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٥، لم يتضمن أي بنود تتعلق بقرارات خاصة.

أمين سر مجلس الإدارة

الاسم	تاريخ التعيين
السيدة/ رحيمة أحمد الريسي	٧ يونيو ٢٠٢١

بيان بالأحداث الجوهرية والإفصاحات الهامة للبنك خلال عام ٢٠٢٥

أفصح بنك الفجيرة الوطني عن الأحداث الجوهرية والإفصاحات الهامة الخاصة بإيراداته الربع سنوية والسنوية تبعاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

بيان الصفقات التي أجراها البنك خلال عام ٢٠٢٥، التي تعادل نسبة ٥٪ أو أكثر من رأسماله

بند بيان المركز المالي	مليون درهم	عدد الصفقات
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	١,٥٢٠	٤
مستحق من البنوك والمؤسسات المالية	١٨,٥٧٢,٦	٣٤
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٩٧٣,٨	٢

بيان نسبة التوطين في البنك بنهاية عام ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥

يلتزم بنك الفجيرة الوطني التزاماً كاملاً بتعزيز وتطوير التوطين، ويعكس هذا الالتزام الارتفاع المستمر والملموس في نسبة التوطين لدى البنك خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت ٤١,١٪ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، و٤٢,٨٪ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، و٤٣,٥٪ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

ويعكس هذا التقدم السنوي التزام بنك الفجيرة الوطني الراسخ بدعم الأجندة الوطنية لدولة الإمارات واستمرار استثماره في تنمية وتطوير الكفاءات الوطنية. وتعزيزاً لهذا الالتزام، حاز البنك على جوائز نافس (NAFIS) لعامين متتاليين ضمن فئة الشركات متوسطة الحجم، حيث حقق المركز الأول للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٤ والمركز الثاني للفترة ٢٠٢٤–٢٠٢٥.

الحوكمة الشرعية

يقدم بنك الفجيرة الوطني خدمات مالية إسلامية عبر نافذته الإسلامية إن بي إف الإسلامي، التي تشرف عليها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وتنظر في امتثاله لمبادئ الشريعة الإسلامية. يوافق مجلس الإدارة على تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بعد موافقة الهيئة الشرعية العليا التابعة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك.

تتكون لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لدى بنك الفجيرة من علماء الشريعة الأكفاء، الذين يتولون مسؤولية مراجعة المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، وضمان امتثالها لمبادئ الشريعة الإسلامية.

تخضع أعمال إن بي إف الإسلامي، من منظور شرعي، إلى إطار الحوكمة الشرعي الإسلامي. فهذا الإطار يحدد الإطار العام لإعداد التقارير، والمساءلة، ومسؤوليات الأطراف المعنية. كما يميز بوضوح بين خطوط الدفاع الثلاثة للامتثال الشرعي في جميع الأنشطة المرتبطة بأعمال إن بي إف الإسلامي وأعماله.

بيان بأسماء أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية:

الاسم	تاريخ التعيين	المؤهلات والخبرة	المناصب الأخرى
د. موسى خوري	يونيو ٢٠٢٤	• ماجستير في قانون الأعمال الدولي من مركز محمد بن راشد لإعداد القادة. • ماجستير في الشريعة والدراسات الإسلامية من جامعة الشارقة. • دكتوراه من جامعة دورهام	• رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في سوق دبي المالي • عضو المجلس الاستشاري في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة • عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك دبي التجاري • عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في البنك العربي المتحد • عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في شركة أملاك العالمية للتمويل • عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في شركة أمان للتأمين • عضو مجلس دبي للمستقبل للشؤون الإنسانية
د. عبدالرحمن السعدي	مارس ٢٠٢٤	• شهادة الدكتوراه من جامعة محمد بن سعود الإسلامية	• عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك الشارقة الإسلامي • عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك دبي التجاري • عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في مؤسسة J EQUITY PARTNERS في البحرين • عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك مزن • مستشار شرعي وقانوني في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
د. أشرف محمد هاشم	أغسطس ٢٠٢٤	• شهادة الدكتوراه من جامعة برمنجهام في المملكة المتحدة	• رئيس المجلس الاستشاري الشرعي في بنك ماليزيا المركزي • عضو المجلس الاستشاري الشرعي لهيئة الأوراق المالية الماليزية • عضو الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة • رئيس اللجنة الشرعية لبورصة ماليزيا • عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في ستاندرد تشارترد • عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في مصرف أبوظبي الإسلامي
أعضاء متدربون			
د. محمد البدواوي	يناير ٢٠٢٥	• شهادة الدكتوراه من جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية • مرشح للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة دندي	• مستشار المركز الثقافي الإسلامي ومسجد لندن المركزي في بريطانيا • خطيب في دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري

السيد/ عبدالعزيز الكمالي	فبراير ٢٠٢٦	• كلية الإمام مالك، دبي – ماجستير في الفقه وأصوله	• مدير إدارة الدراسات والبحوث في جمعية دار البر • إمام وخطيب ومشرف حلقات لدى دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي منذ عام ٢٠١١ • خطيب مشارك منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن • إمام مشارك خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ • مشرف في مراكز مكتوم لتحفيظ القرآن الكريم في دبي (الدورات الصيفية) خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨

عقدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك الفجيرة الوطني ٤ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٥، وأصدرت خلالها ٧٠ قراراً، منها ما يتعلق بالموافقات على هياكل الصفقات، وقرارات تغطي منتجات واستثمارات مختلفة.

تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية

(إن بي إف الإسلامي، النافذة الإسلامية لبنك الفجيرة الوطني ش.م.ع)

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في: ٢٨ - ١ - ٢٠٢٦

إلى: السادة مساهمي بنك الفجيرة الوطني (المؤسسة)

السَّلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته، وبعد:

إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة (اللجنة) ووفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها السنوي المتعلق بأعمال وأنشطة المؤسسة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام (٢٠٢٥) (السنة المالية).

١. مسؤولية اللجنة

إن مسؤولية اللجنة وفقاً للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد فيما يلي:

أ. الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، ومواثيق عمل المؤسسة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والبيانات المالية للمؤسسة، وتوزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار (أعمال المؤسسة) وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، و

ب. وضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية (الهيئة)، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة (الالتزام بالشريعة الإسلامية) في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

٢. المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنةُ على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقاً لقرار الهيئة رقم ٣/١٨ /٢٠١٨.

٣. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة، من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي، وفقا لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

أ. عقد (٤) اجتماعات خلال السنة المالية.

ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عُرضت على اللجنة.

ج. مراجعة السياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، ومواثيق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قِبَل المؤسسة للجنة للاعتماد / الموافقة.

د. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قِبَل اللجنة.

هـ. الرقابة من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي، على أعمال المؤسسة بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.

و. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قِبَل إدارة أو قسم الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها لصرفها في وجوه الخير.

ز. اعتماد التدابير التصحيحية / الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.

ح. بيان مقدار الزكاة الواجبة على السهم الواحد من أسهم المؤسسة.

ط. التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

٤. استقلالية اللجنة

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من المؤسسة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

٥. رأي اللجنة بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية

بناء على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال المؤسسة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.

الإقرار

تمت مراجعة هذا التقرير واعتماده من قبل الرئيس التنفيذي، والمسؤول المالي الرئيسي، ومسؤول المخاطر الرئيسي، ورئيس قسم الامتثال المؤقت.

حقق بنك الفجيرة الوطني خلال عام ٢٠٢٥ تقدماً كبيراً في مساعيه لتعزيز الحوكمة في المجالات الرئيسية، متضمنة إدارة المخاطر، والامتثال، والاستدامة، والكوادر البشرية والثقافة، وحماية المستهلك والحوكمة. إننا نقوم دوماً على مراجعة ممارسات الحوكمة وعملياتها، فنضمن بذلك دراسة جميع المسائل الهامة على نحو ملائم، ونكفل أن تقدم نتائج نهائية قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة لدينا. ستكفل إجراءات الحوكمة المحدثة الوفاء بالتوقعات التنظيمية والمجتمعية في مجالات مكافحة غسيل الأموال، واعرف عميلك، ومنع الجرائم المالية، كذلك سلوك وحماية المستهلك.

نفّذ مجلس الإدارة خلال العام الماضي جميع السياسات الداخلية الضرورية لضمان الامتثال للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومعاييره بخصوص الحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، والامتثال، والتدقيق الداخلي، والتقارير المالية، والتدقيق الخارجي، والاستعانة بمصادر خارجية، كما أشرف المجلس على مراجعتها جميعاً. وقد حددنا المجالات التي تتطلب تحسينات مثل مكافحة غسيل الأموال، واعرف عميلك، والعقوبات، والمخاطر التشغيلية، والمرونة وحماية المستهلك، وقد تم وضع خطط وبرامج عمل مستمرة لتعزيز هذه الأمور بما يتماشى مع أفضل الممارسات. يتولى مجلس الإدارة الاشراف على سير جميع خطط التحسين ويتوقع أن تنفذ عمليات التحسين في المجالات المحددة بحلول نهاية عام ٢٠٢٦.

صالح بن محمد بن حمد الشرقي

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الاستدامة

يلتزم بنك الفجيرة الوطني بالمشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع ودعمه، وحماية البيئة، واستقطاب وتطوير المواهب الوطنية.

منهجية الاستدامة وإطارها المؤسسي

يشكل بيان الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المعتمد لدى بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع الركيزة الأساسية لاستراتيجيته في مجال الاستدامة، والإطار المرجعي الذي ينظم آليات دمج اعتبارات الاستدامة في مختلف أنشطة الأعمال. ويضمن هذا البيان مواءمة توجهات البنك مع غايته المؤسسية ومع الأجندة الوطنية طويلة الأجل لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الاستدامة، بما يعزز التزامه بترسيخ مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية ضمن الاستراتيجية المؤسسية، وإدارة المخاطر، وعمليات اتخاذ القرار.

ويستند إطار الاستدامة إلى ست ركائز محورية تتمثل في: تعزيز العمل المصرفي المستدام والشامل؛ قيادة الابتكار الرقمي؛ خفض الأثر البيئي؛ دعم الرواد المحليين؛ ترسيخ بيئة عمل آمنة ومتنوعة؛ والالتزام الصارم بالحوكمة والنزاهة وإدارة المخاطر.

وخلال عام ٢٠٢٥، حقق البنك تقدماً ملموساً وقابلاً للقياس عبر هذه الركائز، حيث نال مجدداً جوائز التميز في ممارسات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية، وأفضل مبادرة في مجال الاستدامة، والأثر المجتمعي والمشاركة المجتمعية المتميزة ضمن جوائز "الشرق الأوسط وأفريقيا لإنجازات الأعمال". كما حصل على علامة غرفة دبي للاستدامة، بما يؤكد التزامه بأعلى معايير الإفصاح والاستدامة المعتمدة.

وفي إطار تعزيز الجاهزية المؤسسية، أطلق البنك برنامجاً إلزامياً للتوعية بالاستدامة عبر منصات التعلم الإلكتروني، يستهدف جميع الموظفين، بهدف ترسيخ ثقافة الاستدامة على مستوى المؤسسة. كما واصل إدراج الاستدامة كموضوع رئيسي ضمن سلسلة المعرفة الخاصة بالبنك، متناولاً موضوعات استراتيجية من بينها "القوى العالمية المؤثرة في استدامة الأسواق الدولية خلال عام ٢٠٢٥".

المشاركة المجتمعية

شهدت مبادراتنا للمشاركة المجتمعية توسعاً ملحوظاً خلال عام ٢٠٢٥، سواء من حيث نطاق الشمول أو عمق الأثر. في هذا الإطار، واصل "سباق بنك الفجيرة الوطني للجري" الذي أقيم تحت الرعاية الكريمة لسمو الشيخ محمد بن حمد بن محمد الشرقي، ولي عهد الفجيرة، تحقيق أرقام قياسية جديدة، حيث استقطب ٦٤٠٠ عداء، ما يرسخ مكانته كواحد من أبرز الفعاليات السنوية المرتقبة في الإمارة. كما واصلنا دعمنا لجهود جمعية الفجيرة الخيرية من خلال الحملات الرمضانية ومبادرات الرياضة الموجهة للشباب. وفي سياق التزامنا طويل الأمد، سجل تعاوننا مع "مؤسسة رسالة البحارة" عامه الثالث عشر على التوالي.

إضافة إلى ذلك، واصلت مسابقة بنك الفجيرة الوطني للفنون التي أطلقت تحت شعار "مسارات متعددة، وجهة واحدة" أداء دورها كمنصة محورية لدعم المواهب الإبداعية الناشئة. كما احتفينا بـ "يوم المرأة الإماراتية" عبر تسليط الضوء على قصص نجاح ملهمة في تمكين المرأة ضمن كوادرنا العاملة وفي المجتمع ككل، وهو ما يجدد تأكيدنا على الإيمان الراسخ بأن المساواة بين الجنسين هي المحرك الأساسي لمسيرة التقدم والارتقاء.

وكذلك واصلنا جهودنا في مجال تبادل المعرفة من خلال المشاركة الفاعلة في كبرى المنتديات الإقليمية والدولية، ومن أبرزها مؤتمر "جي تي آر" لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقمة أبوظبي للبنية التحتية، ومعرض جيتكس العالمي ٢٠٢٥، وملتقى الفجيرة الدولي للتزود بالوقود وزيت الوقود ٢٠٢٥.

إعطاء الأولوية للعمل المصرفي المستدام والشامل

بصفتنا مؤسسة مالية رائدة، نؤدي دوراً محورياً في تمكين اقتصاد مستدام وشامل. وخلال عام ٢٠٢٥، عملنا على تعزيز «إطار عمل التمويل المستدام» الخاص بنا لضمان مواءمة أفضل مع أهداف الاستدامة لعملائنا وأرقى الممارسات الدولية. وبنهاية عام ٢٠٢٥، ارتفعت حدود التمويل المستدام لدينا لتصل إلى ٣,٥ مليار درهم، في حين نمت الاستثمارات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لتصل إلى ٧٨٠ مليون درهم.

وواصل البنك إعطاء الأولوية للقطاعات ذات الأثر الاجتماعي الحيوي، مع تركيز مستدام على قطاعي الرعاية الصحية والتعليم. وبلغ إجمالي الانكشاف الائتماني لهذين القطاعين حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ نحو ١٥٠ مليون درهم و٦٨٣ مليون درهم على التوالي.

وقمنا خلال العام بإدراج العناية الواجبة لمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن عملية تقييم الائتمان، حيث تم تقييم ١,٧٨٠ عميلاً باستخدام بطاقة أداء المعايير المذكورة. كما أحرزنا تقدماً في وضع أسس لقياس الانبعاثات الممولة ورسم مسارات خفض الكربون في عملياتنا ومحافظنا الاستثمارية، إلى جانب تطوير استراتيجية شاملة لمخاطر المناخ تدمج الاعتبارات المناخية ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية وسياسات الائتمان لدى البنك.

الحد من الأثر البيئي واستهلاك الطاقة

نواصل تعزيز دورنا في الإشراف البيئي ورفع كفاءة استهلاك الموارد في ظل تصاعد التحديات المناخية؛ حيث نعمل حالياً على وضع قاعدة بيانات أساس شاملة لقياس انبعاثاتنا التشغيلية، وذلك بما يتوافق مع المعايير المعتمدة في «بروتوكول الغازات الدفيئة».

كما سنعمل على رسم مسار التحول نحو صافي الانبعاثات الصفري، لضمان مواءمة كافة المبادرات المستقبلية مع هذا المسار وتتبع مستويات إنجازها بدقة. وسوف يتبع ذلك تطوير منهجية علمية لتحقيق الحياد المناخي في انبعاثات عملياتنا التشغيلية، بما يدعم آليات المراقبة المستمرة والمساءلة المؤسسية. وقد نجحنا خلال عام ٢٠٢٥ في خفض كثافة الانبعاثات الكربونية ضمن النطاقين الأول والثاني بنسبة ٢٠٪.

شهد عام ٢٠٢٥ تحسناً ملموساً في كفاءة استهلاك الموارد؛ حيث انخفض إجمالي استهلاك المياه من ١٢,١٥٤ متراً مكعباً إلى ١١,٢٢٤ متراً مكعباً، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١١٪ في كثافة استهلاك المياه. وفي سياق متصل، سجل استهلاك الكهرباء تراجعاً من ٧,٥٠٩ ميغاوات ساعة في عام ٢٠٢٤ إلى ٦,١٨١ ميغاوات ساعة في عام ٢٠٢٥.

وقد توجت جهودنا في عام ٢٠٢٥ بحصول المقر الرئيسي للبنك في دبي على شهادة LEED الفئة الذهبية، التي تُعد المعيار العالمي الأبرز للاستدامة في البيئة العمرانية. ويأتي هذا التقدير ليؤكد التزامنا الراسخ بـ الإشراف البيئي، والتميز التشغيلي، وتبني ممارسات الأعمال المستدامة. وتعكس هذه الشهادات والتقديرات مجتمعةً تفانينا في تحقيق التميز التشغيلي والالتزام بأرقى الممارسات العالمية، كما تعزز مكانة البنك كفكر ريادي ومسؤول، يدمج بين حماية البيئة وضمان نمو الأعمال المستدام لخلق قيمة طويلة الأمد لكافة أطراف المصلحة.

ركائز بنك الفجيرة الوطني الست الأساسية لإطار الاستدامة

١ إعطاء الأولوية للعمل المصرفي المستدام والشامل

٢ الحوكمة والنزاهة وإدارة المخاطر

٣ الحد من الأثر البيئي

٤ تمكين الرواد المحليين

٥ المحافظة على بيئة عمل آمنة ومتنوعة

٦ قيادة الابتكار الرقمي

١,٧٨٠
عميلاً تم تقييمهم باستخدام بطاقة أداء معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

٨٣٣ مليون درهم
حجم القروض الموجهة إلى قطاعي الصحة والتعليم

أبرز ممارسات الاستدامة في عام ٢٠٢٥

القروض الممنوحة
٣,٥ مليار درهم
في محفظة التمويل المستدام

الاستثمارات
٧٨٠ مليون درهم
الاستثمارات المتوافقة مع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

الموجودات
٢٥,٦٪
نسبة الموجودات في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

الخدمات الرقمية
٨٣٪
نسبة العملاء النشطين رقمياً عبر قنواتنا المختلفة

٣٤٪
نسبة الزيادة في حجم العمليات الرقمية

الموظفون
٤٧,٦٪
نسبة الموظفات بدوام كامل

٤٣,٥٪
نسبة الموظفين المواطنين بدوام كامل

حالات اختراق لبيانات العملاء للعام السادس على التوالي: **صفر**

إصابات عمل بين الموظفين أو المتعهدين: **صفر**

٢٠٪
نسبة انخفاض الانبعاثات الكربونية ضمن النطاقين الأول والثاني

١١٪
نسبة انخفاض استهلاك المياه

يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني nbf.ae لقراءة النسخة الكاملة من "تقرير بنك الفجيرة الوطني للاستدامة ٢٠٢٥"، وللاطلاع على المزيد من التفاصيل حول جهودنا في مجالات الاستدامة والمسؤولية المجتمعية.

تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

الإشراف على خدمات البنك المصرفية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية ومراقبتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية

(إن بي إف الإسلامي، النافذة الإسلامية لبنك الفجيرة الوطني ش.م.ع)

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في: ٢٨ - ١ - ٢٠٢٦

إلى: السادة مساهمي بنك الفجيرة الوطني (المؤسسة)

السَّلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته، وبعد:

إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة (اللجنة) ووفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها السنوي المتعلق بأعمال وأنشطة المؤسسة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام (٢٠٢٥) (السنة المالية).

١. مسؤولية اللجنة

إن مسؤولية اللجنة وفقاً للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد فيما يلي:

أ. الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، ومواثيق عمل المؤسسة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والبيانات المالية للمؤسسة، وتوزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار (أعمال المؤسسة) وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، و

ب. وضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية (الهيئة)، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة (الالتزام بالشريعة الإسلامية) في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

٢. المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنةُ على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقاً لقرار الهيئة رقم ٣/١٨ /١٨ . ٢.

٣. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة، من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي، وفقا لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

أ. عقد (٤) اجتماعات خلال السنة المالية.

ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عُرضت على اللجنة.

ج. مراجعة السياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، ومواثيق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قِبَل المؤسسة للجنة للاعتماد / الموافقة.

د. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قِبَل اللجنة.

هـ. الرقابة من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي، على أعمال المؤسسة بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.

و. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قِبَل إدارة أو قسم الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها لصرفها في وجوه الخير.

ز. اعتماد التدابير التصحيحية / الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.

ح. بيان مقدار الزكاة الواجبة على السهم الواحد من أسهم المؤسسة.

ط. التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

٤. استقلالية اللجنة

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من المؤسسة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

٥. رأي اللجنة بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية

بناء على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال المؤسسة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة

د. موسى خوري (رئيس اللجنة)

د. عبدالرحمن السعدي (العضو تنفيذي)

د. أشرف بن محمد هاشم (عضو اللجنة)

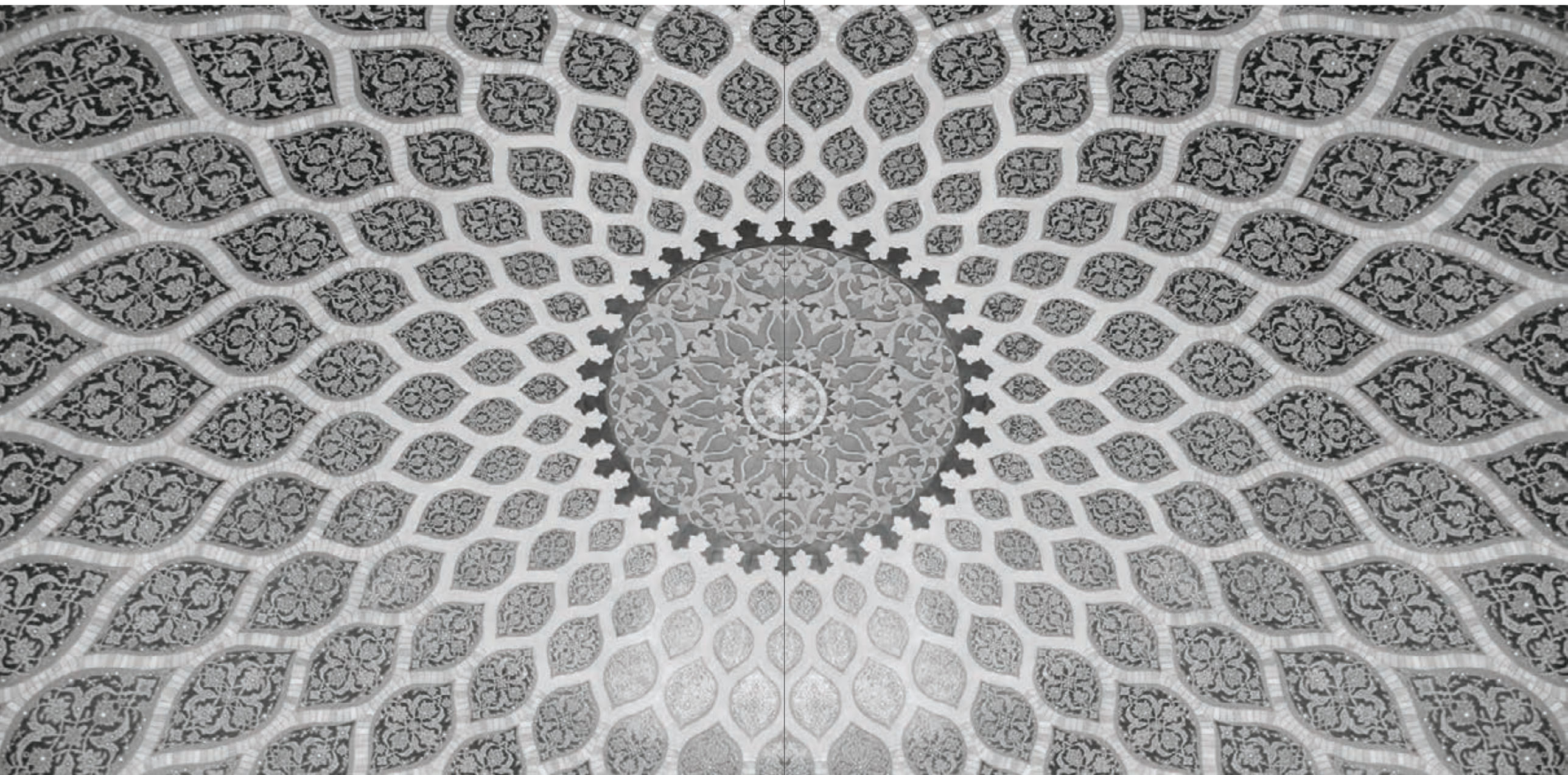

تقرير مدقق الحسابات المستقل

بنك الفجيرة الوطني يلتزم بأعلى مستويات الشفافية والحوكمة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الفجيرة الوطني – شركة مساهمة عامة

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية الموحدة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد لبنك الفجيرة الوطني – شركة مساهمة عامة ("البنك") وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تتكون البيانات المالية الموحدة للمجموعة مما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، وتشمل معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للقواعد الأخلاقية الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولي للمحاسبين (قواعد مجلس المعايير الأخلاقية الدولي للمحاسبين) المطبقة على أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمر التدقيق الرئيسي

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

في إطار تصميم تدقيقنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بالاعتبار الأحكام الذاتية التي وضعها أعضاء مجلس الإدارة، ومنها ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال في كل من عمليات التدقيق لدينا، تطرقنا أيضاً إلى مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق من أجل تنفيذ أعمال كافية تمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، والقطاع الذي تعمل فيه المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع موجوداتها المالية، بما في ذلك القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي.

بلغت تكلفة الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي ما قيمته ٥٥٨,٧ مليون درهم (صافية من المبالغ المستردة والمحذوفات)، وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ذلك التاريخ ما قيمته ٢,٢ مليار درهم.

خلال السنة، طبق البنك نموذجاً جديداً للخسارة الائتمانية المتوقعة وقام بتحديث الافتراضات والمنهجية الرئيسية وفقاً لذلك.

تمارس المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر بشكل منفصل لكل من محافظ الأفراد والشركات، وتحديد الخسارة الناتجة عن التعثر، ومستوى التعرض الناتج عن التعثر، والتعديلات الاستشرافية، ومعايير التصنيف في المراحل لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة الخاضعة للخسائر الائتمانية المتوقعة. وفيما يتعلق بالتعرضات للتعثر، تتخذ المجموعة أحكاماً لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل تعرض فردي، بما في ذلك قيمة الضمان.

يتم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" في الإيضاح رقم ٤ (هـ) حول البيانات المالية الموحدة. لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية بسبب ممارسة أحكام هامة ووضع تقديرات، تشمل استخدام بيانات الاقتصاد الكلي الاستشرافية ونماذج معقدة، كما أنّ لهذا الأمر تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي

لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية بشأن حساب ومعقولية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المدرج في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

اختبرنا، على أساس العينة، مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. وبالنسبة لعينة من التعرضات، تحققنا من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة لمعايير التصنيف في المراحل، بما في ذلك أساس الحركة بين المراحل.

قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين لاختبار نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الجديد الذي وضعته وطبقته الإدارة من أجل تقييم الجوانب التالية:

- الإطار المفاهيمي المستخدم في وضع سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية".
- مدى معقولية وملاءمة المنهجية والافتراضات المحدثة المستخدمة في احتساب العناصر المختلفة لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك حساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر للنماذج المختارة للفحص والاختبار.
- مدى معقولية الافتراضات الرئيسية المستخدمة في إعداد إطار عمل النموذج، بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتعريف التعثر والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان ولتقييم سيناريوهات الاقتصاد الكلي.
- بالنسبة لعينة من التعرضات، تم احتساب مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحافظ مختارة عبر مراحل مختلفة بهدف تقييم الدقة الحسابية لعملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

أجرينا تقييماً ائتمانياً مستقلاً لعينة من العملاء من غير الأفراد، من خلال تقييم العوامل الكمية والنوعية، بما في ذلك تقييم الأداء المالي للعملاء ومَصدر دفعات السداد وتاريخها وعوامل الخطر الأخرى ذات الصلة.

بالنسبة لعينة من العملاء من غير الأفراد المصنفين ضمن المرحلة الثالثة، قيّمنا مدى ملاءمة التصنيف في المراحل، والتدفقات النقدية المخصومة، بما في ذلك معدلات الخصم المستخدمة وتحليل السيناريوهات المرجَّحة ومدى فعالية الضوابط الرقابية لدى المجموعة فيما يتعلق بتقييم الضمانات وإمكانية التنفيذ عليها، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بها.

قيَّمنا، على أساس العينة، ما إذا كانت الاستثناءات المُبلّغ عنها فيما يتعلق بتطبيق السياسات والإجراءات، كما هو موضح في بيان مستوى تقبُّل المخاطر، وكذلك الاستثناءات من الحدود المؤسَّسية، قد تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة و/أو المخوَّل بالاعتماد من المجلس، وأنَّ عملية الموافقة قد تم توثيقها رسمياً.

قيّمنا مدى كفاية الإفصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة حول مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوبة بموجب معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

معلومات أخرى

يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى التقرير الاستراتيجي، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير حوكمة الشركات، وتقرير الاستدامة، وتقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، كما هو مدرج في التقرير السنوي (ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات بشأنها)، والذي يُتوقع تقديمه لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات الماثل.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، عند إتاحتها، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

وإذا توصلنا، عند قراءة التقرير الاستراتيجي، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير حوكمة الشركات، وتقرير الاستدامة، وتقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، كما هو مدرج في التقرير السنوي، إلى وجود أخطاء جوهرية فيها، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية للمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وتعديلاته، والمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥، وعن تلك الرقابة الداخلية التي يرى أعضاء مجلس الإدارة أنها ضرورية لكي يتمكنوا من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة والإفصاح – عند الضرورة – عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يعتزمون تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديهم أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خاليةً من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري، إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه ومراقبة ومراجعة أعمال التدقيق المنفذة لأغراض التدقيق على المجموعة، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

نقدم أيضاً للقائمين على الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للحد من المخاطر أو سبل الحماية المطبقة إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا – في حالات نادرة للغاية – أن أمراً ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المنافع التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لمتطلبات المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وتعديلاته، نفيدكم بما يلي:

(١) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

(٢) أن البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وتعديلاته، وتلتزم بها.

(٣) أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة.

(٤) أن المجموعة لم تقم بشراء أي أسهم أو الاستثمار فيها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٩-٣ حول البيانات المالية الموحدة.

(٥) أن الإيضاح رقم ٣٠ حول البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة، والمعاملات التي انطوت على تضارب في المصالح، والشروط التي بموجبها أُبرمت هذه المعاملات.

(٦) أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ أياً من الأحكام السارية للمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وتعديلاته، أو فيما يتعلق بالبنك، ونظامه الأساسي بشكلٍ يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

(٧) أن الإيضاح رقم ٢٥ حول البيانات المالية الموحدة يبين المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

إضافةً إلى ذلك، ووفقاً لما يقتضيه المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥، نفيدكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

برايس ووتر هاوس كوبرز شراكة محدودة فرع دبي

٢٨ يناير ٢٠٢٦

جيجيش اشوككيمار شاه

سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ٥٦٢١

دبي، الإمارات العربية المتحدة

البيانات المالية للمجموعة

يحظى بنك الفجيرة الوطني بوضع قوي من خلال تركيزه على أعماله الرئيسية، وتعميق تركيزه على العملاء.

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاح	٢٠٢٥ ألف درهم	معاد بيانه* ٢٠٢٤ ألف درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٧,٣٧	٩,٣٣٢,٥٢٥	٦,٦٣٥,٥٨٠
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٨	١,٤٢٠,٧٤٥	٢,٢٢٩,٩٠٥
استثمارات وأدوات إسلامية – بالقيمة العادلة	٩,٣٧	١١,٨٦٤,٥٢٩	١١,٠١٧,٨٤٢
استثمارات وأدوات إسلامية – بالتكلفة المطفأة	٩	٦,٦٦٧,٠٣٨	٦,١٨٣,٦٣١
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	١٠	٣٧,٤٦٦,٩٣٥	٣٢,٣٩٢,١٧٤
قبولات		١,٤١٥,٢٦٨	١,٣٠٢,١٣٢
موجودات أخرى	١٣	٦٠٥,٧١٦	٥٣٩,٩٩٢
ممتلكات ومعدات	١٤	٢٦٣,٨٠٨	٣٧٨,٣٨٩
موجودات غير ملموسة	١٤	٣٣٧,٣٢٤	١٩٩,٤٢٣
مجموع الموجودات		**٦٩,٣٧٣,٨٨٨**	**٦٠,٨٧٩,٠٦٨**
المطلوبات			
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١٥	١,٨٩٣,٣٥٩	١,٠٤٣,٥٢٠
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١٦	٥٠,٩٨١,٣٩٩	٤٥,٧٥٧,٠٢٠
اتفاقيات إعادة الشراء	١٥	٤,٧٢٣,٦٦١	٣,٥٢٧,٩٦٢
قروض لأجل	١٥	٨٩٩,٨٨٥	٨٠٨,٠٦٠
قبولات		١,٤٢٠,٧١٦	١,٣٠٦,٦٦٤
مطلوبات أخرى	١٧	١,٧٠٤,٩٥٧	١,٥٨٠,١٦٧
مجموع المطلوبات		**٦١,٦٢٣,٩٧٧**	**٥٤,٠٢٣,٣٩٣**
حقوق الملكية			
رأس المال	١٨,١ ,١٨,٤	٢,٥٨٠,٤١٢	٢,٥٨٠,٤١٢
احتياطي نظامي	١٨,٣ ,١٨,٤	١,٧٠٩,٧٨٤	١,٧٠٩,٧٨٤
احتياطي خاص	١٨,٣	٨٨٥,٤٩٣	٧٦٤,٩٧٧
احتياطي القيمة العادلة		١٠٥,٢٥٢	٣٢,٥٦٧
احتياطي تحوط التدفقات النقدية		٣,٨٣٣	٥٦٥
أرباح نقدية مقترحة	١٨,٢	٥١٦,٠٨٢	٣٨٧,٠٦٢
أرباح محتجزة		١,٩٤٩,٠٥٥	١,٣٨٠,٣٠٨
مجموع حقوق الملكية العائدة إلى حملة حقوق الملكية لدى المجموعة		**٧,٧٤٩,٩١١**	**٦,٨٥٥,٦٧٥**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٦٩,٣٧٣,٨٨٨**	**٦٠,٨٧٩,٠٦٨**

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة والموافقة على إصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٦، وتم توقيعها بالنيابة عن المجلس من قبل:

صالح بن محمد بن حمد الشرقي
رئيس مجلس الإدارة

د. رجاء عيسى القرق
نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٦٣ إلى ١١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مُدرج على الصفحات من ٥٣ إلى ٥٦.

* لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٧ – الأرقام المقارنة حول هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاح	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
إيرادات الفوائد والإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية	٢٠	٣,٤٢٥,٩٥٤	٣,٣٢٦,٧٨٦
مصاريف الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية	٢١	(١,٥٣٦,٨٨٧)	(١,٥٣٩,٢٤٧)
صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية		**١,٨٨٩,٠٦٧**	**١,٧٨٧,٥٣٩**
إيرادات الرسوم والعمولات		٥٥٠,٢٧٦	٤٦٦,٥٣٩
مصاريف الرسوم والعمولات		(٩٨,٥٥٦)	(٥٧,٢٦٣)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	٢٢	**٤٥١,٧٢٠**	**٤٠٩,٢٧٦**
إيرادات صرف عملات أجنبية ومشتقات	٢٣	٢٢٦,٠٧٠	١٨٩,١٣٠
إيرادات / (خسائر) من استثمارات وأدوات إسلامية		٩,٠٨١	٥,٨٣٦
إيرادات تشغيلية أخرى	٢٤	٨٦,١٧٧	٤٣,٤٥٠
الإيرادات التشغيلية		**٢,٦٦٢,١١٥**	**٢,٤٣٥,٢٣١**
المصاريف التشغيلية			
مصاريف منافع الموظفين		(٤٥٣,١٤٢)	(٤٤٩,٢٧٥)
استهلاك وإطفاء	١٤	(٦٨,١٥٤)	(٥٤,٥٥٢)
مصاريف تشغيلية أخرى		(٢٦٣,٦٠٣)	(٣٠٦,٥٣٥)
مجموع المصاريف التشغيلية		**(٧٨٤,٨٩٩)**	**(٨١٠,٣٦٢)**
الأرباح التشغيلية قبل خسائر الانخفاض في القيمة والضريبة		**١,٨٧٧,٢١٦**	**١,٦٢٤,٨٦٩**
صافي خسائر الانخفاض في القيمة	٢٦	(٥٥٢,٢١١)	(٦٩٠,٠٤٠)
أرباح السنة قبل الضريبة		**١,٣٢٥,٠٠٥**	**٩٣٤,٨٢٩**
الضريبة	٣٥	(١١٩,٨٤٠)	(٨٤,٧٢١)
أرباح السنة بعد الضريبة		**١,٢٠٥,١٦٥**	**٨٥٠,١٠٨**
ربحية السهم (الأساسية والمخفضة)	٢٧	**٠,٤٦٧ درهم**	**٠,٢٩٢ درهم**

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٦٣ إلى ١١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مُدرج على الصفحات من ٥٣ إلى ٥٦.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاح	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
أرباح السنة بعد الضريبة		**١,٢٠٥,١٦٥**	**٨٥٠,١٠٨**
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى:			
بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل الموحد:			
الحركة في احتياطي القيمة العادلة (أدوات حقوق الملكية):			
صافي التغير في القيمة العادلة		٨,٠٨٧	(٢,٠٠٤)
الضريبة		(٩٠٨)	١٨٠
الخسارة الشاملة الأخرى لبنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل الموحد		**٧,١٧٩**	**(١,٨٢٤)**
بنود يُحتمل إعادة تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل الموحد:			
الحركة في احتياطي القيمة العادلة (أدوات الدين):			
- صافي التغير في القيمة العادلة		٧٤,٠٦١	٢٩,٥٩٠
- صافي التغير في مخصصات الانخفاض في القيمة		٦,٩٥٩	١٧٦
- صافي المبلغ المحول إلى بيان الدخل الموحد		(١٠,٣٦٦)	(٦,٩٦٨)
صافي التغير في القيمة العادلة على تحوطات التدفقات النقدية		٣,٢٦٨	١,٧٩٥
الضريبة المؤجلة	٣٥	(٥,١٤٨)	(٢,٨١٥)
الدخل الشامل الآخر لبنود يُحتمل إعادة تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل الموحد		**٦٨,٧٧٤**	**٢١,٧٧٨**
الدخل الشامل الآخر للسنة		**٧٥,٩٥٣**	**١٩,٩٥٤**
مجموع الدخل الشامل للسنة		**١,٢٨١,١١٨**	**٨٧٠,٠٦٢**

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٦٣ إلى ١١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مُدرج على الصفحات من ٥٣ إلى ٥٦.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاح	٢٠٢٥ ألف درهم	معاد بيانه* ٢٠٢٤ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
أرباح السنة قبل الضريبة		**١,٣٢٥,٠٠٥**	**٩٣٤,٨٢٩**
تعديلات بسبب:			
استهلاك وإطفاء	١٤	٦٨,١٥٤	٥٤,٥٥٢
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين ومكافآت أخرى طويلة الأجل	١٧,١	٢٣,٢٢٠	٢٤,٠٥٠
ربح من استبعاد ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		(١٦١)	(١٧٦)
صافي خسائر الانخفاض في القيمة	٢٦	٥٥٢,٢١١	٦٩٠,٠٤٠
الضريبة	٣٥	(١١٩,٨٤٠)	(٨٤,٧٢١)
صافي أرباح القيمة العادلة من استبعاد استثمارات وأدوات إسلامية		(١٠,٤١٦)	(٧,١٨٧)
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات		١,٣٣٥	١,٣٥١
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية ودفع مكافآت نهاية الخدمة للموظفين ومكافآت أخرى طويلة الأجل		**١,٨٣٩,٥٠٨**	**١,٦١٢,٧٣٨**
دفع مكافآت نهاية الخدمة للموظفين ومكافآت أخرى طويلة الأجل	١٧,١	(٢٠,٠٦٠)	(١٧,٦٦٢)
التغير في المبالغ المستحقة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي		(٢,٣٥٠,٠٠٠)	٣٥٠,٠٠٠
التغير في الاستثمارات والأدوات الإسلامية من الأذونات النقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي		(٤٨٦,٦٤٤)	(٨٧١,٩٠١)
التغير في المبالغ المستحقة من بنوك ومؤسّسات مالية		١٥٤,١٦٩	(١٥٧,٨٤٠)
التغير في القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي		(٥,٦٣٣,٤٦٩)	(٥,١٥٨,٩١٤)
التغير في القبولات والموجودات الأخرى		(١٧٩,٧٧٦)	(٢٤٧,١٨٠)
التغير في المبالغ المستحقة إلى البنوك		٨٤٩,٨٣٩	(٩٣,٥٥٧)
التغير في اتفاقيات إعادة الشراء		١,١٩٥,٦٩٩	١,٠٢٦,٦٣٠
التغير في ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء		٥,٢٢٤,٣٧٩	٧,١٨٥,٠١٤
ضريبة مدفوعة		(٨٤,٥٤١)	-
التغير في القبولات والمطلوبات الأخرى		٣٠٧,٥٦٧	٤٦٢,٣٥٦
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**٨١٦,٦٧١**	**٤,٠٨٩,٦٨٤**
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		(٩١,٤٧٤)	(١٠٠,٥٨٢)
عوائد من بيع ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		١٦١	١٧٦
شراء استثمارات وأدوات إسلامية		(٣,٤٢٨,٧٣٠)	(٢,٥٧٤,٣٤٨)
عوائد من بيع واستحقاق استثمارات وأدوات إسلامية		٢,٤٨٩,٠١٦	١,٢٩٤,٨٥٣
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(١,٠٣١,٠٢٧)**	**(١,٣٧٩,٩٠١)**
الأنشطة التمويلية			
أرباح نقدية مدفوعة		(٣٨٧,٠٦٢)	(٢١٢,٠٠٠)
عوائد من قروض لأجل		٩١,٨٢٥	٤٤٠,٧٦٠
سداد قروض لأجل		-	(١٨٣,٦٥٠)
قسائم مدفوعة على أوراق مالية للشق الأول من رأس المال		-	(٩٤,٦٦٨)
إصدار أوراق مالية للشق الأول الإضافي من رأس المال	١٩	-	١,٠١٠,٠٧٥
سداد أوراق مالية للشق الأول الإضافي من رأس المال	١٩	-	(١,٢٨٥,٥٥٠)
تكلفة إصدار أوراق مالية للشق الأول من رأس المال		-	(٨٢٤)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(٢٩٥,٢٣٧)**	**(٣٢٥,٨٥٧)**
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**(٥٠٩,٥٩٣)**	**٢,٣٨٣,٩٢٦**
النقد وما في حكمه في بداية السنة		٦,٩٩٧,٠٠٧	٤,٦١٣,٠٨١
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٣١	**٦,٤٨٧,٤١٤**	**٦,٩٩٧,٠٠٧**
المعاملات غير النقدية الرئيسية خلال السنة	١٩		
تحويل أوراق مالية للشق الأول الإضافي من رأس المال إلى رأس مال مدفوع		-	(١,٠١٠,٠٧٥)
إصدار أسهم عادية عند تحويل أوراق مالية للشق الأول الإضافي من رأس المال		-	٣٥٤,٤١٢
الحركة في الاحتياطيات الناتجة عن تحويل أوراق مالية للشق الأول الإضافي من رأس المال		-	٦٥٥,٦٦٣
إيرادات الفوائد / الأرباح المستلمة		٣,٤١٠,١٨٩	٣,٣٢٨,٥٥٥
مصاريف الفوائد / الأرباح المدفوعة		١,٥٨٧,٥٥٧	١,٥٥٤,٥٩٦

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٦٣ إلى ١١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مُدرج على الصفحات من ٥٣ إلى ٥٦.

* لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٧ – الأرقام المقارنة حول هذه البيانات المالية الموحدة.

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٦٣ إلى ١١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مُدرج على الصفحات من ٥٣ إلى ٥٦.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ألف درهم	رأس المال	احتياطي نظامي	احتياطي خاص	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	توزيعات أرباح مقترحة	أرباح محتجزة	أوراق مالية للشق الأول من رأس المال	المجموع
في ١ يناير ٢٠٢٤	**٢,١٢٠,٠٠٠**	**١,٠٥٤,١٢١**	**٦٧٩,٩٦٧**	**١٤,٤٠٨**	**(١,٢٣٠)**	**٣١٨,٠٠٠**	**١,٠٩٥,٧٩٠**	**١,٢٨٥,٥٥٠**	**٦,٥٦٦,٦٠٦**
أرباح السنة بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	٨٥٠,١٠٨	-	٨٥٠,١٠٨
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	١٨,١٥٩	١,٧٩٥	-	١,٩٧٤	-	٢١,٩٢٨
مجموع الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**١٨,١٥٩**	**١,٧٩٥**	**-**	**٨٥٢,٠٨٢**	**-**	**٨٧٢,٠٣٦**
إصدار أوراق مالية للشق الأول الإضافي من رأس المال (إيضاح ١٩)	-	-	-	-	-	-	-	١,٠١٠,٠٧٥	١,٠١٠,٠٧٥
سداد أوراق مالية للشق الأول الإضافي من رأس المال (إيضاح ١٩)	-	-	-	-	-	-	-	(١,٢٨٥,٥٥٠)	(١,٢٨٥,٥٥٠)
تحويل أوراق مالية للشق الأول الإضافي من رأس المال إلى رأس مال مدفوع (إيضاح ١٨-٤)	٣٥٤,٤١٢	٦٥٥,٦٦٣	-	-	-	-	-	(١,٠١٠,٠٧٥)	-
تكلفة إصدار أوراق مالية للشق الأول الإضافي من رأس المال	-	-	-	-	-	-	(٨٢٤)	-	(٨٢٤)
قسائم مدفوعة على أوراق مالية للشق الأول من رأس المال	-	-	-	-	-	-	(٩٤,٦٦٨)	-	(٩٤,٦٦٨)
أرباح نقدية مقترحة	-	-	-	-	-	٣٨٧,٠٦٢	(٣٨٧,٠٦٢)	-	-
أسهم منحة مصدرة لسنة ٢٠٢٣	١,٦٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	(١,٦٠٠,٠٠٠)	-	-	-
أرباح نقدية مدفوعة لسنة ٢٠٢٣	-	-	-	-	-	(٢١٢,٠٠٠)	-	-	(٢١٢,٠٠٠)
تحويل إلى الاحتياطيات (إيضاح ١٨-٣)	-	-	٨٥,٠١٠	-	-	-	(٨٥,٠١٠)	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٢,٥٨٠,٤١٢**	**١,٧٠٩,٧٨٤**	**٧٦٤,٩٧٧**	**٣٢,٥٦٧**	**٥٦٥**	**٣٨٧,٠٦٢**	**١,٣٨٠,٣٠٨**	**-**	**٦,٨٥٥,٦٧٥**
أرباح السنة بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	١,٢٠٥,١٦٥	-	١,٢٠٥,١٦٥
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	٧٢,٦٨٥	٣,٢٦٨	-	١٨٠	-	٧٦,١٣٣
مجموع الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**٧٢,٦٨٥**	**٣,٢٦٨**	**-**	**١,٢٠٥,٣٤٥**	**-**	**١,٢٨١,٢٩٨**
أرباح نقدية مقترحة	-	-	-	-	-	٥١٦,٠٨٢	(٥١٦,٠٨٢)	-	-
أرباح نقدية مدفوعة لسنة ٢٠٢٤	-	-	-	-	-	(٣٨٧,٠٦٢)	-	-	(٣٨٧,٠٦٢)
تحويل إلى الاحتياطيات (إيضاح ١٨-٣)	-	-	١٢٠,٥١٦	-	-	-	(١٢٠,٥١٦)	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٢,٥٨٠,٤١٢**	**١,٧٠٩,٧٨٤**	**٨٨٥,٤٩٣**	**١٠٥,٢٥٢**	**٣,٨٣٣**	**٥١٦,٠٨٢**	**١,٩٤٩,٠٥٥**	**-**	**٧,٧٤٩,٩١١**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١. الوضع القانوني والأنشطة

إن بنك الفجيرة الوطني (البنك) هو شركة مساهمة عامة مسجلة بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة. يزاول البنك عملياته بموجب ترخيص مصرفي صادر في ٢٩ أغسطس ١٩٨٤ من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وقد بدأ عملياته بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٨٤. وتم إدراج أسهم البنك في سوق أبوظبي للأوراق المالية بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٥. إن المساهمين الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من أسهم رأس مال البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ هم كالتالي:

الاسم	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال البنك
دائرة الصناعة والاقتصاد – حكومة الفجيرة	٥٠,٢٧٪
شركة عيسى صالح القرق ذ.م.م	١٨,٥٤٪
مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	٧,٥٤٪
شركة الفجيرة للاستثمار	٥,٠٤٪

يخضع البنك لسيطرة دائرة الصناعة والاقتصاد - حكومة الفجيرة بأغلبية حقوق التصويت.

يتمثل النشاط الرئيسي للبنك في مزاولة الأعمال المصرفية التجارية التي يتم تنفيذها من خلال شبكة فروعه الخمسة عشر، الممتدة في جميع أنحاء دولة الامارات العربية المتحدة، في كل من إمارة الفجيرة وأبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة.

لدى البنك شركتان تابعتان مملوكتان له بالكامل وهما:

- شركة إن بي إف للخدمات المالية ش.م.ح التي تأسّست كشركة ذات مسؤولية محدودة في ديسمبر ٢٠٠٤ في المنطقة التجارية الحرة بإمارة الفجيرة بغرض تقديم خدمات الدعم للبنك.
- شركة إن بي اف ماركتس (كايمان) المحدودة المسجلة في جزر كايمان كشركة معفاة محدودة بالحصص بموجب قانون الشركات (المعدل) لجزر كايمان والمُنظمة من قبل مكتب التسجيل العام لحكومة جزر كايمان. لقد تأسست الشركة في ٣١ يناير ٢٠١٧ لتقديم خدمات الدعم للبنك للدخول في معاملات صرف العملات الأجنبية والمشتقات مع المؤسسات المالية / الأطراف المقابلة وفقاً لشروط وأحكام الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات.

تشمل البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ البنك وشركاته التابعة (يُشار إليهم معاً باسم "المجموعة").

إن العنوان المسجل للمجموعة هو شارع حمد بن عبدالله، ص. ب. ٨٨٧، الفجيرة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢. سياسة الإفصاح

وضعت المجموعة سياسة الإفصاح لضمان الامتثال لكافة القوانين واللوائح المعمول بها فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية غير العلنية، بما في ذلك معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية وقواعد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمتطلبات المعمول بها لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣. أساس الإعداد

بيان الالتزام

أُعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية، والمتطلبات السارية لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

٤. السياسات المحاسبية الهامة

(أ) التغيرات في السياسات المحاسبية

معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المعتمدة في البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥ في هذه البيانات المالية الموحدة. ولم يكن لتطبيق هذه المعايير المحاسبية المعدلة، باستثناء ما هو مذكور، أي تأثير جوهري على المبالغ المدرجة للفترات الحالية والسابقة. لم تطبق المجموعة بشكلٍ مبكر أي معايير أو تفسيرات أو تعديلات تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه.

المعايير السارية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٥

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ – عدم قابلية التبادل

في أغسطس ٢٠٢٣، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ لإضافة متطلبات لمساعدة المنشآت على تحديد ما إذا كانت العملة قابلة للصرف إلى عملة أخرى، وسعر الصرف الفوري الذي يجب استخدامه عندما لا تكون قابلة للصرف. وقبل هذه التعديلات، حدّد المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ سعر الصرف المستخدم في حال عدم إمكانية الصرف بشكل مؤقت، ولكن لم يحدد المعيار ما يجب فعله عندما تكون عدم إمكانية الصرف غير مؤقتة.

سيتم تطبيق هذه المتطلبات الجديدة على فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥ أو بعده.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة ولكنها ليست سارية المفعول بعد ولم يتم تطبيقها مبكراً

تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ (تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦)

تتناول التعديلات الأمور المحددة خلال مراجعة ما بعد التنفيذ لمتطلبات التصنيف والقياس وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. وتتضمن هذه التعديلات:

- توضيح تاريخ الاعتراف وإلغاء الاعتراف ببعض الموجودات والمطلوبات المالية، مع استثناء جديد لبعض المطلوبات المالية التي تتم تسويتها من خلال نظام التحويل النقدي الإلكتروني.
- توضيح وإضافة المزيد من الإرشادات لتقييم ما إذا كان الأصل المالي يلبي معيار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط.
- إضافة إفصاحات جديدة لبعض الأدوات ذات الشروط التعاقدية التي يمكن أن تغير التدفقات النقدية (مثل بعض الأدوات المالية ذات الميزات المرتبطة بتحقيق أهداف البيئة والمجتمع والحوكمة).
- تحديث الإفصاحات الخاصة بأدوات حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ – "العرض والإفصاح في البيانات المالية" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧)

هذا هو المعيار الجديد بشأن العرض والإفصاح في البيانات المالية، والذي يحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، مع التركيز على تحديثات بيان الربح أو الخسارة.

تتعلق المفاهيم الرئيسية الجديدة المقدمة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ بما يلي:

- هيكل بيان الربح أو الخسارة مع المجاميع الفرعية المحددة.
- متطلبات تحديد ملخص الهيكل الأكثر فائدة لعرض المصاريف في بيان الربح أو الخسارة.
- الإفصاحات المطلوبة في إيضاح واحد ضمن البيانات المالية لبعض مقاييس أداء الربح أو الخسارة التي يتم الإبلاغ عنها خارج البيانات المالية للمنشأة (أي مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة).
- المبادئ المعززة للتجميع والتفصيل التي تنطبق على البيانات المالية الأولية والإيضاحات بشكل عام.

مع دخول هذا المعيار الجديد حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢٧، تقيّم المجموعة حالياً أثر تطبيقه على العرض المستقبلي للبيانات المالية الموحدة، وتعتزم تطبيقه عند سريانه. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل المجموعة تقييم الإجراءات اللازمة للامتثال لهذا المعيار الجديد من حيث العمليات والجوانب المتعلقة بالتقارير المالية تمهيداً لتطبيقه.

(ب) أساس القياس

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية، كما تم تعديلها بإعادة تقييم الموجودات المالية التالية المقاسة بالقيمة العادلة:

- أدوات مالية مشتقة.
- أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم قياس وعرض البنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بدرهم دولة الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي") وهو العملة الوظيفية للبنك.

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بصورة مستمرة على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة من قبل المجموعة.

(د) أساس التوحيد

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي كافة المنشآت (بما في ذلك المنشآت المهيكلة) التي تسيطر عليها المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة ما عندما تكون معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوقاً نتيجة مشاركتها في المنشأة وتكون لديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المنشأة.

يتم توحيد الشركات التابعة بشكل كامل اعتباراً من تاريخ تحوّل السيطرة إلى المجموعة. ويتم إلغاء التوحيد اعتباراً من التاريخ الذي تنتهي فيه هذه السيطرة.

يتم حذف المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصاريف الداخلية بين شركات المجموعة. كما يتم حذف الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات الداخلية. لقد تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة لضمان التوافق مع السياسات المطبقة من قبل المجموعة.

(هـ) الأدوات المالية

التصنيف والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية إلى فئات القياس التالية:

١. تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة (إما من خلال الدخل الشامل الآخر، أو من خلال الربح أو الخسارة).

٢. تلك التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

يعتمد التصنيف على نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات المالية والشروط التعاقدية للتدفقات النقدية الخاصة بالموجودات المالية. وتقوم المجموعة بتصنيف مطلوباتها المالية بالتكلفة المطفأة ما لم يكن لديها مطلوبات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو يتعين عليها قياس المطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مثل المطلوبات المشتقة.

موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أدوات الدين

يتم قياس الاستثمارات في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما:

- يكون لديها أحكام تعاقدية تؤدي إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تُمثّل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

يتم الاعتراف بأدوات الدين هذه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة العائدة إليها مباشرة ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. وتُدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر بشكل منفصل في حقوق الملكية. كما يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة أو العكوسات وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل. عند الاستبعاد، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المُعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٩ للاطلاع على الاستثمارات والأدوات الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يستند قياس الانخفاض في قيمة الائتمان إلى نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المكون من ثلاث مراحل والمطبق على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.

أدوات حقوق الملكية

بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة، يحق للإدارة اتخاذ خيارات غير قابلة للإلغاء عند الاعتراف المبدئي، على أساس كل أداة على حدة، لعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر بدلاً من الربح أو الخسارة. ولا يُعاد أبداً تصنيف أرباح وخسائر القيمة العادلة على أدوات حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة، كما لا يتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة ضمن الربح أو الخسارة. ويُعترف بتوزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة ما لم تمثل بوضوح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يُعترف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة عند استبعاد الاستثمار. ويُحتفظ بهذه الاستثمارات لأغراض استراتيجية طويلة الأجل.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
(هـ) الأدوات المالية (تابع)

موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما يلي:

- موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة.
- موجودات مالية تم تصنيفها تحديداً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف المبدئي.

يتم الاعتراف بالأدوات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مبدئياً بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بتكاليف المعاملة في بيان الدخل عند تكبدها. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر في بيان الدخل عند ظهورها. عندما يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة، يتم إدراج تعديل التقييم الائتماني ليعكس الجدارة الائتمانية للطرف المقابل التي تمثل الحركة في القيمة العادلة العائدة إلى التغيرات في مخاطر الائتمان.

أدوات مالية محتفظ بها للمتاجرة

يتم تصنيف الأداة المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم الاستحواذ عليها أو تكبدها أساساً لغرض البيع أو إعادة الشراء في الأجل القريب، أو إذا كانت تشكل جزءاً من محفظة أداوت مالية تُدار معاً ويوجد لها دليل على جني الأرباح على المدى القصير، أو إذا كانت أداة مشتقة غير مدرجة في علاقة تحوط مؤهلة. وتُصنّف المشتقات لأغراض المتاجرة والأوراق المالية لأغراض المتاجرة على أنّها محتفظ بها للمتاجرة، ويتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأدوات المالية المصنفة بأنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

عند الاعتراف المبدئي، يمكن تصنيف الأدوات المالية على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يجوز تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يقضي على أو يقلل بشكل كبير من عدم مطابقة القياس أو الاعتراف (أي يقضي على عدم التطابق المحاسبي) الذي قد يظهر بطريقة أو بأخرى من قياس الموجودات أو المطلوبات المالية على أساس مختلف.

يجوز تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يقضي على أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي أو:

- إذا كان العقد الأساسي يحتوي على واحدة أو أكثر من الأدوات المشتقة الضمنية؛ أو
- أو إذا كانت الموجودات والمطلوبات المالية تُدار على حد سواء وتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإدارة المخاطر أو استراتيجية الاستثمار الموثقة.

عند يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم احتساب الحركة في القيمة العادلة المنسوبة إلى التغيرات في جودة الائتمان الخاصة بالمجموعة من خلال تحديد التغيرات في فروق الائتمان فوق أسعار الفائدة السائدة والملحوظة في السوق ويتم عرضها بشكل منفصل في الدخل الشامل الآخر.

موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة

أدوات الدين

يتم قياس الاستثمارات في أدوات الدين باستخدام التكلفة المطفأة عندما:

- يكون لديها أحكام تعاقدية تؤدي إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تُمثّل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتحقق الهدف منه بالاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

يتم الاعتراف بأدوات الدين هذه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة العائدة إليها مباشرة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة. يستند قياس الانخفاض في قيمة الائتمان إلى نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المكون من ثلاث مراحل والموضح في الإيضاح رقم ٤ (هـ) "الانخفاض في قيمة الموجودات المالية".

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تُطبّق المجموعة نهجاً مكوناً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للفئات التالية من الموجودات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية.
- قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي.
- قبولات وموجودات مالية أخرى ذات صلة.
- التزامات القروض.
- عقود الضمان المالي وقنوات الائتمان.

لا يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة لاستثمارات حقوق الملكية.

تنتقل الموجودات المالية بين المراحل الثلاث التالية بناءً على التغير في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

بالنسبة للتعرضات التي حدثت فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في غضون الاثني عشر شهراً التالية.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – غير المعرَّضة للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للتعرضات التي حدثت فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكنها لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (أي الخسارة المرتبطة العمر المتبقي للأصل المالي).

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – المعرَّضة للانخفاض في القيمة الائتمانية

يتم تقييم التعرضات باعتبارها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث واحد أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات. بالنسبة للتعرضات التي انخفضت قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ويتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (بالصافي من المخصصات) بدلاً من إجمالي القيمة الدفترية. تُحدّد المجموعة الأداة المالية على أنها في حالة تعثر بما يتوافق بالكامل مع تعريف التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية.

تقوم المجموعة، على أساس تطلعي، بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بفئات الموجودات المالية المذكورة أعلاه. ويُبيّن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً عادلاً مرجحاً يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة.
- القيمة الزمنية للمال.
- معلومات معقولة ومدعومة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد لا مبرر له في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية.

يتضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة جميع المعلومات المتاحة والمعقولة والمدعومة، بما في ذلك المعلومات المستقبلية. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

القبولات:

يتم خصم الخسارة الائتمانية المتوقعة المتعلقة بالقبولات من إجمالي القبولات ضمن الموجودات.

التزامات القروض والاعتمادات المستندية:

يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بالتزامات القروض والاعتمادات المستندية في المطلوبات الأخرى. عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لالتزامات القروض غير المسحوبة، تُقدّر المجموعة الجزء المتوقع من التزام القرض الذي سيتم سحبه على مدى عمره المتوقع. وتستند الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك إلى القيمة الحالية للعجز المتوقع في التدفقات النقدية إذا تم سحب القرض، بناءً على ترجيح احتمالية السيناريوهات.

عقود الضمان:

يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بعقود الضمان في المطلوبات الأخرى. لهذا الغرض، تقوم المجموعة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية للدفعات المتوقعة لتعويض صاحب الضمان عن الخسارة الائتمانية التي تكبدها. ويتم احتسابها من خلال استخدام ترجيح احتمالية السيناريوهات.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إما على مدى ١٢ شهراً أو على مدى العمر، وذلك بناءً على ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو إذا تم اعتبار الأصل على أنه تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصوم لاحتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر عن السداد والخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد والتي يتم تعريفها على النحو التالي:

- يتم استخدام نوعين من أنواع احتمالية التعثر عن السداد لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:

١. احتمالية التعثر عن السداد على مدى ١٢ شهراً – هي احتمالية تقديرية للتعثر عن السداد خلال الإثني عشر شهراً المقبلة (أو على مدى العمر المتبقي للأداة المالية إذا كان ذلك أقل من ١٢ شهراً). تُستخدم هذه الاحتمالية لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً لتعرضات المرحلة الأولى.

٢. احتمالية التعثر عن السداد على مدى العمر – هي احتمالية تقديرية للتعثر عن السداد على مدى العمر المتبقي للأداة المالية. تُستخدم هذه الاحتمالية لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لتعرضات المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

- يعتمد مستوى التعرض الناتج عن التعثر عن السداد علي المبالغ التي تتوقع المجموعة أن تكون مستحقة وقت حدوث التعثر عن السداد على مدى الاثني عشر شهراً القادمة أو على مدى العمر المتبقي. ويختلف باختلاف أنواع الموجودات المالية المحددة في الفقرة أعلاه.
- تمثل الخسارة الناتجة عن التعثر توقعات المجموعة لمقدار الخسارة عند التعرض للتعثر عن السداد. ويتم بيان الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد كنسبة مئوية مقابل كل وحدة من وحدات التعرض وقت حدوث التعثر.

يتم احتساب قيمة المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار سيناريوهات الحالة الأساسية والتصاعدية والتنازلية مضروبة في أوزان السيناريوهات المرتبطة بها، على مستوى العقد من أجل بيان تأثير الخسائر الائتمانية المتوقعة في الدفاتر المحاسبية.

إن أهم افتراضات نهاية السنة المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ موضحة في الجدول التالي. تم استخدام سيناريوهات الحالة الأساسية والتصاعدية والتنازلية لجميع المحافظ مع مراعاة متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية التالية:

متغيرات الاقتصاد الكلي – ٢٠٢٥	السيناريو	الاحتمالات المحددة	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	السنوات اللاحقة
سعر النفط (دولار أمريكي لكل برميل)	الحالة الأساسية	٤٠٪	٦٣,٢٣	٦٦,٠٢	٦٨,١٩	٦٩,٣٨	٧٠,٦١	٨٥,٧٥
	تصاعدي	٣٠٪	٦٨,٩٤	٧٠,١٢	٦٩,٤٧	٧٠,٥٥	٧١,٧٩	٨٦,٩١
	تنازلي	٣٠٪	٤٥,٠٠	٥٠,٢٨	٦٤,٠٨	٦٧,٣٣	٦٨,٨٢	٨٣,٩٩
الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة (مليار درهم)	الحالة الأساسية	٤٠٪	١,٩٦٢	٢,٠٤٧	٢,١٣٧	٢,٢٢٦	٢,٣١٥	٣,١٤١
	تصاعدي	٣٠٪	١,٩٩٥	٢,١١٤	٢,٢٠٩	٢,٢٩٨	٢,٣٨٠	٣,٢٣٩
	تنازلي	٣٠٪	١,٨٩٠	١,٨٩٠	١,٩٩٣	٢,١٠٥	٢,١٩٠	٢,٩٨٣
تقلب سوق الأسهم (نسبة دلتا من النقاط)	الحالة الأساسية	٤٠٪	٢٧,٣٠	٢٥,٩٥	٢٤,٥٢	٢٤,١٧	٢٣,٩٧	٢٤,٧٦
	تصاعدي	٣٠٪	٢٣,٤٨	٢٤,٨٨	٢٣,٨٥	٢٣,٦٦	٢٣,٧٨	٢٤,٥١
	تنازلي	٣٠٪	٤١,٢٠	٢٧,٠١	٢٤,٩٣	٢٤,٤٨	٢٤,٤١	٢٥,١٨

متغيرات الاقتصاد الكلي – ٢٠٢٤	السيناريو	الاحتمالات المحددة	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	السنوات اللاحقة
سعر النفط (دولار أمريكي لكل برميل)	الحالة الأساسية	٤٠٪	٧٥,٩٦	٧٠,٣١	٦٨,٧٢	٦٩,٧٥	٧٠,٤٨	٨٤,٤١
	تصاعدي	٣٠٪	٨٣,٥٢	٨٠,١٤	٧٦,٣٣	٧٦,٢٤	٧٦,٣٨	٨٨,٥٢
	تنازلي	٣٠٪	٥٩,٩٠	٦٠,٢٠	٦٥,٥١	٦٦,٤٨	٦٧,١٨	٨٠,٤٦
الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة (مليار درهم)	الحالة الأساسية	٤٠٪	١,٨٠٦	١,٨٦٧	١,٩٣٩	٢,٠١٦	٢,٠٩٧	٢,٧٤٢
	تصاعدي	٣٠٪	١,٨٤١	١,٩٣٤	٢,٠٠٨	٢,٠٨٦	٢,١٦٨	٢,٨٣٣
	تنازلي	٣٠٪	١,٧٤٤	١,٧٢٩	١,٨١٢	١,٩١٢	١,٩٩٦	٢,٦٠٩
تقلب سوق الأسهم (نسبة دلتا من النقاط)	الحالة الأساسية	٤٠٪	٢٢,٦٠	٢٣,٧٤	٢٣,٧١	٢٣,١٤	٢٣,٢٧	٢٣,٢٤
	تصاعدي	٣٠٪	١٩,٤٧	٢٢,٠٩	٢٢,٣٨	٢٢,٥٨	٢٣,١٠	٢٢,٩٩
	تنازلي	٣٠٪	٣٧,١٢	٢٤,٠٩	٢٣,٤٦	٢٣,٤٠	٢٣,٧٣	٢٣,٦٦

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
(هـ) الأدوات المالية (تابع)

تحليل الحساسية

إذا طرأ تغير على متغيرات الاقتصاد الكلي (المحددة أعلاه) حسب سيناريوهات الحالة الأساسية أو التصاعدية أو التنازلية فقط لتحليل الحساسية، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة في إطار المرحلتين الأولى والثانية سوف تتغير على النحو التالي:

٢٠٢٥ التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة التغير في متغيرات الاقتصاد الكلي	الحالة الأساسية	تصاعدي	تنازلي
المرحلة الأولى	-١٠,٢٩٪	-٣٣,١٠٪	+٤٦,٨٣٪
المرحلة الثانية	-١,٢٠٪	-٥,٢٣٪	+٦,٨٣٪

٢٠٢٤ التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة التغير في متغيرات الاقتصاد الكلي	الحالة الأساسية	تصاعدي	تنازلي
المرحلة الأولى	-١٢,٥٣٪	-٢٩,٢٦٪	+٤٩,٥١٪
المرحلة الثانية	-٠,٩٢٪	-٩,٣٤٪	+٩,٦٠٪

لم يكن هناك أي تأثير حساسية جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة.

تحديد مرحلة الانخفاض في القيمة

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي تحدث على مدى العمر المتوقع بين تاريخ التقرير وتاريخ الاعتراف المبدئي. وتضع المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري لهذا الغرض. ويشمل ذلك المعلومات الكمية والنوعية. علاوة على ذلك، يتم تضمين المعلومات / المتغيرات الاقتصادية التطلعية عند تحديد احتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر لمدة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر. تختلف هذه الافتراضات حسب القطاعات ونوع المنتج. علاوة على ذلك، يتم مراقبة ومراجعة الافتراضات التي يقوم عليها حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل كيفية تغير آجال استحقاق احتمالية التعثر وقيم الضمانات وغير ذلك، بشكل دوري من خلال قسم المخاطر وقسم الائتمان.

يتم ترحيل التعرض على مستوى مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة في حال تدهور جودة الأصل. إذا تحسنت جودة الأصل في فترة لاحقة وتم عكس أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان تم تقييمها سابقاً منذ نشأتها، فإن مخصصات الانخفاض في القيمة تنتقل من مرحلة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إلى مرحلة الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. أما التعرضات التي لم تتدهور جوهرياً منذ نشأتها، أو في حال ظل التدهور ضمن منهجية خفض التصنيف لدى المجموعة، أو التي تأخر سدادها لأقل من ٣٠ يوماً بعد استحقاقها أو لمدة معادلة، فتعتبر أنّها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. وتستند مخصصات الانخفاض في قيمة هذه الموجودات المالية إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. عندما يكون الأصل غير قابل للتحصيل، يتم حذفه مقابل الخسارة الائتمانية المتوقعة ذات الصلة. ويتم حذف هذه الموجودات بعد الانتهاء من تنفيذ كافة الإجراءات اللازمة وتحديد قيمة الخسارة. يتم الاعتراف بالاستردادات اللاحقة للمبالغ المحذوفة سابقاً كإيرادات تشغيلية أخرى في بيان الدخل الموحد. وتقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على التعرض قد زادت جوهرياً على أساس فردي أو جماعي. لأغراض التقييم الجماعي للانخفاض في القيمة، يتم تصنيف الأدوات المالية في مجموعات على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة، مع الأخذ في الاعتبار نوع الأداة، وتصنيفات مخاطر الائتمان، وتاريخ الاعتراف المبدئي، والمدة المتبقية حتى الاستحقاق، والقطاع، والموقع الجغرافي للمقترض وعوامل أخرى ذات صلة.

في حالة أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يستند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة أيضاً إلى النهج المكون من ثلاث مراحل كما هو مطبق على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.

تضمن المجموعة أن يعكس تصنيف المخاطر للمدين مخاطر الائتمان الخاصة به بشكل صحيح. لدى بنك الفجيرة الوطني آلية قوية لإشارات الإنذار المبكر لضمان تسليط الضوء على تدهور مخاطر الائتمان قبل حدوث التعثر. يتم ذلك من خلال المراقبة عن كثب لإشارات الإنذار المبكر الرئيسية مثل الزيادات والمستحقات التي تأخر سدادها وحالات التخلف عن صرف الشيكات / السداد وردود الفعل في السوق الخارجية والتصنيفات الائتمانية وانتهاكات العهود / الشروط وضعف البيانات المالية. تتطلب سياسة الائتمان لدى البنك تقديم استبيان الإنذار المبكر، إذا تم تحديد مواطن الضعف الائتمانية.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بالأدوات المالية بما يتماشى مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وإرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مع الأخذ في الاعتبار العوامل النوعية والكمية التالية:

العوامل الكمية

المرحلة	محفظة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات	محفظة الأفراد	محفظة المبالغ المستحقة من البنوك والاستثمارات
الأولى إلى الثانية	• انخفاض التصنيف وفقاً للمعايير المُحدّدة داخلياً عن التصنيف المحدد عند الاعتراف المبدئي • محفظة معاد هيكلتها • التأخر في السداد من ٣١ – ٨٩ يوماً • تسهيل ائتماني خاضع لثلاثة تأجيلات أو أكثر من تاريخ استحقاق الأقساط خلال فترة متصلة مدتها ٢٤ شهراً	• محفظة معاد هيكلتها • التأخر في السداد من ٣١ – ٨٩ يوماً	التصنيف الائتماني من Caa1 إلى Caa3 يُدرج في المرحلة الثانية
الأولى إلى الثالثة الثانية إلى الثالثة	• محفظة تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية • التأخر في السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر		التصنيف الائتماني من Ca وأقل يُدرج في المرحلة الثالثة

كما تأخذ المجموعة في الاعتبار المتطلبات التنظيمية ذات الصلة، في سياق مواءمة تلك المتطلبات مع معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، عند تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالتعرضات المُدرجة ضمن المرحلة الثالثة.

العوامل النوعية

بالنسبة لمحفظة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، إذا استوفى المقترض و/أو الأداة معياراً أو أكثر من المعايير التالية:

- الزيادة الجوهرية في فروق الائتمان
- التغيرات السلبية الجوهرية في ظروف العمل والظروف المالية و/ أو الظروف الاقتصادية التي يمارس فيها المقترض عمله
- الإمهال أو إعادة الهيكلة الفعلية والمتوقعة
- التغير الجوهري في قيمة الضمان (للتسهيلات المضمونة فقط) الذي يؤدي إلى زيادة متوقعة في مخاطر التعثر
- بوادر مبكرة على مشكلات في التدفقات النقدية / السيولة مثل التأخر في خدمة الدائنين التجاريين / القروض

بالنسبة لمحفظة الأفراد، إذا كان المقترض يستوفي معياراً أو أكثر من المعايير التالية:

- الإمهال قصير الأجل
- إلغاء الخصم المباشر
- تمديد الشروط الممنوحة

تتولى فرق مستقلة للمخاطر والائتمان مراقبة المعايير المستخدمة في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من ملاءمتها.

معايير التصحيح – الحركة التصاعدية في مرحلة الخسائر الائتمانية المتوقعة

تتوافق معايير التصحيح مع إرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الصادرة بشأن معايير إدارة مخاطر الائتمان، ويتم مراعاة معايير التصحيح بناءً على مجموعة العوامل النوعية التالية:

- حركة التأخر في السداد / وتيرة السداد
- فترة الاختبار
- الحركة التصاعدية لدرجات التصنيف

من المرحلة الثانية (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر) إلى المرحلة الأولى (الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً)

- في حالة وجود دليل على حدوث انخفاض جوهري في مخاطر الائتمان، تتم مراقبة الأدوات المالية خلال فترة تجريبية، بما يتماشى مع معايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، للتأكد مما إذا كانت مخاطر التعثر قد انخفضت بشكل كاف قبل رفع تصنيف هذه التعرضات من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى.
- تتوافق الحركة التصاعدية لتصنيفات المخاطر مع المعايير المحددة داخلياً، و/أو
- تتماشى دفعات سداد المبلغ الأصلي و/أو الفائدة و/أو الربح مع اتفاقية التسهيلات ذات الصلة على النحو المنصوص عليه في معايير إدارة مخاطر الائتمان.

من المرحلة الثالثة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – المعرَّضة للانخفاض في القيمة الائتمانية) إلى المرحلة الثانية (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – غير المعرَّضة للانخفاض في القيمة الائتمانية)

- في حالة وجود دليل على حدوث انخفاض جوهري في مخاطر الائتمان، تتم مراقبة الأدوات المالية خلال فترة تجريبية، بما يتماشى مع معايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، للتأكد مما إذا كانت مخاطر التعثر قد انخفضت بشكل كاف قبل رفع تصنيف هذه التعرضات من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية.
- تتوافق الحركة التصاعدية لتصنيفات المخاطر مع المعايير المحددة داخلياً، و/أو
- تتماشى دفعات سداد المبلغ الأصلي و/أو الفائدة / الربح مع اتفاقية التسهيلات ذات الصلة على النحو المنصوص عليه في معايير إدارة مخاطر الائتمان.

لا يمكن رفع تصنيف التعرض من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الأولى مباشرةً ويجب رفع تصنيفه إلى المرحلة الثانية مبدئياً قبل رفع تصنيفه إلى المرحلة الأولى بناءً على المعايير المذكورة أعلاه.

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو عندما تقوم بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها تحويل كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل فعلي أو لا تقوم المجموعة بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر أو مزايا الملكية بشكل فعلي ولا تحتفظ بسيطرتها على الأصل المالي.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الأصل الذي تم إلغاء الاعتراف به) ومجموع (١) المبلغ المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصاً أي التزام جديد مفترض) و(٢) أي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ضمن الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بأي حصة في الموجودات المالية المحولة المؤهلة لإلغاء الاعتراف التي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كأصل أو التزام منفصل.

تُبرم المجموعة معاملاتٍ تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد الخاص بها ولكنها تحتفظ إما بجميع أو معظم المخاطر والمزايا الجوهرية للموجودات المحولة أو جزء منها. في مثل هذه الحالات، لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة. ومن الأمثلة على هذه المعاملات اتفاقيات إعادة الشراء.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة بجميع مخاطر ومزايا الملكية لأي أصل مالي ولا تحوّلها بشكل جوهري، ولكنها تظل محتفظة بالسيطرة على الأصل المالي، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل بقدر استمرار مشاركتها التي تتحدد بناء على حجم تعرّضها للتغيرات في قيمة الأصل المحوّل.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم الإعفاء من التزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاؤها.

مبادئ قياس القيمة العادلة

يتم تعريف القيمة العادلة بأنها السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل الالتزام بموجب معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

تستند القيمة العادلة للأداة المالية، إن توفرت، إلى أسعار السوق المعلنة في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق سوقاً نشطة في حال كانت الأسعار المعلنة متاحة بسهولة وبصورة منتظمة وتمثل معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بانتظام على أساس المعاملات السارية في السوق. وفي حال عدم توفر أسعار سوق معلنة أو إذا كانت سوق الأداة المالية غير نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم. تشمل أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفقات النقدية المخصومة والمقارنة مع أدوات مماثلة توجد لها أسعار سوقية ملحوظة. وفيما يتعلق بالاستثمارات الخاضعة لإدارة مديري الصناديق الخارجيين، تُحدد القيمة العادلة من قبل مديري الصناديق الخارجيين وذلك على أساس القيمة السوقية للاستثمارات الأساسية لكل صندوق. وفيما يتعلق بالاستثمارات الأخرى، يتم تحديد تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار معاملات السوق الأخيرة التي تشمل استثمارات مماثلة، أو بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
(هـ) الأدوات المالية (تابع)

في حال استخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة، تستند التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى أفضل تقديرات للإدارة ويكون معدل الخصم هو معدل السوق ذي الصلة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد للأداة ذات الشروط والأحكام المماثلة.

تعكس القيم العادلة مخاطر الائتمان للأداة وتشمل التعديلات لمراعاة مخاطر الائتمان والأطراف المقابلة للمجموعة، عند الاقتضاء. يتم تعديل تقديرات القيمة العادلة التي تم الحصول عليها من النماذج حسب العوامل الأخرى، مثل مخاطر السيولة أو عدم اليقين حول هذه النماذج إلى الحد الذي تعتقد المجموعة بموجبه بأن أي طرف آخر مشارك في السوق سيأخذ ذلك بعين الاعتبار عند تسعير المعاملة.

يتم تقدير القيمة العادلة للمشتقات غير المتداولة في سوق المال بالمبلغ الذي ستقبضه المجموعة أو تدفعه لإنهاء العقد في تاريخ البيانات المالية الموحدة، أو بيان المركز المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف السوق الحالية والجدارة الائتمانية الحالية للطرف المقابل.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تقيس المجموعة القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة المبين أدناه الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء عمليات القياس:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأدوات المتطابقة. يتم اعتبار الأداة المالية على أنها مدرجة في سوق نشطة في حال كانت الأسعار المعلنة جاهزة ومتاحة بانتظام من أسواق المال أو التجار أو الوسطاء أو قطاع العمل أو المجموعة أو خدمات التسعير أو الجهات الرقابية وأن تمثل تلك الأسعار معاملات سوق فعلية ودائمة التكرار على أساس تجاري بحت.
- المستوى الثاني: أساليب التقييم التي تستند إلى معطيات جديرة بالملاحظة، إما بطريقة مباشرة (وهي الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار). تشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المعلنة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة أو الأسعار المعلنة للأدوات المطابقة أو المماثلة أو أساليب التقييم الأخرى، حيث تكون كافة المعطيات الهامة جديرة بالملاحظة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.
- المستوى الثالث: أساليب التقييم التي تستخدم فيها معطيات هامة غير جديرة بالملاحظة. تشمل هذه الفئة كافة الأدوات التي تشمل أساليب تقييمها معطيات مستندة إلى بيانات جديرة بالملاحظة، ويكون للمعطيات غير الجديرة بالملاحظة تأثير جوهري على عملية تقييم الأداة. تشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها استناداً إلى الأسعار المعلنة للأدوات المماثلة حيث يقتضي الأمر القيام بتعديلات أو افتراضات هامة غير جديرة بالملاحظة لكي تعكس الفروق بين الأدوات.

وفقاً لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ "قياس القيمة العادلة"، أفصحت المجموعة عن المعلومات ذات الصلة في الإيضاح رقم ٦-٢.

(و) المشتقات

الأداة المالية المشتقة هي عبارة عن عقد مالي بين طرفين وتعتمد مدفوعاته على الحركات في سعر أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو سعر مرجعي أو مؤشر.

يُعترف بالأدوات المالية المشتقة مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ المتاجرة، ويُعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم تسجيل جميع المشتقات بقيمها العادلة كموجودات متى كانت القيم العادلة موجبة (أرباح غير محققة) وكمطلوبات متى كانت القيمة العادلة سالبة (خسائر غير محققة). لا تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المشتقة الناشئة عن المعاملات المختلفة إلا إذا كانت المعاملات مبرمة مع نفس الطرف المقابل مع وجود حق قانوني بإجراء المقاصة ويكون هناك نية لدى الأطراف بتسوية التدفقات النقدية على أساس الصافي.

يتم تحديد القيم العادلة المشتقة من الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة متى كان ذلك متاحاً. وإذا لم تتوفر سوق نشطة للأداة، فإن القيمة العادلة تشتق من أسعار عناصر الأداة المشتقة باستخدام نماذج تسعير أو تقييم مناسبة.

تتوقف طريقة الاعتراف بأرباح وخسائر القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقات محتفظ بها بغرض المتاجرة أو مصنفة باعتبارها أدوات تحوط، فإن كانت مصنفة ضمن أدوات التحوط، يؤخذ بالاعتبار طبيعة المخاطر التي يجري التحوط لها.

قد يتم تضمين المشتقات في اتفاق تعاقدي آخر ("العقد الأساسي"). وتقوم المجموعة باحتساب المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة بصورة منفصلة عن العقد الأساسي عندما يكون العقد الأساسي غير مسجل بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ولا ترتبط خصائص المشتقات الضمنية ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

محاسبة التحوّط

إن المشتقات المصنفة كتحوطات تصنّف إما: (١) كتحوطات ضد التغيّر في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو الالتزامات الثابتة ("تحوطات القيمة العادلة")؛ أو (٢) كتحوطات ضد التقلب في التدفقات النقدية المستقبلية العائدة إلى مخاطر معينة مرتبطة بالموجودات أو المطلوبات المعترف بها، أو إلى معاملة متوقعة تتزايد فرص حدوثها بحيث يمكن أن تؤثر على صافي الدخل المستقبلي المعلن ("تحوطات التدفقات النقدية")؛ أو (٣) كتحوط ضد صافي الاستثمار في عملية أجنبية ("تحوطات صافي الاستثمار"). يتم تطبيق محاسبة التحوط على المشتقات المصنفة بهذه الطريقة بشرط استيفاء معايير معينة.

عند بدء علاقة التحوط، من أجل تصنيفها طبقاً لمحاسبة التحوط، تقوم المجموعة بتوثيق العلاقة بين أدوات التحوط والبنود المتحوطة، وكذلك هدف المجموعة من إدارة المخاطر واستراتيجيتها في تنفيذ التحوط. كما تُعد المجموعة تقييماً موثقاً، في بداية التحوط وعلى أساس مستمر، حول ما إذا كانت أدوات التحوط، وبشكلٍ أساسي المشتقات، المستخدمة في معاملات التحوط تتسم بفعالية كبيرة في مقاصة التغيرات العائدة إلى المخاطر المتحوطة في القيم العادلة أو التدفقات النقدية للبنود المتحوطة.

تحوطات التدفقات النقدية

إن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة والمؤهلة كتحوطات للتدفقات النقدية يتم الاعتراف به ضمن الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعه في حقوق الملكية. ويُعترف بالأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال مباشرة ضمن بيان الدخل الموحد. ويُعاد تصنيف المبالغ المتراكمة في حقوق الملكية من الدخل الشامل الآخر وتحويلها إلى بيان الدخل الموحد في الفترات التي يؤثر فيها البند المتحوط على الربح أو الخسارة، وذلك ضمن نفس البند في بيان الدخل الموحد الذي يتم فيه الاعتراف بالبند المتحوط. ومع ذلك، عندما تؤدي المعاملة المتوقعة التي تم التحوط ضدها إلى الاعتراف بأصل غير مالي أو التزام غير مالي، فإنه يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المؤجلة سابقاً ضمن حقوق الملكية من حقوق الملكية وتُدرج ضمن القياس المبدئي لتكلفة الأصل أو الالتزام غير المالي. يتم إيقاف محاسبة التحوط عندما تقوم المجموعة بإلغاء علاقة التحوط أو عندما ينقضي أجل أداة التحوط أو يتم بيعها أو إلغاؤها أو تنفيذها أو عندما لا يفي التحوط بمعايير محاسبة التحوط. إن أي أرباح أو خسائر متراكمة معترف بها ضمن حقوق الملكية تظل في حقوق الملكية حتى يتم الاعتراف بالمعاملة المتوقعة، في حالة الأصل أو الالتزام غير المالي، أو حتى تؤثر المعاملة المتوقعة على بيان الدخل الموحد. إذا لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن حقوق الملكية يتم نقلها على الفور من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد.

اختبار فعالية التحوط

لاستيفاء شروط محاسبة التحوط، تشترط المجموعة في بداية عملية التحوط وخلال دورة حياتها ضرورة وجود توقعات بفعالية مرتفعة في كل عملية تحوط وثبوت فعاليتها الحقيقية على أساسٍ مستمر.

تحدد وثائق علاقة التحوط كيفية تقييم فعالية التحوط. يعتمد الأسلوب الذي تستخدمه المجموعة لتقييم فعالية التحوط على استراتيجية إدارة المخاطر.

ولتحقيق الفعالية المتوقعة، لابد أن تكون هناك توقعات بفعالية مرتفعة لأداة التحوط في تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية العائدة إلى المخاطر المتحوطة في الفترة التي يتم فيها تحديد التحوط. ويتم الاعتراف بعدم فعالية التحوط في بيان الدخل الموحد.

المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التحوط

يتم الاعتراف بجميع الأرباح والخسائر الناجمة عن التغيرات في القيم العادلة للمشتقات التي لا تؤهل لمحاسبة التحوط على الفور ضمن بيان الدخل الموحد.

الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض المتاجرة

تتعلق أنشطة متاجرة المشتقات للبنك بالتعاملات مع العملاء والتي يتم تعويضها عادة بمعاملات مع أطراف مقابلة أخرى. يجوز للبنك أيضا اتخاذ مواقف بناءً على التوقعات بالربح من الحركات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات.

الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التحوط

يستخدم البنك المشتقات لأغراض التحوط الاقتصادي كجزء من إدارة موجوداته ومطلوباته من أجل تقليل تعرضه لمخاطر السوق، وذلك من خلال التحوط من أدوات مالية معينة ومحافظ الأدوات المالية ذات السعر الثابت والمعاملات المتوقعة، بالإضافة إلى التحوط من إجمالي تعرضات المركز المالي. يطبق البنك، حيثما أمكن، محاسبة التحوط.

العقود الآجلة والعقود المستقبلية

العقود الآجلة والعقود المستقبلية هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع أداة مالية معينة بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة يتم تداولها خارج سوق المال. أما العقود المستقبلية، التي تشمل العقود المستقبلية للسلع، فتتداول وفقاً لمبالغ نمطية في الأسواق الرئيسية الخاضعة للرقابة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي.

تتمثل الفروق الرئيسية في المخاطر المرتبطة بالعقود الآجلة والعقود المستقبلية في مخاطر الائتمان والسيولة. لدى البنك تعرض ائتماني للأطراف المقابلة للعقود الآجلة. وتُعدّ مخاطر الائتمان المتعلقة بالعقود المستقبلية منخفضة للغاية لأن متطلبات الهامش النقدي للمقايضة تُساعد على ضمان الوفاء بهذه العقود دائماً. عادةً ما يتم تسوية العقود الآجلة على أساس إجمالي، وبالتالي تعتبر ذات مخاطر سيولة أعلى من العقود المستقبلية التي يتم تسويتها على أساس الصافي، ما لم يتم اختيارها للتنفيذ عن طريق التسليم. ينتج عن كلا النوعين من العقود التعرض لمخاطر السوق.

عقود المقايضة

عقود المقايضة هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل أنماط السداد مع مرور الوقت بناءً على مبالغ اسمية محددة متعلقة بالتحركات في مؤشر أساسي معين مثل سعر الفائدة أو سعر العملة الأجنبية أو مؤشر الأسهم.

تتعلق عقود مقايضة أسعار الفائدة بعقود أبرمها البنك مع أطراف مقابلة أخرى (عملاء ومؤسسات مالية) يقوم البنك بموجبها بتلقي أو دفع سعر فائدة متغير، على التوالي، مقابل دفع أو استلام سعر فائدة ثابت. وغالباً ما يتم إجراء مقاصة على تدفقات الدفعات مع بعضها البعض مع قيام أحد الأطراف بدفع الفرق إلى الطرف الآخر.

وبموجب عقد مقايضة العملات (المدرج ضمن عقود صرف العملات الأجنبية)، يدفع البنك مبلغاً محدداً بعملة واحدة ويتلقى مبلغاً محدداً بعملة أخرى. ويتم تسوية معظم عقود مقايضة العملات على أساس الإجمالي.

بغض النظر عما إذا كان يتم تسوية عقود المقايضة من خلال غرف المقاصة أو مباشرة مع الأطراف المقابلة، فإن معظم عقود المقايضة مضمونة بالكامل وتتطلب تسوية يومية للهامش. تُقلّل هذه الممارسة بشكل كبير من مخاطر الائتمان لدى البنك ولكنها تتطلب إدارة سيولة أكثر دقة ممّا لو لم يتم تقديم ضمانات للمراكز.

عقود الخيارات

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تنقل الحق، وليس الالتزام، للمشتري لشراء أو بيع قيمة محددة من الأداة المالية بسعر ثابت إما في تاريخ مستقبلي ثابت أو في أي وقت خلال فترة محددة.

يقوم البنك بشراء وبيع عقود الخيارات من خلال الأسواق الرئيسية الخاضعة للرقابة والأسواق خارج سوق المال. توفر عقود الخيارات التي يشتريها البنك الفرصة لشراء (خيارات الشراء) أو بيع (خيارات البيع) الأصل الأساسي بالقيمة المتفق عليها إما عند أو قبل انتهاء صلاحية عقود الخيارات. ويتعرض البنك لمخاطر الائتمان على عقود الخيارات المشتراة فقط بمقدار قيمها الدفترية، والتي تمثل قيمها العادلة.

توفر عقود الخيارات المكتتبة (المبيعة) من قبل البنك للمشتري فرصة لشراء الأصل الأساسي من البنك أو بيعه له بالقيمة المتفق عليها إما عند أو قبل انتهاء صلاحية عقود الخيارات. تمثل هذه الأدوات مخاطر سوقية أعلى من عقود الخيارات المشتراة.

(ز) التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يقتضي من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف.

تستند هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عوامل عدة تنطوي على درجات متفاوتة من الأحكام وعدم اليقين، وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية مؤدية إلى تغيرات مستقبلية في هذه التقديرات. تدعم هذه الإفصاحات التوضيحات على إدارة المخاطر المالية المبينة في الإيضاح رقم ٥.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
(ز) التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة (تابع)

وعلى وجه التحديد، يتطلب من الإدارة وضع أحكام هامة فيما يتعلق بما يلي:

- خسائر الانخفاض في قيمة القروض والمستحقات.
- قياس القيمة العادلة لمحفظة الاستثمارات.
- تقييم الأدوات المالية المشتقة.
- تصنيف الأوراق المالية للشق الأول الإضافي من رأس المال كحقوق ملكية. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (١٩) لمزيدٍ من التفاصيل.

ترد تفاصيل مبادئ قياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة في الإيضاح رقم ٤ (هـ) حول هذه البيانات المالية الموحدة.

تقييم وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة أحكاماً وتقديرات وافتراضات محاسبية هامة. ويشمل ذلك الأحكام الهامة المتعلقة بتحديد تأثير سيناريوهات الاقتصاد الكلي على الخسائر الائتمانية المتوقعة.

أدرجت المجموعة أحدث مدخلات الاقتصاد الكلي المتاحة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعكس التغير في توقعات الاقتصاد الكلي، مع مزيد من التفاصيل في الإيضاحين رقم ٤ (هـ) وه (ج) حول هذه البيانات المالية الموحدة.

(ح) المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية

يُعترف بالمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة وتُقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تقييم الانخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية وفقًا لما هو مُبين في السياسة المحاسبية للأدوات المالية في الإيضاح رقم ٤ (هـ).

(ط) الموجودات المعاد تملكها

قد يتم الحصول على ضمانات عقارية وضمانات أخرى نتيجة لتسوية بعض القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي، ويتم تسجيلها كموجودات محتفظ بها للبيع، ويتم بيانها ضمن بند "موجودات أخرى". يتم تسجيل الموجودات المستحوذ عليها بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو بالقيمة الدفترية للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي (صافية من مخصص الانخفاض في القيمة)، أيهما أقل، في تاريخ المقايضة. لا يتم احتساب الاستهلاك على الموجودات المحتفظ بها للبيع. ويتم تسجيل أي تخفيض لاحق يتعلق بالموجودات المستحوذ عليها وصولًا إلى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع باعتباره خسارة انخفاض في القيمة، ويُدرَج في بيان الدخل الموحد. ويتم الاعتراف بأي زيادة لاحقة في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه هذه الزيادة خسارة الانخفاض في القيمة المتراكمة، في بيان الدخل الموحد. تتماشى سياسة بيع الضمانات لدى المجموعة مع المتطلبات القانونية ذات العلاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

(ي) الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة (البرمجيات) والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز والاستهلاك والإطفاء

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. وتشمل التكلفة النفقات العائدة مباشرةً إلى الاستحواذ على الموجودات. يتم الاعتراف بتكلفة استبدال بند من بنود الممتلكات والمعدات في القيمة الدفترية لهذا البند إذا كان من المرجح أن تتدفق للمجموعة منافع اقتصادية مستقبلية عن هذا الجزء ويكون بالإمكان قياس تكلفته بصورة موثوقة. ويُحمّل الاستهلاك على بيان الدخل الموحد على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات. ولا يُحتسب استهلاك على الأراضي بنظام التملك الحر.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، فقط عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى المجموعة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق به.

يُلغى الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي عنصر محتسب كأصل منفصل عند استبداله، ويتم تحميل جميع تكاليف أعمال التصليح والصيانة الأخرى على الربح أو الخسارة خلال فترة التقرير المتكبدة فيها.

عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته التقديرية القابلة للاسترداد، يتم تخفيضها مباشرةً إلى القيمة القابلة للاسترداد. ويُعترف بالأرباح والخسائر من الاستبعاد في بيان الدخل الموحد.

موجودات غير ملموسة (البرمجيات)

البرمجيات التي اقتنتها المجموعة يتم اظهارها بسعر التكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. تمثل تكلفة البرمجيات التكاليف المتكبدة للاستحواذ على البرمجيات وتهيئتها للاستخدام.

يتم الاعتراف بالإطفاء في بيان الدخل الموحد على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للبرنامج اعتباراً من تاريخ توفره للاستخدام.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة لأنواع مختلفة من الموجودات:

فئة الأصل	العمر الإنتاجي المقدر
مباني	٢٠ إلى ٤٠ سنة
تحسينات على عقار مستأجر	مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي، أيّهما أقصر
أثاث ومعدات	٥ سنوات
مركبات	٣ سنوات
برمجيات	٧ سنوات

يُعاد تقييم العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في تاريخ كل تقرير.

أعمال رأسمالية قيد الإنجاز

يتم بيان الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة وتحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة لها عندما تكون جاهزة للاستخدام، ويتم استهلاكها وفقاً للسياسة المحاسبية لدى المجموعة.

(ك) المنح الحكومية

تُسجَّل الأرض الممنوحة من قبل حكومة الفجيرة بالقيمة الاسمية.

(ل) المبالغ المستحقة إلى البنوك والقروض لأجل وودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء

تُقاس المبالغ المستحقة إلى البنوك والقروض لأجل وودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات العائدة إليها مباشرة، وتُقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء الحالات التي تختار فيها المجموعة تحمّل المطلوبات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد. وتُحتسب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على التسوية.

(م) اتفاقيات إعادة الشراء

لا يُلغى الاعتراف بالأوراق المالية المبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من بيان المركز المالي حيث يحتفظ البنك بجميع مخاطر ومزايا الملكية بصورة جوهرية. ويُعترف بالنقد المقابل المستلم في بيان المركز المالي الموحد كأصل مع التزام مقابل بإعادته، بما في ذلك الفائدة المستحقة كالتزام ضمن الضمانات النقدية على الأوراق المالية المقترضة واتفاقيات إعادة الشراء، مما يُبيّن الجوهر الاقتصادي للمعاملة كقرض إلى البنك. ويُعامل الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فائدة ويستحق على مدى فترة الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

(ن) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص ما عندما يترتب على المجموعة نتيجة لحدث سابق التزام قانوني أو ضمني حالٍ يمكن تقديره بصورة موثوقة ويكون من المحتمل أن يستدعي الأمر تكبد منافع اقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال. وعند الضرورة، المخاطر المتعلقة بالالتزام.

(س) الضمانات

الضمانات هي عقود تلزم المجموعة بدفع مبالغ محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب إخفاق مدين ما في سداد الدفعات أو تقديم الخدمة المتفق عليها عند استحقاقها، وذلك وفقاً لشروط الدين.

تقاس عقود الضمان المالي الصادرة مبدئيًا بالقيمة العادلة ولاحقاً بالقيمة الأعلى من بين:

- مبلغ مخصص الخسارة.
- العلاوة المقبوضة عند الاعتراف المبدئي ناقصاً الإيرادات المعترف بها وفقاً لمبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥.

(ع) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم رصد مخصص، وفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، لمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين وفقاً لأحكام قانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ المركز المالي مع الإفصاح عن المخصص الناشئ تحت بند "مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين ومكافآت أخرى طويلة الأجل" في بيان المركز المالي الموحد. تدفع المجموعة مساهماتها المتعلقة بالمواطنين الإماراتيين بموجب قانون معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة ولا يوجد أي التزام إضافي.

(ف) إيرادات ومصاريف الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الفوائد لكافة الأدوات المالية التي تحمل فائدة في بيان الدخل الموحد على أساس الاستحقاق باستخدام معدلات الفائدة الفعلية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية المتعلقة بها.

معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة والدفعات المكتسبة أو المسددة على موجودات أو مطلوبات مالية على مدى عمرها المتوقع أو، حسب الاقتضاء، على مدى فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. يتحدد معدل الفائدة الفعلي عند الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات المالية ولا يتم تعديله لاحقاً ما لم يُعاد تسعيره.

تقوم المجموعة عند احتساب معدلات الفائدة الفعلية بتقدير التدفقات النقدية مع مراعاة كافة الشروط التعاقدية للأدوات المالية دون الأخذ بالاعتبار الخسائر الائتمانية المستقبلية. يشتمل حساب معدل الفائدة الفعلي على كافة المبالغ المدفوعة أو المقبوضة بواسطة المجموعة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، بما في ذلك تكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى.

تتبع إيرادات / مصاريف الفوائد المستحقة على الموجودات / المطلوبات المرتبطة بمؤشرات المعدلات الخالية من المخاطر أعراف السوق القياسية المتعلقة بالمعدلات الخالية من المخاطر ذات الصلة.

(ص) صافي إيرادات الرسوم والعمولات

تحقق المجموعة إيراداتها من الرسوم والعمولات من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات التي تقدمها لعملائها. ويمكن تقسيم إيرادات الرسوم بشكل رئيسي إلى فئتين كما يلي:

(١) إيرادات الرسوم المحققة من الخدمات المقدمة على مدى فترة زمنية معينة

يتم إدراج إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي على الأصل أو الالتزام المالي عند قياس معدل الفائدة الفعلي.

(٢) إيرادات الرسوم المحققة من تقديم خدمات المعاملات

يتم الاعتراف بالإيرادات المحققة والمصاريف المتكبدة للرسوم والعمولات الناتجة من تقديم الخدمات كإيرادات ومصاريف عند تقديم الخدمات.

(ق) إيرادات صرف العملات الأجنبية والمشتقات والإيرادات من الاستثمارات والأدوات الإسلامية

تشمل إيرادات صرف العملات الأجنبية والمشتقات والإيرادات من الاستثمارات والأدوات الإسلامية الإيرادات من المتاجرة. ويُعترف بالأرباح والخسائر من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الدخل الموحد.

(ر) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت حق المجموعة في استلام دفعات الأرباح.

(ش) النقد وما في حكمه

لأغراض بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد في الصندوق والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (باستثناء الاحتياطي النظامي) والأرصدة الأخرى المستحقة من البنوك (باستثناء الكمبيالات المخصومة) في غضون ثلاثة أشهر. يُدرَج النقد وما في حكمه بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد. وتتضمن الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي شهادات الإيداع. وفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن إصدار شهادات الإيداع الصادرة عن المصرف

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
(ش) النقد وما في حكمه (تابع)

المركزي، يمكن للبنك إبرام اتفاقيات إعادة شراء للحصول على سيولة قصيرة الأجل.

وفقاً للوائح دولة الإمارات العربية المتحدة، يُسمح للبنك بسحب أرصدته المحتفظ بها في الحساب الاحتياطي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مع التأكد من أنه يستوفي متطلبات الاحتياطي على مدى فترة ١٤ يوماً.

(ت) العملات الأجنبية

تُدرَج المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ استحقاق المعاملات. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بسعر الصرف السائد بتاريخ التقرير. ويُعترف بالأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية، والمُدرجة بالتكلفة التاريخية، بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة إلى الدرهم الإماراتي بمتوسط سعر الصرف السائد في السوق في تواريخ استحقاق العقود والسائد بتاريخ التقرير. ويُعترف بالأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

(ث) تقارير القطاعات

القطاع التشغيلي هو أحد مكونات المجموعة الذي يزاول أنشطة تجارية يمكن من خلالها أن يحقق إيرادات ويتكبد مصاريف، بما في ذلك الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع أي مكونات أخرى لدى المجموعة. تتم مراجعة النتائج التشغيلية لكل قطاع تشغيلي بشكلٍ منتظم من قبل الرئيس التنفيذي (المُشار إليه باسم "المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية") لاتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها، والتي تتوفر عنها معلومات مالية منفصلة.

(خ) المقاصة

لا تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد إلا عندما يكون لدى المجموعة حق قانوني بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون لديها نية التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام بصورة متزامنة. لا يتم عرض الإيرادات والمصاريف على أساس صافي القيمة إلا عندما تسمح بذلك المعايير الدولية للتقارير المالية / المعايير المحاسبية الدولية أو عندما تتعلق بالأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة كما في نشاط التداول لدى المجموعة.

(ذ) ربحية / (خسارة) السهم

تعرض المجموعة بيانات ربحية / (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. تُحتسب ربحية / خسارة السهم الأساسية بقسمة الأرباح أو الخسائر العائدة إلى المساهمين العاديين لدى المجموعة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. ويتم تحديد ربحية / خسارة السهم المخفضة عن طريق تعديل الأرباح أو الخسائر العائدة إلى المساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة، لبيان آثار جميع الأسهم العادية المحتملة المخفضة.

(ض) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة بتاريخ كل تقرير للتحقق مما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على تعرضها للانخفاض في القيمة. وفي حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد بناءً على القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيّهما أعلى. ويُعترف بالانخفاض في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد.

(أأ) عقود الإيجار

يُقيّم البنك عند بدء العقد ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو يتضمن إيجاراً، أي إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل معين لفترة من الزمن مقابل تعويضٍ ما. وتقوم المجموعة بتطبيق نهج واحد للاعتراف والقياس على جميع عقود الإيجار التي تكون المستأجر فيها باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار التي تتضمن موجودات منخفضة القيمة. وتعترف المجموعة بمطلوبات الإيجار لتقوم بتسديد دفعات الإيجار وموجودات حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

موجودات حق الاستخدام

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، عندما يصبح الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). وتُقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة، ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، وتُعدَّل لأي عملية إعادة قياس لمطلوبات الإيجار. تشتمل تكلفة موجودات حق الاستخدام على قيمة مطلوبات الإيجار المعترف بها، والتكاليف المباشرة المبدئية التي تم تكبدها ودفعات الإيجار التي تم إجراؤها في أو قبل تاريخ البدء، ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. ما لم تكن المجموعة على يقين معقول من الحصول على ملكية الأصل المؤجر في نهاية مدة عقد الإيجار، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدّر أو مدة عقد الإيجار، أيّهما أقصر. وتخضع موجودات حق الاستخدام إلى الانخفاض في القيمة.

مطلوبات الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تعترف المجموعة بمطلوبات الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المدفوعة خلال مدة عقد الإيجار. وتتضمن دفعات الإيجار سعر ممارسة خيار شراء معين الذي من المؤكد أن تمارسه المجموعة ودفعات غرامات فسخ عقد الإيجار، إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس أن المجموعة تمارس خيار الفسخ. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على المؤشر أو المعدل على أنها مصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الحالة التي تؤدي إلى السداد.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض المتزايد في تاريخ بدء عقد الإيجار. بعد تاريخ البدء، يزيد مبلغ مطلوبات الإيجار ليعكس تراكم الفائدة ويُخفّض بدفعات الإيجار المسددة. إضافة إلى ذلك، تتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في دفعات الإيجار الثابتة الضمنية أو تغيير في التقييم لشراء الأصل الأساسي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة

تُطبق المجموعة الإعفاء من الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود إيجارها قصيرة الأجل للممتلكات والمعدات (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها ١٢ شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق إعفاء الاعتراف بالموجودات منخفضة القيمة لعقود إيجار الممتلكات والمعدات التي تُعد منخفضة القيمة. يُعترف بالدفعات على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصاريف على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

تمتلك المجموعة الخيار، بموجب بعض عقود الإيجار لديها، لاستئجار الموجودات لفترة إضافية. وتُطبق المجموعة الحكم في تقييم ما إذا كان من المؤكد على نحوٍ معقولٍ ممارسة خيار التجديد. ويعني ذلك أنه يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تنشئ حافزاً اقتصاديًا لممارسة التجديد. بعد تاريخ البدء، تُعيد المجموعة تقييم مدة عقد الإيجار في حالة وجود حدث كبير أو تغيير في الظروف التي

تقع ضمن نطاق سيطرتها وتؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (على سبيل المثال، تغيير استراتيجية الأعمال).

(أب) القبولات

تنشأ القبولات عندما يترتب على المجموعة التزام غير قابل للإلغاء بسداد دفعات مقابل سندات مقبولة يتم سحبها بموجب الاعتمادات المستندية. تُحدّد القبولات المبلغ المالي والتاريخ والطرف المقابل / المنشأة المستحق لها الدفع. تصبح الأدوات / المستندات بعد القبول التزاماً غير مشروط (سند لأجل أو تعهد سداد مؤجل) لدى المجموعة، وبالتالي يتم الاعتراف بها ضمن المطلوبات المالية في بيان المركز المالي الموحد مع تسجيل الحق التعاقدي المكافئ المتعلق بالتعويض من العميل ضمن الموجودات المالية. تم النظر في القبولات ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ – "الأدوات المالية". وعليه، فقد تمت المحاسبة عن التعهدات المتعلقة بالقبولات كموجودات مالية أو كمطلوبات مالية.

(أج) مستحقات التمويل الإسلامي والأدوات الإسلامية والودائع الإسلامية للعملاء

تمارس المجموعة أنشطة مصرفية إسلامية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال نافذة تسمى "إن بي إف الإسلامي". تم إطلاق العمليات الإسلامية في سنة ٢٠١٤ ويتم احتساب الأدوات الإسلامية المتنوعة المبينة أدناه والإفصاح عنها وعرضها وفقاً لمتطلبات مضمون الأدوات الأساسية ومعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

المرابحة

إن المستحقات من المرابحة هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة غير مدرجة في سوقٍ نشطة. المرابحة هي معاملة بيع يقوم فيها البائع (المجموعة) بتحديد التكلفة الفعلية للأصل الذي عقد النية على بيعه بوضوح للعميل ويبيعه للعميل على أساس التكلفة مضافاً إليها هامش الربح (الربح). وهي في الواقع بيع الأصل مقابل الربح وتتم عادة على أساس السداد المؤجل. ويُعترف بالإيرادات من تمويل المرابحة على أساس متناسب زمنياً خلال مدة عقد المرابحة، باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

الإجارة

تتضمن الإجارة عقداً تقوم بموجبه المجموعة بشراء ومن ثم تأجير بند لعميل مقابل إيجار محدد على مدار فترة محددة. يتم تحديد مدة الإيجار، بالإضافة إلى أساس الإيجار، والاتفاق عليهما مسبقاً. تستحوذ المجموعة على الملكية النفعية للعقار لتأجير حق الانتفاع للعميل.

يُعترف بالإيرادات من تمويل الإجارة على أساسٍ متناسب زمنياً على مدى مدة عقد الإيجار، باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

القرض

القرض هو تحويل لملكية ثروة ملموسة (مال) من عميل إلى المجموعة ويلزم المجموعة بإعادة ثروة مساوية (مال) للعميل عند الطلب أو وفق الشروط المتفق عليها مما يعني أن أصل القرض مستحق الدفع عند الطلب. يستند الحساب الجاري الإسلامي المقدم للعملاء على مفهوم القرض وهو مبلغ خالٍ من الربح مستلم من العميل للمجموعة لا يستحق عليه أي ربح أو أي نوع آخر من العوائد.

الصكوك

الصكوك هي عبارة عن شهادات متساوية القيمة تمثل أسهم غير مجزأة في ملكية الموجودات الملموسة وحقوق الانتفاع والخدمات أو (في ملكية) موجودات مشاريع معينة أو نشاط استثماري خاص. كما أنها عبارة عن شهادات مدعومة بموجودات يحتفظ بها على سبيل الأمانة وتثبت ملكية الأصل أو حق الانتفاع به (الأرباح أو المنافع) وتتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الوعد – منتج تحوط منظم متوافق مع الشريعة الإسلامية

تستند عقود المقايضة الإسلامية إلى الوعد بين طرفين لشراء سلعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بسعر متفق عليه في تاريخ ذي صلة في المستقبل. يكون هذا الوعد مشروطاً بشراء السلعة من خلال تعهد شراء من جانب واحد. يشمل نظام عقود المقايضة الإسلامية مقايضة معدل الربح ومقايضة العملات. بالنسبة لعقود مقايضة معدل الربح، تقوم الأطراف المقابلة عموماً بمبادلة دفعات الأرباح ذات المعدل الثابت أو المتغير من خلال إجراء عملية شراء أو بيع السلعة بموجب "اتفاقية بيع بالمرابحة" باستخدام عملة واحدة.

الوكالة

الوكالة هي عقد بين المجموعة والعميل يقوم العميل (الموكّل) بموجبه بتعيين المجموعة (الوكيل) لاستثمار بعض الأموال وفقاً لشروط وأحكام عقد الوكالة. وتُستخدم الأموال لتحقيق الربح للعميل من خلال الاستثمار في تسهيلات تمويل إسلامي لعملاء المجموعة الآخرين أو الاستثمار في أدوات استثمارية أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يتم دفع الإيرادات المحققة من ودائع وكالة للعملاء وتدرج المجموعة المصاريف المقابلة في بيان الدخل. يتحمل الوكيل أي خسائر نتيجة لسوء التصرف أو الإهمال أو مخالفة شروط وأحكام عقد الوكالة، وخلاف ذلك يتحمله الموكّل.

الاستصناع مع الإجارة الآجلة

يتضمن هيكل الاستصناع مع الإجارة الآجلة اتفاقية توفر للعميل تمويلاً لبناء وإنشاء أصل متوافق مع الشريعة الإسلامية يُؤهّل تنفيذ معاملة إجارة. ويشمل ذلك بشكل عام شرط أن يكون للأصل حق انتفاع محدد وغير قابل للاستهلاك. على الرغم من أن الأصل غير موجود في شكله النهائي عند توقيع العقد، يجب أن يتم وصف التفاصيل والمواصفات الدقيقة للأصل بوضوح في كل من مستندات الاستصناع والإجارة الآجلة.

يُعترف بالإيرادات من الاستصناع مع الإجارة الآجلة على أساسٍ متناسب زمنياً على مدى مدة عقد الإيجار، باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

المضاربة

في المضاربة، يُبرم العميل عقداً مع المجموعة حيث يقوم العميل بصفته رب المال بمنح المجموعة نقداً كرأس مال لأغراض الاستثمار. تسعى المجموعة، بصفتها مضارب، إلى مساعدة العميل في تحقيق أهداف الاستثمار. يُمثّل هذا النوع عقد استثمار مضاربة غير مقيد حيث يُتّخذ قرار الاستثمار وفقاً لتقدير المجموعة بالكامل. وتشتمل جميع الموجودات والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للنافذة الإسلامية على مجمع المضاربة، حيث لا يتم تحميل أي مصاريف على مجمع المضاربة وتتحمل المجموعة كافة المصاريف. سيقوم العميل والمجموعة بعد ذلك بمشاركة الربح (إن وجد) من الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي أجرتها المجموعة على أساس نسبة مشاركة الأرباح المتفق عليها مسبقاً والأوزان المحددة مسبقاً. يتم الإفصاح عن الأوزان ونسبة مشاركة الأرباح المتفق عليها مسبقاً على الموقع الإلكتروني التابع لنافذة إن بي إف الإسلامي.

خوّل صاحب الأموال (العميل) المجموعة بصفتها (مضارب) لمزج رأس مال المضاربة بأموالها الخاصة من حقوق الملكية وأرصدة الحسابات الجارية والحسابات الأخرى التي تعتبر حسابات جارية والحسابات الأخرى المصرح للمجموعة بالاستثمار فيها.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
(أج) مستحقات التمويل الإسلامي والأدوات الإسلامية والودائع الإسلامية للعملاء (تابع)

في حالة فشل الاستثمار بتحقيق إيرادات أو تكبّد خسارة، يتحمل رب المال خسارة الاستثمار، بينما يتحمل المضارب خسارة الجهد والعمالة. لن يكون المضارب مسؤولاً عن الخسائر المالية إلا في حالة الإهمال أو سوء السلوك.

تستحق حصة رب المال من الربح كمصاريف في بيان الدخل الموحد وفقاً للشروط والأحكام المتفق عليها.

(أد) الضريبة

ضريبة دخل الشركات

يتم قياس موجودات ومطلوبات ضريبة دخل الشركات الحالية بالمبلغ المتوقع استرداده أو دفعه إلى السلطات الضريبية. يتم احتساب الضريبة الحالية وفقاً للأنظمة المالية في الدول التي تعمل فيها المجموعة، ويتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة ضمن بيان الربح أو الخسارة. تمثل الضريبة الحالية الضريبة المتوقعة المستحقة على الدخل الخاضع للضريبة للسنة، باستخدام معدلات الضريبة المقررة أو المطبقة فعلياً في تاريخ التقرير، وأي تعديل على الضريبة المستحقة فيما يتعلق بالسنوات السابقة. يختلف الربح الخاضع للضريبة عن الربح المعلن في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد لأنه يستبعد بنوداً من الإيرادات أو المصروفات التي تخضع للضريبة أو قابلة للخصم في سنوات أخرى، كما يستبعد بنوداً لا تكون خاضعة للضريبة أو قابلة للخصم مطلقاً. تقوم الإدارة بشكل دوري بتقييم المواقف المتخذة في الإقرارات الضريبية فيما يتعلق بالمواقف التي تخضع فيها اللوائح الضريبية المعمول بها للتفسير ورصد المخصصات حيثما كان ذلك مناسباً.

يمثل مصروف أو إيراد ضريبة الدخل للفترة الضريبة المستحقة على الدخل الخاضع للضريبة للفترة الحالية، وذلك استناداً إلى معدل ضريبة الدخل المطبق في كل دولة، مع تعديله بالتغيرات في موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة العائدة إلى الفروقات المؤقتة والخسائر الضريبية غير المستخدمة.

الضريبة المؤجلة

يتم احتساب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الميزانية العمومية على الفروق المؤقتة بين الأوعية الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمها الدفترية لأغراض إعداد التقارير المالية في تاريخ التقرير. يتم الاعتراف بمطلوبات الضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، باستثناء ما يلي:

- عندما ينشأ الالتزام الضريبي المؤجل من الاعتراف المبدئي بالشهرة أو الأصل أو الالتزام في معاملة لا تمثل اندماج أعمال، ولا يؤثر على الأرباح المحاسبية أو الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة في وقت المعاملة.
- فيما يتعلق بالفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والحصص في الترتيبات المشتركة، عندما يكون من الممكن التحكم في توقيت عكس الفروق المؤقتة ومن المحتمل ألا يتم عكس الفروق المؤقتة في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم، وترحيل الأرصدة الضريبية غير المستخدمة (إن وجدت) وأي خسائر ضريبية غير مستخدمة. يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر ربح خاضع للضريبة يمكن مقابله استخدام الفروق المؤقتة القابلة للخصم، وترحيل الأرصدة الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة، باستثناء ما يلي:

- عندما ينشأ الأصل الضريبي المؤجل المتعلق بالفرق المؤقت القابل للخصم من الاعتراف المبدئي بأصل أو التزام في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا يؤثر على الأرباح المحاسبية أو الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة في وقت المعاملة.
- فيما يتعلق بالفروق المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة والحصص في الترتيبات المشتركة، يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة فقط إلى الحد الذي يكون من المحتمل فيه عكس الفروق المؤقتة في المستقبل المنظور وأن يتوفر ربح خاضع للضريبة يمكن على أساسه الاستفادة من الفروق المؤقتة.

تتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات الضريبة المؤجلة في تاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي لم يعد من المحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة كافية للسماح باستخدام كل أو جزء من موجودات الضريبة المؤجلة. يتم إعادة تقييم موجودات الضريبة المؤجلة غير المعترف بها في تاريخ كل تقرير ويتم الاعتراف بها إلى الحد الذي يصبح فيه من المحتمل أن الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة ستسمح باسترداد موجودات الضريبة المؤجلة.

يتم قياس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة بمعدلات الضريبة التي من المتوقع تطبيقها في السنة التي يتم فيها تحقيق الأصل أو تسوية الالتزام، استنادا إلى معدلات الضريبة (وقوانين الضرائب) التي تم تشريعها فعلياً أو ضمنياً في تاريخ التقرير.

إن الضريبة المؤجلة المتعلقة بالبنود المعترف بها خارج الربح أو الخسارة يُعترف بها خارج الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف ببنود الضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالمعاملة الأساسية إما في الدخل الشامل الآخر أو مباشرة في حقوق الملكية.

تقوم المجموعة بمقاصة موجودات الضريبة المؤجلة ومطلوبات الضريبة المؤجلة في حال فقط إذا كان لديها حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة موجودات الضريبة الحالية ومطلوبات الضريبة الحالية وعندما تتعلق موجودات الضريبة المؤجلة ومطلوبات الضريبة المؤجلة بضرائب دخل الشركات التي تفرضها نفس سلطة الضرائب إما على نفس الكيان الخاضع للضريبة أو على كيانات مختلفة خاضعة للضريبة والتي تنوي إما تسوية مطلوبات وموجودات الضريبة الحالية على أساس الصافي، أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد، في كل فترة مستقبلية يتوقع فيها تسوية أو استرداد مبالغ كبيرة من مطلوبات أو موجودات الضريبة المؤجلة.

٥. إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة

تقع المخاطر في صلب أنشطة المجموعة وتُدار من خلال عملية متواصلة لتحديدها وقياسها وتخفيفها وإعداد تقارير بشأنها ومراقبتها. يمكن تصنيف تعرض المجموعة بشكل عام إلى المخاطر الجوهرية المحددة التالية:

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر السوق (تشمل مخاطر أسعار الاستثمار ومخاطر العملات ومخاطر أسعار الفائدة).
- مخاطر التشغيل (تشمل المخاطر الناشئة عن عمليات المجموعة وموظفيها وتقنياتها ومتطلباتها القانونية والتنظيمية ومخاطر أمن المعلومات).
- مخاطر الامتثال الرقابية.

ترتبط مخاطر السمعة والأعمال الاستراتيجية بالمخاطر الجوهرية المحددة أعلاه. يتم النظر في هذه المخاطر من خلال أنشطة التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر العامة للبنك. وتركز استراتيجية إدارة المخاطر لدى بنك الفجيرة الوطني على ضمان الوعي والقياس والرقابة المناسبة لهذه المخاطر الجوهرية المحددة.

لا تزال المجموعة تركز على مواصلة تطوير ثقافة وممارسات وعمليات إدارة مخاطر المؤسسة بشكل استباقي وباستمرار.

يتبع البنك النهج الموحد لبازل ٣ لإدارة المخاطر ورأس المال. بالإضافة إلى ذلك، يتعرض البنك أيضاً لمخاطر أخرى تتم إدارتها إلى جانب المخاطر الرئيسية، ويتم قياسها ومراقبتها والإبلاغ عنها كجزء من إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لبنك الفجيرة الوطني. وتشمل هذه المخاطر، من بين مخاطر أخرى، المخاطر المتبقية ومخاطر التركيز ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية ومخاطر التسوية ومخاطر السمعة ومخاطر الأمن الإلكتروني ومخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية ومخاطر غسيل الأموال والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الأعمال والمخاطر القانونية ومخاطر الامتثال.

تغطي عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال المعتمدة من مجلس الإدارة هذا المنهج، ويتم تقديم تقرير مفصل إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على أساس سنوي.

التزمت المجموعة بنظام كفاية رأس المال الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والذي يتوافق مع القواعد المعدلة التي حددتها لجنة بازل للرقابة على البنوك في "بازل ٣: إطار تنظيمي عالمي لتعزيز مرونة البنوك والأنظمة المصرفية". تم الإفصاح عن المعلومات / التفاصيل ذات الصلة في الإيضاح رقم ٥ (ز).

(ب) إطار الحوكمة وإدارة المخاطر

تلتزم المجموعة دائماً بتطبيق أفضل الممارسات ومعايير الحوكمة.

يستعرض هذا الإيضاح معلومات عامة حول أهداف المجموعة وسياساتها وعملياتها لتحديد المخاطر المذكورة أعلاه وقياسها والإبلاغ عنها والتخفيف منها وإدارة المجموعة لرأس المال. يغطي هذا الإيضاح أيضاً إفصاحات أفضل متعلقة بالدعامة (٣) (ضوابط السوق) من بازل ٣.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن إنشاء إطار إدارة المخاطر المؤسسية للمجموعة والإشراف عليه. ويُحدّد مجلس الإدارة مستوى تقبّل المخاطر والاستراتيجية الشاملة بالتشاور مع الإدارة العليا ويوافق على جميع مواثيق وسياسات وإرشادات لجنة الحوكمة الرئيسية لإدارة المخاطر المذكورة أعلاه. أنشأ مجلس الإدارة لجاناً، كما هو موضح في تقرير الحوكمة المؤسسي، لتعزيز آلية الرقابة للاضطلاع بمسؤولياته بفعالية.

مستوى تقبّل المخاطر وإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة وإطار عمل الرقابة الداخلية:

تُعرِّف المجموعة مستوى تقبّل المخاطر بأنه درجة المخاطر التي تكون على استعداد لقبولها سعياً لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وخطتها الاستراتيجية، مع مراعاة أصحاب المصلحة المختلفين في البنك، بما في ذلك المودعين والمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة. تهدف سياسة مستوى تقبّل المخاطر إلى توثيق استعداد المجموعة لتحمل المخاطر لتحقيق أهداف خطتها الاستراتيجية. وتُستخدم سياسة مستوى تقبّل المخاطر باعتبارها الوثيقة التوجيهية الأساسية في تنفيذ استراتيجية الأعمال، وبالتالي يتم النظر في جميع القرارات الاستراتيجية أيضاً في سياق سياسة مستوى تقبّل المخاطر المحددة.

تُمثّل سياسة مستوى تقبّل المخاطر بياناً معتمداً من مجلس الإدارة للمستوى الإجمالي للمخاطر وأنواعها التي ستقبلها المجموعة أو تتجنبها لتحقيق الهدف من أعمالها. بالنسبة لكل خطر جوهري، حدّد مجلس الإدارة الحد الأقصى لمستوى المخاطر الذي يرغب البنك في العمل ضمنه.

يحدد مجلس الإدارة مستوى تقبل المخاطر والسياسات ويوافق على إطار إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة. يتبع البنك ثلاثة خطوط من هيكل الدفاع حيث تمثل الرقابة الإدارية خط الدفاع الأول، والرقابة المستقلة لإدارة المخاطر خط الدفاع الثاني، وتأكيد التدقيق المستقل خط الدفاع الثالث. تقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ السياسات والإجراءات وضوابط الرقابة الداخلية على عاتق الأقسام والإدارات ذات الصلة وفقاً للإطار المعتمد. يتولى قسم إدارة المخاطر المستقل عملية الرقابة من خلال الفحص المستقل والتحقق من المخاطر التي تتعرض لها أقسام وإدارات تحمل المخاطر باستخدام أساليب مثل مراجعة الإجراءات والفحوصات العشوائية لتقييم مدى كفاية ضوابط الرقابة الداخلية والوفاء بمتطلبات الامتثال وتحليل البيانات والتنبؤ والنمذجة. توفر عملية التدقيق الداخلي والخارجي المستقلة تأكيداً مستقلاً لمجلس الإدارة.

واصل البنك الاستثمار في مختلف أنشطة الامتثال التنظيمي. أجرت المجموعة تحسينات على بيئة مكافحة غسيل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب / مراقبة العقوبات الخاصة بها وعززت أيضاً ملف مخاطر التشغيل واختبارها لضمان فعالية الضوابط.

تتبع المجموعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة حيث يمكن للموظفين والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين في البنك تصعيد الأمور بشكل مستقل إلى رئيس قسم التدقيق الداخلي.

تعمل المجموعة على تعزيز التعاملات الشفافة والعادلة بين الموظفين من خلال لجنة التظلمات والانضباط التي تتألف من رئيس الموارد البشرية ومسؤول المخاطر الرئيسي ورئيس الخدمات المصرفية للأفراد وترفع تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي.

يتمثل دور قسم التدقيق الداخلي لدى المجموعة في تقديم تأكيدات مستقلة وموضوعية حول مدى ملاءمة وفاعلية تطبيق الإجراءات المتعلقة بتحديد المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة وتقييمها وإدارتها. بالإضافة إلى ذلك، يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة مستقلة لمدى الالتزام بالقوانين واللوائح وقياس الالتزام بسياسات وإجراءات المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم قسم التدقيق الداخلي خدمات استشارية ذات طبيعة استشارية، ويتم تنفيذها بشكل عام بناءً على طلب محدد من الإدارة العليا. ويتم ذلك بقيادة رئيس قسم التدقيق الداخلي الذي يقدم تقاريره إلى رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. ومن أجل القيام بدوره بالكفاءة المطلوبة، يتمتع قسم التدقيق الداخلي باستقلال تنظيمي عن الإدارة حتى يتسنى له تقييم أنشطة الإدارة والموظفين دون قيود.

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عدداً من المعايير واللوائح حول مختلف عناصر إدارة المخاطر. اتخذت المجموعة تدابير للالتزام بجميع المعايير واللوائح لضمان الامتثال.

إدارة مخاطر النماذج

تستخدم المجموعة النماذج في العديد من أنشطتها المالية والتجارية مثل منح التسهيلات الائتمانية وصولاً إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

لإدارة مخاطر النماذج، قامت المجموعة بتنفيذ سياسة وإرشادات إدارة مخاطر النماذج. تنطبق هذه السياسة على النماذج في جميع المنشآت والشركات التابعة للمجموعة. تتطلب جميع نماذج تحديد المخاطر التي تؤثر بشكل مباشر على التقارير المالية المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة التحقق من صحتها بشكل مستقل.

تتبنى السياسة نهجاً منظماً لإدارة التطوير والتحقق والموافقة والتنفيذ والاستخدام المستمر للنماذج خلال دورة حياتها، وتحدد هيكلا إدارياً فعالاً يتضمن أدواراً ومسؤوليات وسياسات وضوابط محددة بوضوح لإدارة مخاطر النماذج. تتم مراجعة السياسة بشكل منتظم للتأكد من أنها تفي بالمعايير التنظيمية والممارسات الدولية. يجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة بشأن أي تغيير في السياسة.

توفر عملية التحقق المستقلة توصية ملائمة للغرض أو موافقة مشروطة أو توصية غير ملائمة للغرض لمجلس الإدارة والإدارة، وذلك للموافقة على استخدام نماذج تقدير / تقييم المخاطر الجديدة. بالإضافة إلى التحقق من النموذج الجديد، تقوم المجموعة بتقييم أداء النماذج الحالية بإجراء عملية المراجعة والتحقق المنتظمة من خلال شركاء داخليين أو خارجيين.

٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر المتعلقة بتكبد المجموعة خسارة مالية نتيجة إخفاق العميل أو الطرف المقابل لأداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية بالكامل أو في الوقت المحدد، وتنشأ بصورة رئيسية من القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي للعملاء والمبالغ المستحقة من البنوك والمحفظة الاستثمارية لدى المجموعة.

تعمل المجموعة بشكل رئيسي في الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات التي تضم غالبية القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي. كما قامت المجموعة أيضاً بزيادة الخدمات المصرفية للأفراد المتمثلة في القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي. يتم تقييم الائتمان بناءً على إرشادات محددة يتم مراجعتها والموافقة عليها من قبل لجنة المخاطر والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة.

إدارة مخاطر الائتمان

يوضح إطار وسياسة إدارة مخاطر الائتمان أنشطة إدارة مخاطر الائتمان عبر مراحل دورة حياة الائتمان الرئيسية التالية:

- الإنشاء.
- التقييم والموافقة.
- الإدارة.
- المراقبة وإدارة المحافظ.
- تخفيف مخاطر الائتمان.
- إشارات الإنذار المبكر المتبعة من قبل إدارة الموجودات الخاصة وإدارة التصحيح.

يشتمل إطار وسياسة إدارة مخاطر الائتمان على العناصر التالية:

- وضع سياسات المخاطر.
- هيكل تفويض الصلاحيات وحدود الموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها.
- مراجعة وتقييم طلبات الائتمان بما يتماشى مع سياسات الائتمان وهيكل تفويض الصلاحيات والحدود. تخضع عمليات تجديد التسهيلات لنفس عملية المراجعة.
- التنويع والحد من تركيزات التعرض للأطراف المقابلة والمناطق الجغرافية وقطاعات العمل وفئات الموجودات.
- المراجعة المستمرة لمدى الالتزام بحدود التعرض المتفق عليها فيما يتعلق بالأطراف المقابلة وقطاعات العمل والبلدان والمنتجات وأيضاً مراجعة الحدود في ضوء استراتيجية إدارة المخاطر وتوجهات السوق.
- إدارة التصحيح والمستردات.
- اختبار الضغط.

تُحدد سقوف الائتمان للعملاء الأفراد والأطراف المقابلة بمعرفة مباشرة بالجدارة الائتمانية للعميل وفقاً لسياسة الائتمان الخاصة بالبنك. ويتولى قسم الائتمان المستقل مسؤولية مراجعة عروض منح التسهيلات الائتمانية والتوصية بها والموافقة عليها. قامت المجموعة بوضع وتنفيذ إجراءات وأنظمة معلومات شاملة لمراقبة حالات الائتمان الفردية عبر مختلف المحافظ وتحديد إشارات الإنذار المبكر.

يتولى قسم إدارة المخاطر، باعتباره خط الدفاع الثاني، مسؤولية الإشراف على مخاطر الائتمان وصياغة السياسات الائتمانية بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية ومدى تقبل المخاطر ونمو الأعمال والمتطلبات التنظيمية ومعايير إدارة المخاطر. تشمل عملية إدارة مخاطر الائتمان جوانب نوعية وكمية. تعد وحدة مخاطر المحفظة الائتمانية مسؤولة عن إجراء مراجعة لمحفظة مخاطر الائتمان من خلال مراجعات مختلفة للأطراف المقابلة وقطاع العمل والمحفظة. وتتولى الأقسام المستقلة مسؤولية التوثيق وإدارة الضمانات والحفظ وإدارة الحدود. كما يتم إجراء مراجعة دورية لهذه العملية.

مخاطر التركيز

تنشأ التركيزات في مخاطر الائتمان من مزاولة عدد من الأطراف المقابلة لأنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن تتمتع الأطراف المقابلة بنفس الخصائص الاقتصادية التي بسببها تتأثر مقدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بقدر مماثل نتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. تشير التركيزات في المخاطر إلى تأثر أداء المجموعة نسبياً بالمستجدات المؤثرة على قطاع اقتصادي معين أو منطقة جغرافية محددة.

لتجنب التركيز المفرط للمخاطر، تتضمن سياسة مستوى تقبل المخاطر وسياسات وإجراءات المخاطر إرشادات محددة لضمان الحفاظ على محافظ متنوعة من خلال سلسلة من الحدود المتعلقة بالدولة والأطراف المقابلة ومجال العمل والقطاع والمنتجات.

يتم التحكم في التعرضات الائتمانية للعملاء الأفراد أو مجموعات العملاء من خلال تسلسل هرمي متدرج لصلاحيات الموافقة المفوضة. يجب الحصول على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على التعرضات التي من المحتمل أن تتجاوز حد (حدود) الطرف المقابل / المجموعة، مع مراعاة قاعدة رأس المال التنظيمي، وفقاً للوائح مراقبة حدود التعرض الكبيرة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

توضح الجداول التالية تحليل القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي حسب القطاع والمنطقة الجغرافية والعملة. وترد المعلومات حول المجالات الأخرى لمخاطر الائتمان في الإيضاحات ذات الصلة بالبيانات المالية الموحدة.

التحليل حسب القطاع

فيما يلي تحليل تركيزات مخاطر الائتمان الناشئة عن القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي والتعرضات خارج الميزانية العمومية حسب القطاع:

٢٠٢٥ ألف درهم	تعرض ممول	تعرض غير ممول	إجمالي التعرض	تعرض ممول المرحلة الثالثة	خسائر ائتمانية متوقعة للمرحلة الثالثة – ممولة	محذوفة	متأخرة السداد لكن لم تتعرض لانخفاض في القيمة	
							حتى ٨٩ يوماً	٩٠ يوماً فأكثر
التجارة	١٥,٩٢٤,٠٦٩	٢,٤٨٣,٦٤٩	١٨,٤٠٧,٧١٨	١٧٢,٥٤٢	١٧٣,١٩٢	٥٧,٤٠٣	٧٤,٠٥٠	-
الإنشاءات والعقارات	٣,٨٧٢,٩٦٢	٥,٥٦٨,٢٩٤	٩,٤٤١,٢٥٦	٥٠٥,٠٦٦	٥٠٤,٣٤٨	٢٢٠,٣٣١	١,٤٧٦	-
القطاع الحكومي	١,٠٩٠,٣٠٤	٣,٠٥١	١,٠٩٣,٣٥٥	-	-	-	-	-
التصنيع	٥,١١٨,٤٧٩	١,٣٥٨,٨٢١	٦,٤٧٧,٣٠٠	٥٤٦,٩٤١	٥٤٨,٢٣٧	٩٧,٢٤٠	٥٤,٦٠٨	-
المؤسسات المالية	٣,٢٢٩,٦٨٠	٤٥٦,٢٦٤	٣,٦٨٥,٩٤٤	-	-	-	-	-
الصناعات الخدمية	٢,٨٢٥,٢١٥	٤٩٣,٣٢٤	٣,٣١٨,٥٣٩	٥٨,٨٠٨	٦١,١١٢	٧٨,٨٦٨	٦٦٧	-
الأفراد	٧,٥٨٠,٧٥١	٨,٠٢٦	٧,٥٨٨,٧٧٧	٢٨٠,٦٩٧	١٨٣,٣٨٢	٤٠,٣٨٢	١,٤٧٩	-
القيمة الإجمالية	**٣٩,٦٤١,٤٦٠**	**١٠,٣٧١,٤٢٩**	**٥٠,٠١٢,٨٨٩**	**١,٥٦٤,٠٥٤**	**١,٤٧٠,٢٧١**	**٤٩٤,٢٢٤**	**١٣٢,٢٨٠**	**-**

٢٠٢٤ ألف درهم	تعرض ممول	تعرض غير ممول	إجمالي التعرض	تعرض ممول المرحلة الثالثة	خسائر ائتمانية متوقعة للمرحلة الثالثة – ممولة	محذوفة	متأخرة السداد لكن لم تتعرض لانخفاض في القيمة	
							حتى ٨٩ يوماً	٩٠ يوماً فأكثر
التجارة	١٣,٦٤٧,١٢٣	٢,٧٢٤,٥٩٨	١٦,٣٧١,٧٢١	٣٣٥,١٨٤	٣١٩,٥٨٣	١٢٨,٨٣٦	٣٨,٨١٤	١,٨٣٦
الإنشاءات والعقارات	٤,٥٣٩,٩٠٠	٤,٦٠٤,٥٥٢	٩,١٤٤,٤٥٢	٥٣٤,٩٩٩	٥١٨,٦٠٠	٢٥,٣٧٧	١,٠٧١	١,٧٣٢
القطاع الحكومي	٩٤١,٠٥١	١٦,٢٦٣	٩٥٧,٣١٤	-	-	-	-	-
التصنيع	٤,٩٨٥,٨٢٨	١,١٨٧,١٦١	٦,١٧٢,٩٨٩	٥٣٠,٨١٣	٤٥٧,٥١٩	١٠٦,٠٣٨	١٦,١٢٢	١٨,٨١٤
المؤسسات المالية	٢,١١٨,٦٠٥	١٧٢,٣٢٧	٢,٢٩٠,٩٣٢	-	-	-	-	-
الصناعات الخدمية	٢,٥٤٣,٩٩٣	٤٣٩,٢٠٢	٢,٩٨٣,١٩٥	٥٦,١٨٦	٤٩,٣٤٣	٣٢,٧٣٢	١١,٣٤٢	-
الأفراد	٥,٧٢٥,٧١٤	١,٥٩٢	٥,٧٢٧,٣٠٦	٣٠٩,٢٩١	١٧٩,٩٧٠	٤٦٥	١,٢٧١	-
القيمة الإجمالية	**٣٤,٥٠٢,٢١٤**	**٩,١٤٥,٦٩٥**	**٤٣,٦٤٧,٩٠٩**	**١,٧٦٦,٤٧٣**	**١,٥٢٥,٠١٥**	**٢٩٣,٤٤٨**	**٦٨,٦٢٠**	**٢٢,٣٨٢**

التحليل حسب الموقع الجغرافي

بناءً على موقع المقترض، يرد فيما يلي تحليل تركيزات مخاطر الائتمان الناشئة عن القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي والتعرضات خارج الميزانية العمومية حسب الموقع الجغرافي:

٢٠٢٥ ألف درهم	تعرض ممول	تعرض غير ممول	إجمالي التعرّض	تعرض ممول المرحلة الثالثة	خسائر ائتمانية متوقعة للمرحلة الثالثة – ممولة	محذوفة	متأخرة السداد لكن لم تتعرض لانخفاض في القيمة	
							حتى ٨٩ يوماً	٩٠ يوماً فأكثر
دولة الإمارات العربية المتحدة	٣٥,٢٧٥,٣٨٨	٩,٩٥٣,٣٣٦	٤٥,٢٢٨,٧٢٤	١,٥٦٤,٠٥٤	١,٤٧٠,٢٧١	٤٩٤,٢٢٤	٦٦,٩٢٧	-
دول مجلس التعاون الخليجي	١,٥٥٤,٥٩١	٢٤,٥٥٥	١,٥٧٩,١٤٦	-	-	-	٦,١٥٧	-
أوروبا	٣٣٧,١٩٢	٢٤٥,٩٣٠	٥٨٣,١٢٢	-	-	-	٥٣,٨٣٩	-
الأمريكتان	٣٩٤,٥٨٣	٢١,٦١١	٤١٦,١٩٤	-	-	-	-	-
دول أخرى	٢,٠٧٩,٧٠٦	١٢٥,٩٩٧	٢,٢٠٥,٧٠٣	-	-	-	٥,٣٥٧	-
القيمة الإجمالية	**٣٩,٦٤١,٤٦٠**	**١٠,٣٧١,٤٢٩**	**٥٠,٠١٢,٨٨٩**	**١,٥٦٤,٠٥٤**	**١,٤٧٠,٢٧١**	**٤٩٤,٢٢٤**	**١٣٢,٢٨٠**	**-**

٢٠٢٤ ألف درهم	تعرض ممول	تعرض غير ممول	إجمالي التعرّض	تعرض ممول المرحلة الثالثة	خسائر ائتمانية متوقعة للمرحلة الثالثة – ممولة	محذوفة	متأخرة السداد لكن لم تتعرض لانخفاض في القيمة	
							حتى ٨٩ يوماً	٩٠ يوماً فأكثر
دولة الإمارات العربية المتحدة	٣٠,٣٣٢,٢٠٢	٩,٠٢٠,٦٦٥	٣٩,٣٥٢,٨٦٧	١,٧٦٦,٤٧٣	١,٥٢٥,٠١٥	٢٩٣,٤٤٨	٥٢,٧٧٤	٢٢,٣٨٢
دول مجلس التعاون الخليجي	١,٣٤٤,٥٠٨	١٢,٦٨٧	١,٣٥٧,١٩٥	-	-	-	٦,٠٦٣	-
أوروبا	٥٣٠,٠١٨	٨١,٥٣٢	٦١١,٥٥٠	-	-	-	١,١٥٧	-
الأمريكتان	٤٣٥,٤٦٩	-	٤٣٥,٤٦٩	-	-	-	-	-
دول أخرى	١,٨٦٠,٠١٧	٣٠,٨١١	١,٨٩٠,٨٢٨	-	-	-	٨,٦٢٦	-
القيمة الإجمالية	**٣٤,٥٠٢,٢١٤**	**٩,١٤٥,٦٩٥**	**٤٣,٦٤٧,٩٠٩**	**١,٧٦٦,٤٧٣**	**١,٥٢٥,٠١٥**	**٢٩٣,٤٤٨**	**٦٨,٦٢٠**	**٢٢,٣٨٢**

التحليل حسب العملة

فيما يلي التعرض الائتماني للمجموعة للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي والتعرضات خارج الميزانية العمومية حسب نوع العملة:

ألف درهم	٢٠٢٥			٢٠٢٤		
	تعرض ممول	تعرض غير ممول	إجمالي التعرّض	تعرض ممول	تعرض غير ممول	إجمالي التعرّض
درهم إماراتي	٢٧,٧٨٤,٧٥٠	٧,٢٩٣,٣٣٦	٣٥,٠٧٨,٠٨٦	٢٥,٠٢٦,٣٥٣	٥,٩٥٨,٠٩٠	٣٠,٩٨٤,٤٤٣
دولار أمريكي	١٠,١٠٨,١٠٧	٢,٧٥٦,٨٤٠	١٢,٨٦٤,٩٤٧	٨,٣٣٣,٥٨٩	٢,٨٦٩,٥٠٧	١١,٢٠٣,٠٩٦
يورو	١٨٠,٤٣٧	١٥٦,٥٩٧	٣٣٧,٠٣٤	١١١,٩٧٨	١١٠,٤٣٩	٢٢٢,٤١٧
جنيه إسترليني	١	٢٣,٣٢٤	٢٣,٣٢٥	١٠٨	١٦,٢١١	١٦,٣١٩
أوقية ذهب	٩٢٩,٣٠٥	-	٩٢٩,٣٠٥	٨١٦,٥١٨	-	٨١٦,٥١٨
عملات أخرى	٦٣٨,٨٦٠	١٤١,٣٣٢	٧٨٠,١٩٢	٢١٣,٦٦٨	١٩١,٤٤٨	٤٠٥,١١٦
القيمة الإجمالية	**٣٩,٦٤١,٤٦٠**	**١٠,٣٧١,٤٢٩**	**٥٠,٠١٢,٨٨٩**	**٣٤,٥٠٢,٢١٤**	**٩,١٤٥,٦٩٥**	**٤٣,٦٤٧,٩٠٩**

٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)
(ج) مخاطر الائتمان (تابع)

مخاطر التسوية

قد تؤدي أنشطة المجموعة إلى نشوء مخاطر وقت تسوية المعاملات والعمليات التجارية. تتعلق مخاطر التسوية بالخسائر الناجمة عن إخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بتوفير المبالغ النقدية أو الأوراق المالية أو غيرها من الموجودات بحسب استحقاقها التعاقدي. وأي تأخير في التسوية يخضع للمراقبة والتحديد كجزء من إدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة.

بالنسبة لأنواع معينة من المعاملات، تقوم المجموعة بتخفيف هذه المخاطر عن طريق إجراء التسويات من خلال وكيل تسوية أو مقاصة لضمان تسوية الصفقة فقط عندما يفي الطرفان بالتزامات التسوية التعاقدية. تشكل حدود التسوية جزءاً من عمليات الموافقة على الائتمان ومراقبة الحدود. يتطلب قبول مخاطر التسوية في صفقات التسوية الحرة الحصول على موافقات خاصة بالمعاملة أو الطرف المقابل وفقاً لإطار الائتمان المعتمد.

تخفيف المخاطر والضمانات والتعزيزات الائتمانية

تماشياً مع معايير بازل والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ومعايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يحدد إطار وسياسة إدارة مخاطر الائتمان الأساس المتعلق بالأهلية والتقييم والأدوار والمسؤوليات الخاصة بالإدارات المختلفة والإدارة الشاملة للضمانات من أجل اعتماد آلية فعالة لتخفيف مخاطر الائتمان وزيادة استخدام الضمانات المؤهلة.

تساعد الضمانات المؤهلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) في الوصول إلى مستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وفيما يتعلق بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن العجز النقدي المتوقع سينعكس من خلال الخسائر الناتجة عن التعثر للتدفقات النقدية المتوقعة من تحقيق الضمانات على أن تكون متوافقة مع الشروط التعاقدية.

تدير المجموعة التعرض لمخاطر الائتمان بالحصول على ضمانات، إذا اقتضت الضرورة، وقد تقوم المجموعة في بعض الحالات بإنهاء المعاملات أو تسهيل البيع في السوق الثانوية أو تقليل التعرضات، حيثما يكون ملائماً، للتخفيف من مخاطر الائتمان.

يعتمد مبلغ ونوع الضمان على تقييمات مخاطر الائتمان للطرف المقابل. تشمل أنواع الضمانات بصورة رئيسية النقد والضمانات والاعتمادات المستندية الاحتياطية (ضمانات بنكية) ورهن الأسهم المدرجة والرهن العقاري وحقوق الرهن الأخرى على العقارات أو الموجودات المنقولة وغير المنقولة والمركبات والسفن والمعدات. وبوجه عام، لا يُحتفظ بضمانات مقابل الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات، كما تطلب المجموعة، إذا اقتضت الضرورة، ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الرئيسية مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات التي يتم الحصول عليها أثناء مراجعتها لمدى كفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة.

تُقيم تقديرات القيمة العادلة ويتم تحديثها على أساس دوري وفقاً لسياسات الائتمان ذات الصلة.

التفاصيل	القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي		الضمانات	
ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
المرحلة الثالثة				
ودائع مرهونة	٢٦٨,٨٩٧	٣٨٩,٤٦٤	٥,٢٩٨	٩,٠٧٣
سندات الدين / حقوق ملكية للأوراق المالية	١٨١,٨١٧	١٣٢,٩٥٥	٧٤,٠٠٠	٢٥,٢٨٨
ممتلكات	٥٤٠,٠٣٨	٦٣٥,٨٦٠	٤٧٢,١٨٩	٤٨٢,٦١٠
أخرى	٥٧٣,٣٠٢	٦٠٨,١٩٤	-	-
القيمة الإجمالية	**١,٥٦٤,٠٥٤**	**١,٧٦٦,٤٧٣**	**٥٥١,٤٨٧**	**٥١٦,٩٧١**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثالثة)	**(١,٤٧٠,٢٧١)**	**(١,٥٢٥,٠١٥)**	**-**	**-**
القيمة الدفترية	**٩٣,٧٨٣**	**٢٤١,٤٥٨**	**٥٥١,٤٨٧**	**٥١٦,٩٧١**
المرحلة الأولى والمرحلة الثانية				
ودائع مرهونة	٩,٠٧٠,٢١٩	١٠,٦٢٥,٦٣٤	٣,٩٨٠,٦٥١	٣,١٣٢,٢٤٠
سندات الدين / حقوق ملكية للأوراق المالية	٦٣,١٠٤	٢٧٠,٥٢٣	٦٣,١٠٤	٢٥٨,٥٣٤
ممتلكات	١٨,٥٣٢,٣٦٢	١١,٤٠٦,١٦٩	١٦,٢٤٢,٥٣٣	٩,١١١,٤٤٩
أخرى	١٠,٤١١,٧٢١	١٠,٤٣٣,٤١٥	-	-
القيمة الإجمالية	**٣٨,٠٧٧,٤٠٦**	**٣٢,٧٣٥,٧٤١**	**٢٠,٢٨٦,٢٨٨**	**١٢,٥٠٢,٢٢٣**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً (المرحلة الأولى) والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثانية)	**(٧٠٤,٢٥٤)**	**(٥٨٥,٠٢٥)**	**-**	**-**
القيمة الدفترية	**٣٧,٣٧٣,١٥٢**	**٣٢,١٥٠,٧١٦**	**٢٠,٢٨٦,٢٨٨**	**١٢,٥٠٢,٢٢٣**
المجموع	**٣٧,٤٦٦,٩٣٥**	**٣٢,٣٩٢,١٧٤**	**٢٠,٨٣٧,٧٧٥**	**١٣,٠١٩,١٩٤**

	المطلوبات الطارئة		الضمانات	
ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
ودائع مرهونة	٦,٨٠٤,٣٧٠	٥,٩٦٠,١٤٨	١,٢٢٦,٣٩٣	١,٢٥٥,٢٥٠
أخرى	٣,٥٦٧,٠٥٩	٣,١٨٥,٥٤٧	١,١٦٧,٤٠٣	٥٥١,٧٢٧
المجموع	**١٠,٣٧١,٤٢٩**	**٩,١٤٥,٦٩٥**	**٢,٣٩٣,٧٩٦**	**١,٨٠٦,٩٧٧**

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت ممتلكات الرهن العقاري المعاد امتلاكها ١٠,٨ مليون درهم (٢٠٢٤: ١٠,٨ مليون درهم) والتي تم تسويتها مقابل المستحقات التي لم يتم سدادها، وتم قيدها ضمن موجودات أخرى ورصد مخصص لها بالكامل.

الجودة الائتمانية

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي باستخدام تصنيفات ائتمانية داخلية تتكون من ٢٢ درجة. يُستخدم نظام تصنيف المخاطر كأداة لإدارة مخاطر الائتمان، حيث يتم بموجبها تصنيف أي مخاطر تتعرض لها دفاتر المجموعة على أساس مجموعة من المعايير المحددة مسبقاً والتي تتوافق مع إرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تعكس منهجية تصنيف مخاطر الائتمان للمجموعة تقييمها لاحتمالية تعثر الأطراف المقابلة الفردية على أساس التصنيفات المحددة من قبل مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية. يعتمد تحديد التصنيف على نموذج إحصائي يراعي ترجيحات القطاع والعوامل الخاصة بالبلد وحساسية الطرف المقابل للمخاطر المعتادة الظهور. فيما يلي عرض لتوزيع تصنيف المخاطر حسب درجات المخاطر:

٢٠٢٥ درجات المخاطر لإجمالي القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
درجة المخاطر ١ – ١٩				
الدرجة ١ – ١٧: عاملة	٣٦,٧٦٣,٧٠٢	٣٠٢,٥٤١	-	٣٧,٠٦٦,٢٤٣
الدرجة ١٨ – ١٩: قائمة المراقبة	-	١,٠١١,١٦٣	-	١,٠١١,١٦٣
مجموع درجة المخاطر ١ – ١٩	**٣٦,٧٦٣,٧٠٢**	**١,٣١٣,٧٠٤**	**-**	**٣٨,٠٧٧,٤٠٦**
درجة المخاطر ٢٠ – ٢٢: غير عاملة	**-**	**-**	**١,٥٦٤,٠٥٤**	**١,٥٦٤,٠٥٤**
المجموع	**٣٦,٧٦٣,٧٠٢**	**١,٣١٣,٧٠٤**	**١,٥٦٤,٠٥٤**	**٣٩,٦٤١,٤٦٠**

٢٠٢٤ درجات المخاطر لإجمالي القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
درجة المخاطر ١ – ١٩				
الدرجة ١ – ١٧: عاملة	٣٠,٩٧٤,٠٩٣	٤٤٣,٤١٨	-	٣١,٤١٧,٥١١
الدرجة ١٨ – ١٩: قائمة المراقبة	-	١,٣١٨,٢٣٠	-	١,٣١٨,٢٣٠
مجموع درجة المخاطر ١ – ١٩	**٣٠,٩٧٤,٠٩٣**	**١,٧٦١,٦٤٨**	**-**	**٣٢,٧٣٥,٧٤١**
درجة المخاطر ٢٠ – ٢٢: غير عاملة	**-**	**-**	**١,٧٦٦,٤٧٣**	**١,٧٦٦,٤٧٣**
المجموع	**٣٠,٩٧٤,٠٩٣**	**١,٧٦١,٦٤٨**	**١,٧٦٦,٤٧٣**	**٣٤,٥٠٢,٢١٤**

القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي ذات الشروط المعاد التفاوض بشأنها

إن القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي ذات الشروط المعاد التفاوض بشأنها هي القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي التي تم إعادة هيكلتها، إما إلى "غير متعثرة" (معاد جدولتها) أو "متعثرة" (معاد هيكلتها)، التي قدمت فيها المجموعة تنازلات لم تكن لتأخذها في الاعتبار بخلاف ذلك. يتم تصنيف القروض المعاد جدولتها / المعاد هيكلتها ضمن المرحلة الأولى أو الثانية أو الثالثة بناءً على المعايير المحددة بموجب معايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تقوم المجموعة عند إعادة التفاوض بتقييم ما إذا كانت الشروط الجديدة مختلفة اختلافاً جوهرياً عن الشروط الأصلية. وتقوم المجموعة بذلك من خلال النظر، من بين أمور أخرى، في العوامل التالية:

- إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض فقط التدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقترض قادراً على سدادها.
- إذا كان قد تم إدخال أي شروط جديدة جوهرية مثل حصة الأرباح / العائد على حق الملكية، والتي تؤثر جوهرياً على ملف مخاطر القرض.
- إذا كان هناك تمديد جوهري لفترة القرض عندما لا يواجه المقترض صعوبات مالية.
- إذا كان هناك تغير جوهري في أسعار الفائدة.
- إذا تم تغيير عملة تقويم القرض.
- إذا تم إدراج ضمانات أو تحسينات أخرى للضمان أو الائتمان تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.
- إذا كانت التدفقات النقدية المخصومة بعد إعادة التفاوض تساوي أو تزيد على التدفقات النقدية المخصومة في وقت منح التسهيل.

إذا كانت الشروط مختلفة بشكل جوهري، تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية الأصلية وتعترف بالموجودات "الجديدة" بالقيمة العادلة مع إعادة احتساب سعر الفائدة الفعلي الجديد للموجودات. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض تاريخ الاعتراف المبدئي لأغراض حساب الانخفاض في القيمة، وأيضا لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، تقوم المجموعة أيضاً بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية الجديدة المعترف بها تعتبر أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي، خاصة في الظروف التي يكون الدافع وراء إعادة التفاوض فيها هو عدم قدرة المدين على إجراء الدفعات المتفق عليها في الأصل. ويتم الاعتراف بالفروق في القيمة الدفترية أيضاً في الربح أو الخسارة كربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف.

إذا لم تختلف الشروط بشكل جوهري، فإن إعادة التفاوض أو التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف، وتقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدلة للأصل المالي.

٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)
(ج) مخاطر الائتمان (تابع)

تراقب المجموعة الأداء اللاحق للموجودات المعدلة. قد تحدد المجموعة أن مخاطر الائتمان قد تحسنت بشكل جوهري بعد إعادة الهيكلة، بحيث يتم نقل الموجودات من المرحلة الثالثة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – منخفضة القيمة الائتمانية) إلى المرحلة الثانية (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – غير منخفضة القيمة الائتمانية) إلى المرحلة الأولى (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً). ينطبق هذا فقط على الموجودات التي كان أداؤها متوافقاً مع الشروط الجديدة وفقاً لمعايير المعالجة كما هو محدد في الإيضاح ٤ (هـ).

يتضمن الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر الائتمان لمجموع القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي والقبولات والتعرضات ذات الصلة خارج الميزانية العمومية المعاد هيكلتها:

٢٠٢٥				
مجموع المحفظة المعاد هيكلتها – ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الرصيد القائم	٢٣٢,٩٥٧	٥٦٤,٦٣٦	٤٤١,٥٣٩	١,٢٣٩,١٣٢
مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة)	(٥,٧٨٠)	(١٩٣,٣٤٩)	(٣٩٦,٠٨٢)	(٥٩٥,٢١١)
القيمة الدفترية	٢٢٧,١٧٧	٣٧١,٢٨٧	٤٥,٤٥٧	٦٤٣,٩٢١

٢٠٢٤				
مجموع المحفظة المعاد هيكلتها – ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الرصيد القائم	١٤١,٥٢٠	٨٥٥,٠٤٨	٤٢٧,٢٠٣	١,٤٢٣,٧٧١
مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة)	(٤,٢٠٧)	(١٩٥,٠٦٩)	(٣٥٢,٦٨٥)	(٥٥١,٩٦١)
القيمة الدفترية	١٣٧,٣١٣	٦٥٩,٩٧٩	٧٤,٥١٨	٨٧١,٨١٠

يتضمن الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر الائتمان للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي متضمناً الفوائد / الأرباح المستحقة والقبولات والتعرضات ذات الصلة خارج الميزانية العمومية المعاد هيكلتها حديثاً خلال السنة:

المحفظة المعاد هيكلتها خلال السنة	٢٠٢٥		٢٠٢٤	
ألف درهم	بعد التعديل	قبل التعديل	بعد التعديل	قبل التعديل
الرصيد القائم				
المرحلة الأولى	-	٩٥٠	-	١,٦٢٢
المرحلة الثانية	١٥٢	٦٥٩	-	٥,١٠٤
المرحلة الثالثة	١١,٩٦٢	١٧,٧١٤	٢٤,٨٠١	١٦,٩٦٣
مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة)	(٩,٥٣٥)	(١١,١٧٦)	(٢١,٦٢٢)	(١٢,٤٦٣)
القيمة الدفترية	٢,٥٧٩	٨,١٤٧	٣,١٧٩	١١,٢٢٦

مخصصات الانخفاض في القيمة

ترصد المجموعة شهرياً مخصصاً لخسائر الانخفاض في القيمة الذي يمثل خسائرها الائتمانية المتوقعة في فئات الموجودات المالية المحددة في القسم ٤ (هـ) أعلاه. يرد تلخيص طرق تقييم مخصصات الانخفاض في القيمة في الإيضاح ٤.

وكجزء من هذا النهج، قام البنك بتصميم وتنفيذ مقاييس تصنيف منفصلة تتعلق بالخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للأفراد والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية بناءً على حالات التعثر السابقة الملحوظة في محفظة الائتمان للبنك خلال الدورة التي حُدد فيها متوسط احتمالية التعثر لمحفظة الائتمان، كما حدد البنك احتمالية التعثر الفردي لكل درجة من درجات مخاطر الائتمان.

بالإضافة إلى مستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر، يحدد البنك الخسارة المتوقعة لكل من الشركات والخدمات المصرفية التجارية والمؤسسات المالية والمقترضين من الأفراد.

سياسة الحذف

تحذف المجموعة أرصدة القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي (وأي مخصصات ذات صلة لخسائر الانخفاض في القيمة) عندما تستنفد جميع الجهود الممكنة لتحصيلها بشكل عام وتقرر أن القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي لم تعد قابلة للتحصيل؛ بما يتماشى مع معايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

يجوز للمجموعة حذف الموجودات المالية التي لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ، ولكن تحتفظ المجموعة بحقها وتسعى لاسترداد المبالغ المستحقة لها قانوناً بالكامل، حتى عند حذفها جزئياً أو كلياً.

(د) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر التي قد تنتج عن الصعوبة التي قد تواجهها المجموعة عند الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بمطلوباتها المالية التي تتم تسويتها من خلال الدفع نقداً أو من خلال أصل مالي آخر. تتضمن هذه المخاطر عدم القدرة على تمويل الموجودات في تواريخ الاستحقاق ووفق المعدلات المناسبة، وعدم القدرة على تسييل الموجودات بسعر معقول وفي إطار زمني مناسب، وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها. قد تنشأ مخاطر السيولة نتيجة الاضرابات في السوق أو التخفيض الائتماني مما قد يؤدي إلى تناقص بعض مصادر التمويل.

يتمثل نهج المجموعة في إدارة السيولة في الحفاظ، قدر الإمكان، على وجود سيولة كافية للوفاء بمطلوباتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو تعريض سمعة المجموعة للخطر.

إدارة مخاطر السيولة

تقع على عاتق الخزينة مسؤولية ضمان الامتثال لمتطلبات السيولة النظامية وحدود المخاطر الداخلية. تخضع جميع سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر التابعة للإدارة ولجنة المخاطر والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة.

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات السائلة قصيرة الأجل التي تتكون إلى حد كبير من النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتمثل نسبة ١٣,٥٪ (٢٠٢٤: ١٠,٩٪) من مجموع الموجودات، وتشمل أيضاً ودائع الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. كما تشمل الموجودات السائلة قصيرة الأجل الأوراق المالية الاستثمارية المتداولة في السوق والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية والتسهيلات الأخرى بين البنوك لضمان الحفاظ على سيولة كافية في ظل الظروف العادية والتصورات المفترضة لمحاكاة الضغط.

تستخدم المجموعة نسبة القروض إلى الموارد المستقرة البالغة ١:١ ونسبة الموجودات السائلة المؤهلة البالغة ١٠٪، والتي تمثل موجودات سائلة عالية الجودة على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، كمؤشرات خطر رئيسية وتراقبها بشكل منتظم. تستخدم المجموعة مقياساً داخلياً أكثر تحفظاً لنسبة القروض إلى الموارد المستقرة عند ١:٠,٩٢٥ كنقطة انطلاق لتخطيط الإجراءات المطلوب اتخاذها. خلال السنة، تمت إدارة هذه النسب بحكمة:

	نسبة الموجودات السائلة المؤهلة		نسبة القروض إلى الموارد المستقرة	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
١٢ شهراً – الحد المتوسط	٢٩,١٪	٢٩,٦٪	٦٨,١٪	٦٧,٥٪
١٢ شهراً – الحد الأعلى	٣١,٦٪	٣١,١٪	٧٠,٣٪	٦٩,٣٪
١٢ شهراً – الحد الأدنى	٢٦,٩٪	٢٧,٢٪	٦٥,٧٪	٦٦,٢٪

تدير المجموعة تركيزها على الودائع من خلال الاستمرار في توسيع قاعدة العملاء ومصادر المطلوبات وتحديد سقوف لحجم الأعمال الفردية وآجال الاستحقاق المختلفة.

تتم مناقشة مراكز السيولة ومؤشرات الخطر الرئيسية والإجراءات في لجنة الموجودات والمطلوبات من أجل مراقبة ومراجعة تحقيق استراتيجيات وحدود السيولة قصيرة وطويلة الأجل.

تتم مراجعة مستوى تقبل مخاطر السيولة بحكمة واستباقية مع الأخذ في الاعتبار أحداث السوق ومعايير إدارة المخاطر ذات الصلة. يتم تحقيق الالتزام بفترة الضغط الطويلة من خلال الاعتماد على الجودة العالية والمستوى المناسب من الموجودات السائلة. تراقب المجموعة اختبار الضغط لمدة ٣٠ يوماً في ظل سيناريوهين، وهما أزمة السوق المحلية وخفض التصنيف الائتماني لإصدارات بنك الفجيرة الوطني درجتين بما يتماشى مع مستوى تقبل مخاطر السيولة. كما وضع البنك خطة لتمويل الطوارئ لإدارة أي حالة من حالات أزمة السيولة. كجزء من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، يقيّم البنك تأثير مخاطر السيولة على كفاية رأس المال بما في ذلك التركيزات عن طريق إجراء اختبارات الضغط.

يوضح الجدول التالي موجودات ومطلوبات والتزامات المجموعة على أساس أقرب استحقاق تعاقدي ممكن و/ أو التاريخ المتوقع للتسوية أو التحقيق. على سبيل المثال، من المتوقع أن تحتفظ الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية وحسابات التوفير) من العملاء برصيد مستقر، حيث إنها تتسم تاريخياً بطبيعة طويلة الأجل، وغالباً ما تُجدد الودائع لأجل عند الاستحقاق. تتسم القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي بطبيعة متجددة جزئياً. يتضمن النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي شهادات إيداع قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تشتمل المحفظة الاستثمارية على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي يمكن استردادها قبل تاريخ استحقاقها التعاقدي.

٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)
(د) مخاطر السيولة (تابع)

٢٠٢٥ ألف درهم	أقل من شهر واحد	من شهر واحد إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٦,٠٨٢,٥٢٥	٥٠٠,٠٠٠	١,٩٥٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	-	-	٩,٣٣٢,٥٢٥
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٨٢٠,١٩٨	٣٦٢,٦٨٥	١٦٢,٥٤٠	٧٥,٣٢٢	-	-	١,٤٢٠,٧٤٥
استثمارات وأدوات إسلامية – بالقيمة العادلة	٤٣,٢٩٢	٢,٦٤٦,٤٧٧	٣,٠٩٨,٠١٩	٢,٧٢٠,٠٣٠	٣,٢٠٧,١٤٣	١٤٩,٥٦٨	١١,٨٦٤,٥٢٩
استثمارات وأدوات إسلامية – بالتكلفة المطفأة	٢٩٩,٥٢٥	٤٤,٢٢٤	٤٧١,٨٦٢	٢٦٥,٦٧٣	٣,٣٤٨,٧٥٧	٢,٢٣٦,٩٩٧	٦,٦٦٧,٠٣٨
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٦,٠١٦,٠٢٢	٦,٤٢٨,٦٢٧	٤,٦٨٠,٦١٥	٢,٦٥١,٣٦٧	١٠,٦٤٨,٤٤٥	٧,٠٤١,٨٥٩	٣٧,٤٦٦,٩٣٥
قبولات وموجودات أخرى	٣٤٢,٦٠٣	١,٢٥٩,١٦٥	٣٧٦,٩٠٩	٤٢,٣٠٧	-	-	٢,٠٢٠,٩٨٤
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	٦٠١,١٣٢	٦٠١,١٣٢
مجموع الموجودات	**١٣,٦٠٤,١٦٥**	**١١,٢٤١,١٧٨**	**١٠,٧٣٩,٩٤٥**	**٦,٥٥٤,٦٩٩**	**١٧,٢٠٤,٣٤٥**	**١٠,٠٢٩,٥٥٦**	**٦٩,٣٧٣,٨٨٨**
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١,٥٣٩,٠٠٩	٣٥٤,٣٥٠	-	-	-	-	١,٨٩٣,٣٥٩
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٣٤,٦٢٨,٧٥٦	٦,٥٢٠,٢٧٦	٤,٩٤١,٥٣٩	٤,٤٧٥,١٩٥	٤٠٥,٨٣٣	٩,٨٠٠	٥٠,٩٨١,٣٩٩
اتفاقيات إعادة الشراء	٣٩٤,٠٣٨	٢٦١,٨٢٧	١٨٣,٤٤٨	١٦١,٨٦٢	٣,٧٢٢,٤٨٦	-	٤,٧٢٣,٦٦١
قروض لأجل	-	-	٢٧٥,٤٧٥	٢٥٧,١١٠	٣٦٧,٣٠٠	-	٨٩٩,٨٨٥
قبولات ومطلوبات أخرى	٢١٤,٠٧٢	٢,٣٦٣,٨٥٤	٣٧٦,٩٠٩	١٧٠,٨٣٨	-	-	٣,١٢٥,٦٧٣
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	-	٧,٧٤٩,٩١١	٧,٧٤٩,٩١١
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**٣٦,٧٧٥,٨٧٥**	**٩,٥٠٠,٣٠٧**	**٥,٧٧٧,٣٧١**	**٥,٠٦٥,٠٠٥**	**٤,٤٩٥,٦١٩**	**٧,٧٥٩,٧١١**	**٦٩,٣٧٣,٨٨٨**
الفروق ضمن الميزانية العمومية	**(٢٣,١٧١,٧١٠)**	**١,٧٤٠,٨٧١**	**٤,٩٦٢,٥٧٤**	**١,٤٨٩,٦٩٤**	**١٢,٧٠٨,٧٢٦**	**٢,٢٦٩,٨٤٥**	**-**
الفروق التراكمية	**(٢٣,١٧١,٧١٠)**	**(٢١,٤٣٠,٨٣٩)**	**(١٦,٤٦٨,٢٦٥)**	**(١٤,٩٧٨,٥٧١)**	**(٢,٢٦٩,٨٤٥)**	**-**	**-**

٢٠٢٤ ألف درهم	أقل من شهر واحد	من شهر واحد إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٥,٦٣٥,٥٨٠	٢٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	-	-	-	٦,٦٣٥,٥٨٠
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	١,٥١٠,٢٨٥	٢٩١,٤٢٥	٤١٢,٤٠٣	١٥,٧٩٢	-	-	٢,٢٢٩,٩٠٥
استثمارات وأدوات إسلامية – بالقيمة العادلة	٢٢٠,٧١٨	٢,٨٤٠,٤٩٤	٣,٩٤١,٨٧٥	١,٦٣٣,١٧٨	٢,٣٦٧,٣٠١	١٤,٢٧٦	١١,٠١٧,٨٤٢
استثمارات وأدوات إسلامية – بالتكلفة المطفأة	٧,٤٣٣	٢٤٤,٠٥٧	٣٤٥,٦٢٠	٢٣٧,٣٣٠	٣,٩٨٧,٢٧٢	١,٣٦١,٩١٩	٦,١٨٣,٦٣١
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٥,٩١٤,١٨٠	٥,١١٣,٢١٣	٤,١١٩,٣٧٦	٢,٤٢٣,٠٧١	٨,٨٧٢,٠٧٣	٥,٩٥٠,٢٦١	٣٢,٣٩٢,١٧٤
قبولات وموجودات أخرى	٥١٠,٥٤٤	٩٩٨,٠٥٣	٢٨٧,١٣٢	٤٦,٣٩٥	-	-	١,٨٤٢,١٢٤
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	٥٧٧,٨١٢	٥٧٧,٨١٢
مجموع الموجودات	**١٣,٧٩٨,٧٤٠**	**٩,٦٨٧,٢٤٢**	**٩,٩٠٦,٤٠٦**	**٤,٣٥٥,٧٦٦**	**١٥,٢٢٦,٦٤٦**	**٧,٩٠٤,٢٦٨**	**٦٠,٨٧٩,٠٦٨**
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١,٠٤٣,٥٢٠	-	-	-	-	-	١,٠٤٣,٥٢٠
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٢٨,٨٧٥,٨٢٢	٦,٠٠٧,١٣٧	٤,٣٠٧,٧٧٩	٥,٠٠٨,٩٠٧	١,٥٥٧,٢٩٢	٨٣	٤٥,٧٥٧,٠٢٠
اتفاقيات إعادة الشراء	-	٤٠٧,٦٤١	٢١٨,٩٩٩	٢٩٦,٥٤٩	٢,٦٠٤,٧٧٣	-	٣,٥٢٧,٩٦٢
قروض لأجل	-	-	-	-	٨٠٨,٠٦٠	-	٨٠٨,٠٦٠
قبولات ومطلوبات أخرى	٤٢٣,١٨٨	٢,٠٤٢,٧٦٠	٢٨٧,١٣٢	١٣٣,٧٥١	-	-	٢,٨٨٦,٨٣١
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	-	٦,٨٥٥,٦٧٥	٦,٨٥٥,٦٧٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**٣٠,٣٤٢,٥٣٠**	**٨,٤٥٧,٥٣٨**	**٤,٨١٣,٩١٠**	**٥,٤٣٩,٢٠٧**	**٤,٩٧٠,١٢٥**	**٦,٨٥٥,٧٥٨**	**٦٠,٨٧٩,٠٦٨**
الفروق ضمن الميزانية العمومية	**(١٦,٥٤٣,٧٩٠)**	**١,٢٢٩,٧٠٤**	**٥,٠٩٢,٤٩٦**	**(١,٠٨٣,٤٤١)**	**١٠,٢٥٦,٥٢١**	**١,٠٤٨,٥١٠**	**-**
الفروق التراكمية	**(١٦,٥٤٣,٧٩٠)**	**(١٥,٣١٤,٠٨٦)**	**(١٠,٢٢١,٥٩٠)**	**(١١,٣٠٥,٠٣١)**	**(١,٠٤٨,٥١٠)**	**-**	**-**

يتضمن الجدول التالي الضمانات والاعتمادات المستندية والقيم الاسمية للأدوات المالية المشتقة، التي أبرمتها المجموعة، والقائمة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، التي تم تحليلها في أقرب فترة يمكن خلالها طلبها. إن القيمة الاسمية تمثل الأساس الذي يتم بناءً عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات. تشير القيم الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تشير إلى مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. لا تمثل المبالغ المذكورة أدناه التدفقات النقدية المتوقعة.

٢٠٢٥ ألف درهم	أقل من شهر واحد	من شهر واحد إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
ضمانات	٨,٨٨٣,٩٠٤	-	-	-	-	-	٨,٨٨٣,٩٠٤
اعتمادات مستندية	٥٠٦,٧٦٢	٦٦٦,٠١٦	٢٧٤,٠١١	٤٠,٧٣٦	-	-	١,٤٨٧,٥٢٥
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	١٤,٣٧٣,٣٠٧	٦,٢٧٤,٩٠٤	٦,٨١٥,٣٣٨	٩٠٥,٧٦٤	-	١٧٢,٠٢١	٢٨,٥٤١,٣٣٤
خيارات العملات	٢٠٢,١٠٦	٣٨٤,٧٨٧	٤٢٨,٧٦٣	٣٨٨,٩٧٥	٤٠٧,٩٨٠	-	١,٨١٢,٦١١
مشتقات أسعار الفائدة	-	١٩٦,٧٢٣	-	٤٢٠,١٣٦	٤٥٥,٩٢٠	١,٠٧٣,٠٥٠	٢,١٤٥,٨٢٩
مشتقات السلع	٣٣,٥١٥	٦١٨,٩٩٨	١٦,٧٦٣	٤,٢٦٣	-	-	٦٧٣,٥٣٩
المجموع	**٢٣,٩٩٩,٥٩٤**	**٨,١٤١,٤٢٨**	**٧,٥٣٤,٨٧٥**	**١,٧٥٩,٨٧٤**	**٨٦٣,٩٠٠**	**١,٢٤٥,٠٧١**	**٤٣,٥٤٤,٧٤٢**

٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)
(د) مخاطر السيولة (تابع)

٢٠٢٤ ألف درهم	أقل من شهر واحد	من شهر واحد إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
ضمانات	٧,٣٦٢,٢٦٩	-	-	-	-	-	**٧,٣٦٢,٢٦٩**
اعتمادات مستندية	٥٦١,١٠٣	٩٧٣,٦٣٧	١٥٢,١٢٨	٩١,٠٢٦	٥,٥٣١	-	**١,٧٨٣,٤٢٥**
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	١١,٨٥٥,١٩٨	٣,٩٤٦,٧٤٨	٣,٥٥٢,٣٩٦	٢,١١٩,٨٥٥	١١٧,٥٠٤	-	**٢١,٥٩١,٧٠١**
خيارات العملات	١٥,٠٩٦	٧٢,٥٠٠	٢٦٤,٤٥٦	٣٢١,٧٧٦	١,٠٥٧,٨٢٤	-	**١,٧٣١,٦٥٢**
مشتقات أسعار الفائدة	-	-	-	١٧٨,٥٧٥	٢,٣١٧,٥٨٥	٦١٥,١٩٠	**٣,١١١,٣٥٠**
مشتقات السلع	١٤,٢٧٣	٤١٦,١٧٦	٦,٧٩٠	-	-	-	**٤٣٧,٢٣٩**
المجموع	**١٩,٨٠٧,٩٣٩**	**٥,٤٠٩,٠٦١**	**٣,٩٧٥,٧٧٠**	**٢,٧١١,٢٣٢**	**٣,٤٩٨,٤٤٤**	**٦١٥,١٩٠**	**٣٦,٠١٧,٦٣٦**

فيما يلي القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة التي أبرمتها المجموعة بتاريخ التقرير:

	٢٠٢٥					٢٠٢٤			
ألف درهم **المشتقات**	القيمة الاسمية	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	الصافي	القيمة الاسمية	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	الصافي
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	٢٨,٥٤١,٣٣٤	٩٣,٢٤٥	٩٣,٠٩٣	١٥٢	٢١,٥٩١,٧٠١	٤٩,٧١٣	٤٤,٦٧٣	٥,٠٤٠
خيارات العملات	١,٨١٢,٦١١	١٩,١٠٠	١٩,١٠٠	-	١,٧٣١,٦٥٢	٤,٩١٣	٤,٨٨٨	٢٥
مشتقات أسعار الفائدة	٢,١٤٥,٨٢٩	٩,٣٨٨	١٥,٠٧١	(٥,٦٨٣)	٣,١١١,٣٥٠	٣٢,٩٧٥	٢٧,٤٨٤	٥,٤٩١
مشتقات السلع	٦٧٣,٥٣٩	٤,٨٨١	٧,٤٦٩	(٢,٥٨٨)	٤٣٧,٢٣٩	٢,٥٣٧	٢,٠٢٤	٥١٣
المجموع	**٣٣,١٧٣,٣١٣**	**١٢٦,٦١٤**	**١٣٤,٧٣٣**	**(٨,١١٩)**	**٢٦,٨٧١,٩٤٢**	**٩٠,١٣٨**	**٧٩,٠٦٩**	**١١,٠٦٩**

تحليل السيولة للمطلوبات المالية من حيث آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه آجال استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بناءً على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. ومع ذلك، تتوقع المجموعة عدم وجود طلبات سداد جوهرية في أقرب تاريخ وأن المبالغ المبينة أدناه لا تمثل التدفقات النقدية المتوقعة.

٢٠٢٥ ألف درهم	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات الصادرة الاسمية	أقل من شهر واحد	من شهر واحد إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
المطلوبات المالية								
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١,٨٩٣,٣٥٩	١,٨٩٧,٥٣١	١,٥٤١,٦٧٧	٣٥٥,٨٥٤	-	-	-	-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٥٠,٩٨١,٣٩٩	٥١,٥٥٥,٨١٩	٣٤,٧٤٥,٤١٣	٦,٦٥٥,٠١٧	٥,٠٨٤,٩٢٢	٤,٦٤٣,١٧٦	٤١٧,٤٩١	٩,٨٠٠
اتفاقيات إعادة الشراء	٤,٧٢٣,٦٦١	٥,١٨٧,٣٥٦	٤٠٦,٢٩٩	٢٩٩,٦٨٢	٢٢٥,٨٣٤	٢٣٩,٥٥٨	٤,٠١٥,٩٨٣	-
قروض لأجل	٨٩٩,٨٨٥	٩٥٨,٤٦٦	-	١٠,٦٠٢	٢٨٨,٦١٣	٢٦٩,٠٨٤	٣٩٠,١٦٧	-
قبولات ومطلوبات أخرى	٣,١٢٥,٦٧٣	٣,١٢٥,٦٧٣	٢١٤,٠٧٢	٢,٣٦٣,٨٥٤	٣٧٦,٩٠٩	١٧٠,٨٣٨	-	-
المجموع	**٦١,٦٢٣,٩٧٧**	**٦٢,٧٢٤,٨٤٥**	**٣٦,٩٠٧,٤٦١**	**٩,٦٨٥,٠٠٩**	**٥,٩٧٦,٢٧٨**	**٥,٣٢٢,٦٥٦**	**٤,٨٢٣,٦٤١**	**٩,٨٠٠**

(هـ) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التغيرات في أسعار السوق، مثل سعر الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع وهوامش الائتمان التي ستؤثر على إيرادات المجموعة و/أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية.

إدارة مخاطر السوق

تصنف المجموعة تعرضها لمخاطر السوق بين محافظ المتاجرة ومحافظ لغير أغراض المتاجرة. تشتمل محافظ المتاجرة على المراكز الناشئة عن صناعة السوق ومراكز الملكية والمراكز الأخرى المحددة حسب السوق. تشتمل المحافظ لغير أغراض المتاجرة على مراكز بخلاف تلك التي لها أغراض متاجرة الناشئة عن إدارة أسعار الفائدة لموجودات ومطلوبات المجموعة.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات وحدود تداول محددة جيداً لضمان الإشراف على العمليات اليومية للخزينة وفقاً لمستوى سقف المخاطر الذي حدده مجلس الإدارة. تتم مراجعة هذه السياسات والإجراءات بشكل دوري للتأكد من أنها ما زالت تتماشى مع مستوى تقبل مخاطر السوق لدى المجموعة بوجه عام. تدير المجموعة مراكز مخاطر السوق ضمن حدود إدارة المخاطر التي يحددها مجلس الإدارة. تقع المسؤولية الكاملة عن مراقبة مخاطر السوق على لجنة المخاطر التابعة للإدارة.

مخاطر أسعار الاستثمار

تنشأ المخاطر بشكل رئيسي من المحفظة الاستثمارية للمجموعة والتي تتم إدارتها على أساس القيمة العادلة. تقوم المجموعة بإدارة المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات من حيث الطرف المقابل والقطاع والدولة. تتم إدارة محفظة الاستثمار مباشرة من قبل إدارة الموجودات والمطلوبات والاستثمارات تحت إدارة قسم الخزينة، ويتم مراقبة أداء المحفظة وحدود المخاطر عن كثب من قبل قسم الخزينة الوسيط ومخاطر السوق ويتم تقديم تقارير بها إلى لجنة الاستثمار بصورة شهرية.

تراجع لجنة الاستثمار حساسية تقلبات أسعار الاستثمار على الإيرادات السنوية. يتم تحديد الحد الإجمالي لوقف الخسارة بنسبة ١٥٪ من سعر الشراء أو السعر في نهاية السنة الماضية، أيهما أحدث، بالنسبة للأدوات ذات العائد الثابت ونسبة ٢٠٪ من سعر الشراء أو السعر في نهاية السنة الماضية، أيهما أحدث، بالنسبة لحقوق الملكية. عندما تصل الخسارة إلى ١٠٪ في حالة الأدوات ذات العائد الثابت و١٥٪ في حالة حقوق الملكية، يصعّد فريق إدارة الموجودات والمطلوبات والاستثمارات الأمر إلى لجنة الاستثمار لتحديد استراتيجية للاحتفاظ بالاستثمار أو استبعاده. يتم تصعيد أي خسارة تزيد على ١٥٪ للأدوات ذات العائد الثابت و٢٠٪ لحقوق الملكية إلى مجلس الإدارة. بالنسبة لإجمالي المحفظة الاستثمارية، قامت المجموعة بوضع حدود إحالة الخسارة والتي يتم مراقبتها بانتظام وإبلاغها إلى لجنة الاستثمار.

يوضح الجدول أدناه تأثير التغير (إيجابياً/ سلبياً) في القيمة العادلة للاستثمارات بنسبة ١٠٪ على صافي الإيرادات ورأس المال التنظيمي وحقوق الملكية للسنتين ٢٠٢٥ و٢٠٢٤:

	مستوى التغير المفترض ٪	التأثير على الربح ورأس المال التنظيمي لسنة ٢٠٢٥ ألف درهم	التأثير على الربح ورأس المال التنظيمي لسنة ٢٠٢٤ ألف درهم
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			
المعايير المرجعية: القيمة العادلة للصناديق	١٠٪	١٣	٤٣
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
المعايير المرجعية: سندات الدين المدرجة / الصكوك الإسلامية	١٠٪	١,١٤٤,٦٤٣	١,٠٤١,٤٥٣
استثمارات أخرى	١٠٪	٤١,٩٤٧	٦١,١٣٤

مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنشأ من الأدوات المالية المقومة بعملة أجنبية. عمل مجلس الإدارة على وضع سقوف على المراكز بالعملات ويتم مراقبتها عن كثب. إن الاستثناءات، إن وجدت، يسمح بها فقط من خلال الحصول على موافقة مسبقة من لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر التابعة للإدارة مدعومة بدراسة الجدوى ويتم التصديق عليها من قبل مجلس الإدارة. خلال السنة، التزمت المجموعة بسقوف المراكز المفتوحة وإجراءات الموافقة على الاستثناءات.

تقوم المجموعة بإجراء تحليل الحساسية على أساس تغير بنسبة ٥٪ في سعر الصرف وتحليل تأثير التغير على إيرادات الصرف السنوية. تراجع لجنة الموجودات والمطلوبات سقوف العملة بناءً على هذه الحساسيات.

إن عملة دولة الإمارات العربية المتحدة مربوطة بالدولار الأمريكي، ويتم أخذ ذلك في الاعتبار عند وضع السقوف وتحليل تأثير الحساسية.

في ٣١ ديسمبر، كانت المراكز المفتوحة للمجموعة [طويلة / (قصيرة)] والتأثير المحتمل للتغير في سعر الصرف على بيان الدخل كما يلي:

العملة	دولار أمريكي	يورو	عملات أخرى
مركز مفتوح			
٢٠٢٥ (ألف درهم)	**٨٣١,٨١١**	**٩,٥٨٣**	**٤١,٤٧١**
٢٠٢٤ (ألف درهم)	٦٩٩,٨٥٥	٢,٢٣٠	٣٠,٠٤٥
التغير المفترض في أسعار الصرف	٥٪	٥٪	٥٪
التأثير على الأرباح نظراً للارتفاع في أسعار الصرف:			
٢٠٢٥ (ألف درهم)	**٤١,٥٩١**	**٤٧٩**	**٢,٠٧٤**
٢٠٢٤ (ألف درهم)	٣٤,٩٩٣	١١٢	١,٥٠٢
التأثير على الأرباح نظراً للانخفاض في أسعار الصرف:			
٢٠٢٥ (ألف درهم)	**(٤١,٥٩١)**	**(٤٧٩)**	**(٢,٠٧٤)**
٢٠٢٤ (ألف درهم)	(٣٤,٩٩٣)	(١١٢)	(١,٥٠٢)

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، يبلغ التأثير على الأرباح بسبب التغير في سعر الصرف بنسبة ٥٪ **+١٩,٥٣٪** (٢٠٢٤: +١٩,٣٦٪). باستثناء تأثير المركز المفتوح بالدولار الأمريكي، يبلغ التأثير **+١,١٣٪** (٢٠٢٤: +٠,٨٥٪).

٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)
(هـ) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الموجودات والمطلوبات المالية في مخاطر الخسارة الناجمة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية نظراً للتغير في أسعار الفائدة في السوق.

تدير خزينة المجموعة مخاطر أسعار الفائدة بصورة رئيسية من خلال مراقبة فروق أسعار الفائدة ومطابقة محفظة إعادة تسعير الفائدة للموجودات والمطلوبات المالية. يتم تسعير الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأجل الخاصة بالمجموعة بشكل عام على أساس السعر المتغير، الذي يراقب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. تشكل القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي طويلة الأجل التي يتم تسعيرها على أساس معدل ثابت نسبة ١٢,٦٪ (٢٠٢٤: ٨,٣٪) من مجموع محفظة القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي.

تقوم المجموعة بقياس فروق حساسية أسعار الفائدة على مدار فترات زمنية محددة مع الأخذ بعين الاعتبار مدى توفر القدرة التعاقدية على إعادة تسعير جميع موجوداتها ومطلوباتها. يتم التحقق من تحليل الحساسية، أي تأثير التحول الموازي في منحنيات أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفوائد وحقوق الملكية، ثم يتم تقديمه إلى لجنة الموجودات والمطلوبات للمراجعة على أساس شهري. تتم الموافقة على الاستراتيجيات والإجراءات اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر، إن وجدت، ومراقبتها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات ويتم تنفيذها من قبل الخزينة. تقوم المجموعة بإجراء تحليل الحساسية على صافي إيرادات الفوائد لمدة سنة واحدة مع افتراض حدوث تغيرات (سواء بالزيادة أو النقص) في أسعار الفائدة. فيما يلي تحليل حساسية المجموعة للزيادة أو النقص في أسعار الفائدة في السوق بناءً على الموجودات والمطلوبات المالية المقومة بعملات مختلفة والمحتفظ بها في ٣١ ديسمبر، بافتراض عدم وجود حركة غير اعتيادية في منحنيات العائد واستقرار بيان المركز المالي الموحد:

العملة	درهم إماراتي	دولار أمريكي	يورو	عملات أخرى	المجموع
التغيير المفترض في أسعار الفائدة / الربح	±١٠٠ نقطة أساس	±١٠٠ نقطة أساس	±١٠٠ نقطة أساس	±١٠٠ نقطة أساس	±١٠٠ نقطة أساس
التأثير على صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية من زيادة أسعار الفائدة / الربح					
٢٠٢٥ (ألف درهم)	٦٣,٠٠٤	(٤,٣٢١)	(٢,٠١٤)	٧٠٠	٥٧,٣٦٩
٢٠٢٤ (ألف درهم)	١٠٣,٤٥٩	(٤,٩٦٦)	(٥٧٧)	٤,٥٩٤	١٠٢,٥١٠
التأثير على صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية من انخفاض أسعار الفائدة / الربح					
٢٠٢٥ (ألف درهم)	(٦٣,٠٠٠)	٢,٥٤٩	٢١٨	١,٩٤٨	(٥٨,٢٨٥)
٢٠٢٤ (ألف درهم)	(١٠٣,٦٨٣)	٧,٢٣٧	(٤٩٤)	(٩٧٥)	(٩٧,٩١٥)

يؤخذ بعين الاعتبار تأثير بواقع ٥٪ أو أكثر على رأس المال التنظيمي بمثابة حدث مؤثر يتم بناءً عليه الموافقة على خطة العمل. في ٣١ ديسمبر، كان تأثير التحول بواقع ٢٥ نقطة أساس و٥٠ نقطة أساس و١٠٠ نقطة أساس على صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية ورأس المال التنظيمي كما يلي:

التأثير على صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية

	٢٠٢٥		٢٠٢٤	
نقطة أساس	تحول تصاعدي	تحول تنازلي	تحول تصاعدي	تحول تنازلي
٢٥	٪٠,٧٦	٪٠,٧٦-	٪١,٤٣	٪١,٣٧-
٥٠	٪١,٥٢	٪١,٥٢-	٪٢,٨٧	٪٢,٧٤-
١٠٠	٪٣,٠٤	٪٣,٠٩-	٪٥,٧٣	٪٥,٤٨-

التأثير على رأس المال التنظيمي

	٢٠٢٥		٢٠٢٤	
نقطة أساس	تحول تصاعدي	تحول تنازلي	تحول تصاعدي	تحول تنازلي
٢٥	٪٠,٢٠	٪٠,٢٠-	٪٠,٣٨	٪٠,٣٦-
٥٠	٪٠,٣٩	٪٠,٣٩-	٪٠,٧٦	٪٠,٧٣-
١٠٠	٪٠,٧٨	٪٠,٧٩-	٪١,٥٢	٪١,٤٥-

كما تقوم المجموعة أيضاً بإجراء اختبار الضغط لسعر الفائدة بناءً على منهجية المدة المعدلة. تتم مراجعة نتائج تحليل التحول من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بصورة شهرية، حيث تتحمل المسؤولية الكاملة مع لجنة المخاطر التابعة للإدارة عن إدارة سياسة التسعير.

فيما يلي مركز فروق أسعار الفائدة للمجموعة فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات المالية بناءً على تاريخ إعادة التسعير التعاقدي أو تاريخ الاستحقاق، أيهما أسبق:

٢٠٢٥ ألف درهم	أقل من شهر واحد	من شهر واحد إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	بنود غير محمّلة بالفائدة	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١,٢٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١,٩٥٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	-	-	٤,٨٨٢,٥٢٥	٩,٣٣٢,٥٢٥
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٤٤١,٣٢١	٣٥٨,٨٢٠	٥٤٥,٢٨٢	٧٥,٣٢٢	-	-	-	١,٤٢٠,٧٤٥
استثمارات وأدوات إسلامية – بالقيمة العادلة	٤٤,٣٤٧	٢,٦٤٥,١٩٨	٣,٠٩٨,٠١٩	٢,٧٢٠,٠٣٠	٣,٢٠٧,٢٣٧	١٤٩,٥٦٨	١٣٠	١١,٨٦٤,٥٢٩
استثمارات وأدوات إسلامية – بالتكلفة المطفأة	٢٩٩,٥٢٥	٤٤,٢٢٤	٤٧١,٨٦٢	٢٦٥,٦٧٣	٣,٣٤٨,٧٥٧	٢,٢٣٦,٩٩٧	-	٦,٦٦٧,٠٣٨
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	١٥,٤١٧,٣١٨	١٢,٩١١,٥٠٨	٣,٩٩٥,٣٦٢	٧٣٣,٩٠٤	٤,٥٩٢,٨٩٧	٤١٩,٤٩٣	(٦٠٣,٥٤٧)	٣٧,٤٦٦,٩٣٥
قبولات وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	١,٩٨٩,٨٣٠	١,٩٨٩,٨٣٠
مجموع الموجودات المالية	١٧,٤٠٢,٥١١	١٦,٤٥٩,٧٥٠	١٠,٠٦٠,٥٢٥	٤,٥٩٤,٩٢٩	١١,١٤٨,٨٩١	٢,٨٠٦,٠٥٨	٦,٢٦٨,٩٣٨	٦٨,٧٤١,٦٠٢
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١,٥٣٩,٠١٠	٣٥٤,٣٤٩	-	-	-	-	-	١,٨٩٣,٣٥٩
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١٣,٣٢٢,٦٤٧	٦,٨٢٩,٦٤٥	٥,٩٠٠,٣٢٣	٨,٣٤٩,٩١٦	٤٠٣,٦٠٦	٩,٨٠٠	١٦,١٦٥,٤٦٢	٥٠,٩٨١,٣٩٩
اتفاقيات إعادة الشراء	٤,٣٠٢,١٤٤	٢٥٩,٦٥٥	-	١٦١,٨٦٢	-	-	-	٤,٧٢٣,٦٦١
قروض لأجل	٢٧٥,٤٧٥	٥٣٢,٥٨٥	٩١,٨٢٥	-	-	-	-	٨٩٩,٨٨٥
قبولات ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	٢,٨٠٨,٧٨٦	٢,٨٠٨,٧٨٦
مجموع المطلوبات المالية	١٩,٤٣٩,٢٧٦	٧,٩٧٦,٢٣٤	٥,٩٩٢,١٤٨	٨,٥١١,٧٧٨	٤٠٣,٦٠٦	٩,٨٠٠	١٨,٩٧٤,٢٤٨	٦١,٣٠٧,٠٩٠
فروق حساسية أسعار الفائدة								
للبنود ضمن الميزانية العمومية	(٢,٠٣٦,٧٦٥)	٨,٤٨٣,٥١٦	٤,٠٦٨,٣٧٦	(٣,٩١٦,٨٤٩)	١٠,٧٤٥,٢٨٥	٢,٧٩٦,٢٥٨	(١٢,٧٠٥,٣٠٩)	٧,٤٣٤,٥١٢
للبنود خارج الميزانية العمومية	(٣٠٤,٦٥٤)	٦٨,١٦٨	-	٢٣٦,٤٨٦	-	(٦٦٨)	-	(٦٦٨)
التراكمية	(٢,٣٤١,٤١٩)	٦,٢١٠,٢٦٥	١٠,٢٧٨,٦٤١	٦,٥٩٨,٢٧٨	١٧,٣٤٣,٥٦٣	٢٠,١٣٩,١٥٣	٧,٤٣٣,٨٤٤	-

٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)
(هـ) مخاطر السوق (تابع)

٢٠٢٤ ألف درهم	أقل من شهر واحد	من شهر واحد إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	بنود غير محمّلة بالفائدة	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٢,٥٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	-	-	-	٣,٠٨٥,٥٨٠	٦,٦٣٥,٥٨٠
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٧٦٥,٠٤٦	٢٨٦,١٢٥	١,١٦٢,٥٣٨	١٦,١٩٦	-	-	-	٢,٢٢٩,٩٠٥
استثمارات وأدوات إسلامية – بالقيمة العادلة	٤٥٦,٦٢٤	٢,٧٧٢,٧٨٥	٣,٨٦٧,٣٧٩	١,٦٣٣,١٧٧	٢,٢٧٢,٠٨٨	١٤,٢٧٧	١,٥١٢	١١,٠١٧,٨٤٢
استثمارات وأدوات إسلامية – بالتكلفة المطفأة	٧,٤٣٣	٢٢٩,٧٨٨	٣٤٥,٦٢٠	٢٣٧,٣٣٠	٤,٠٠١,٥٤٠	١,٣٦١,٩٢٠	-	٦,١٨٣,٦٣١
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	١٣,٢٦٩,٠٤٩	١١,٦٢٩,٩٦٨	٣,٧٩١,٤٠٥	١,١٨١,٠٥١	٢,٤٥٧,٧٤٠	٤٠٤,٩١٦	(٣٤١,٩٥٥)	٣٢,٣٩٢,١٧٤
قبولات وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	١,٨١٤,٥٠٧	١,٨١٤,٥٠٧
مجموع الموجودات المالية	**١٦,٨٤٨,١٥٢**	**١٥,١١٨,٦٦٦**	**١٤,٩٦٦,٩٤١**	**٣,٠٦٧,٧٥٤**	**٨,٧٣١,٣٦٨**	**١,٧٨١,١١٣**	**٤,٥٥٩,٦٤٤**	**٦٠,٢٧٣,٦٣٩**
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١,٠٤٣,٥٢٠	-	-	-	-	-	-	١,٠٤٣,٥٢٠
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١١,٢٠٢,٠٣٥	٦,٢٣٣,٤١٢	٤,٥٦٧,٤٧٣	٥,٧٠٤,٢٤٦	١,٥٥٧,٢٩٢	-	١٦,٤٩٢,٥٦٢	٤٥,٧٥٧,٠٢٠
اتفاقيات إعادة الشراء	٢,٨٥٣,٥٦١	٤٠٧,٦٤١	-	-	٢٦٦,٧٦٠	-	-	٣,٥٢٧,٩٦٢
قروض لأجل	١٨٣,٦٥٠	٥٣٢,٥٨٥	٩١,٨٢٥	-	-	-	-	٨٠٨,٠٦٠
قبولات ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	٢,٥٨٥,١٩٣	٢,٥٨٥,١٩٣
مجموع المطلوبات المالية	**١٥,٢٨٢,٧٦٦**	**٧,١٧٣,٦٣٨**	**٤,٦٥٩,٢٩٨**	**٥,٧٠٤,٢٤٦**	**١,٨٢٤,٠٥٢**	**-**	**١٩,٠٧٧,٧٥٥**	**٥٣,٧٢١,٧٥٥**
فروق حساسية أسعار الفائدة								
للبنود ضمن الميزانية العمومية	١,٧٦٥,٣٨٦	٧,٩٤٥,٠٢٨	٥,٣٠٧,٦٤٤	(٢,٦٣٦,٤٩٢)	٦,٩٠٧,٣١٦	١,٧٨١,١١٣	(١٤,٥١٨,١١١)	٦,٥٥١,٨٨٤
للبنود خارج الميزانية العمومية	(٢٩٢,٢٣٥)	(٢٠٩,١٨٤)	-	٨٠,٦٢٩	٤٢٠,٧٩٠	-	-	-
التراكمية	**١,٤٧٣,١٥١**	**٩,٢٠٨,٩٩٥**	**١٤,٥١٦,٦٣٩**	**١١,٩٦٠,٧٧٦**	**١٩,٢٨٨,٨٨٢**	**٢١,٠٦٩,٩٩٥**	**٦,٥٥١,٨٨٤**	**-**

عوائد أسعار الفائدة (سنوياً)

بلغ متوسط العائدات على الودائع والأرصدة لدى البنوك ٤,٨٪ (٢٠٢٤: ٥,٦٪)، وعلى القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي ٦,١٪ (٢٠٢٤: ٧,١٪)، وعلى المحفظة الاستثمارية ٤,٦٪ (٢٠٢٤: ٤,٤٪). بلغ متوسط التكلفة لودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء ٢,٥٪ (٢٠٢٤: ٣٪) وللمبالغ المستحقة إلى البنوك والقروض لأجل ٤,٥٪ (٢٠٢٤: ٥,١٪).

الأدوات المالية المشتقة

تبرم المجموعة في سياق العمل الاعتيادي أنواعاً مختلفة من معاملات الأدوات المشتقة التي تتأثر بالمتغيرات في الأدوات الأساسية.

إن الأداة المشتقة هي أداة مالية أو عقد آخر وتتميز بجميع الخصائص الثلاث التالية:

(١) تتغير قيمتها تبعاً للتغير في سعر الفائدة المحدد أو سعر الأداة المالية أو سعر السلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو مؤشر الأسعار أو المعدلات أو التصنيف الائتماني أو المؤشر الائتماني أو المتغيرات الأخرى، شريطة أن يكون عامل التغير بالنسبة للمتغيرات غير المالية غير مرتبط بأحد أطراف العقد (يطلق عليه أحياناً "الطرف الرئيسي").

(٢) لا تتطلب صافي استثمار مبدئياً أو صافي استثمار مبدئياً أقل مما قد يكن مطلوباً لأنواع أخرى من العقود التي يتوقع أن تنطوي على استجابة مشابهة للتغيرات في عوامل السوق.

(٣) تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

تتضمن الأدوات المالية المشتقة التي تبرمها المجموعة عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة ومشتقات أسعار الفائدة ومشتقات السلع وخيارات العملات.

تستخدم المجموعة أدوات مالية مشتقة لأغراض التحوط كجزء من أنشطتها لإدارة الموجودات والمطلوبات للتقليل من تعرضها لتقلبات أسعار الفائدة.

تستخدم المجموعة مقايضات أسعار الفائدة للتحوط من مخاطر أسعار الفائدة. وفي جميع هذه الحالات، يتم بصورة رسمية توثيق علاقة التحوط وأهدافها بما في ذلك تفاصيل البند المتحوط وأداة التحوط، ويتم تسجيل هذه المعاملات على أساس نوع التحوط.

يمثل تعرض المجموعة لمقايضات أسعار الفائدة المصنفة ضمن علاقات محاسبة التحوط مبلغ ٥١٨,٩ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٥٠١,٤ مليون درهم). إن الهدف من معظم هذه التحوطات هو التقليل من التقلبات التي تنشأ من مخاطر أسعار الفائدة بما يتسق مع الاستراتيجية العامة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة لدى بنك الفجيرة الوطني.

يبين الجدول التالي القيم العادلة الموجبة (الموجودات) والسالبة (المطلوبات) للأدوات المالية المشتقة لأغراض التحوط:

أداة التحوط

٢٠٢٥ ألف درهم	الموجودات	المطلوبات	القيمة الاسمية
مشتقات محتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية			
مقايضات أسعار الفائدة	٣,٨٥٨	٢٥	٥١٨,٨٨٦
مجموع الأدوات المالية المشتقة	**٣,٨٥٨**	**٢٥**	**٥١٨,٨٨٦**

٢٠٢٤ ألف درهم	الموجودات	المطلوبات	القيمة الاسمية
مشتقات محتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية			
مقايضات أسعار الفائدة	٥٦٥	-	٥٠١,٤١٨
مجموع الأدوات المالية المشتقة	**٥٦٥**	**-**	**٥٠١,٤١٨**

(و) مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن أسباب متنوعة مرتبطة بعمليات المجموعة والموظفين والتقنيات والبنية التحتية، وكذلك المخاطر الناتجة عن عوامل خارجية أخرى بخلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة كتلك الناتجة عن المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير المقبولة عموماً للسلوك المؤسسي. تنشأ مخاطر التشغيل من كافة عمليات المجموعة وتتعرض لها كافة المنشآت التجارية. قد تكون الخسارة المحتملة في شكل خسارة مالية أو أضرار أخرى، على سبيل المثال خسارة السمعة والثقة العامة التي من شأنها أن تؤثر على مصداقية المجموعة وقدرتها على القيام بأعمالها.

إن هدف المجموعة في إدارة مخاطر التشغيل هو تحقيق التوازن بين تفادي الخسائر المالية والضرر الذي يلحق بسمعة المجموعة وفعالية التكاليف بشكلٍ عام.

حددت المجموعة السياسات والإجراءات المتبعة لإدارة مخاطر التشغيل من خلال لجنة مخاطر التشغيل. يتم دعم الامتثال لمعايير المجموعة من خلال برنامج تقييمات ومراجعات دورية للمخاطر والرقابة الداخلية يجريه قسم التدقيق الداخلي وقسم مخاطر التشغيل والامتثال. تتم مناقشة نتائج المراجعات مع الوحدات التجارية والوحدات الوظيفية ذات الصلة ويتم رفع تقارير دورية إلى قسم التدقيق الداخلي ولجنة المخاطر التابعة للإدارة ولجنة المخاطر والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة وإلى مجلس الإدارة.

يتم احتساب مخصص تكلفة رأس المال للمخاطر التنظيمية فيما يتعلق بمخاطر التشغيل استناداً إلى النهج الموحد. ومع ذلك، يقوم البنك، كجزء من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، بحساب مخصص تكلفة رأس المال لمخاطر الدعامة (٢) المتعلقة بالمخاطر المتبقية ومخاطر التسوية ومخاطر السمعة ومخاطر الأمن الإلكتروني ومخاطر عدم الامتثال للشريعة ومخاطر غسيل الأموال والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر النموذجية والمخاطر القانونية ومخاطر الامتثال من خلال نهج بطاقة الأداء المصمم داخلياً ولكن يتم التحقق منه بشكل مستقل خارجياً والذي يشمل مجموعة واسعة من أفضل ممارسات القطاع بما في ذلك المتطلبات التنظيمية والتوجيهات الصادرة من وقت لآخر، محلياً ودولياً.

(ز) إدارة رأس المال

تتولى الجهة التنظيمية الرئيسية للمجموعة، المتمثلة في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي ومراقبتها. يتم تحديد متطلبات رأس المال للشركتين التابعتين، وهما شركة إن بي إف للخدمات المالية ش.م.ح وشركة إن بي إف ماركتس (كايمان) المحدودة، من قبل هيئة المنطقة الحرة بالفجيرة ومكتب التسجيل العام لحكومة جزر كايمان على التوالي.

فيما يلي أهداف المجموعة واستراتيجيتها عند إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة وزيادة العوائد للمساهمين.
- الحفاظ على المستوى المناسب وتحقيق الهيكل الأمثل لرأس مال المجموعة بما يتناسب مع استراتيجيتها وملف المخاطر ومكانتها النسبية في السوق.
- الالتزام بمتطلبات رأس المال التنظيمي الموضوعة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)
(ز) إدارة رأس المال (تابع)

- تخصيص رأس المال بكفاءة لمختلف الأعمال مما يؤدي إلى تعزيز قيمة المساهمين وتحقيق العائد الأفضل على المخاطرة.
- ضمان فعالية التنظيم والعمليات والإجراءات الداخلية وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية بصورة مستمرة.
- تغطية أي خسائر غير متوقعة.

تتم إدارة رأس مال المجموعة بطريقة مركزية مع تحديد مستوى نمو الموجودات المرجحة بالمخاطر والقيمة الأفضل ومزيج رأس المال المطلوب لدعم نمو الأعمال المخطط لها.

التزمت المجموعة وشركاتها التابعة بكافة متطلبات رأس المال التنظيمي طوال السنة.

عند تطبيق متطلبات رأس المال، تقوم المجموعة باحتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لإرشادات "نظام كفاية رأس المال" الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قراراً بتنفيذ اتفاقية بازل (٣) في إعداد التقارير، والذي اعتمدته المجموعة، كما قامت المجموعة بتطوير وتطبيق أدوات قياس لإدارة المخاطر وقامت بممارسات قوية ليصبح البنك ممتثلاً بمنهجية بازل (٣). يولي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي اهتماماً كبيراً بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وقد عملت المجموعة على تطوير نموذج اقتصادي لرأس المال للامتثال لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

رأس المال التنظيمي

يتم وزن الموجودات المرجحة بالمخاطر لدى البنك على أساس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ذات الصلة. تتضمن مخاطر الائتمان كلاً من المخاطر للبنود داخل وخارج الميزانية العمومية. وامتثالاً للنهج الموحد للالتزام ببازل (٣)، يطبق البنك نهج القياس الموحد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وذلك وفقاً لمتطلبات الدعامة (١) الحالية لبازل (٣) بالإضافة إلى التغييرات ذات الصلة بإمدادات رأس المال.

فيما يلي تفاصيل المتطلبات الكمية استناداً إلى اللوائح / الإرشادات:

١. يتكون مجموع رأس المال التنظيمي (صافٍ من التعديلات التنظيمية) – على الأقل ١٠,٥٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر – من شقّين:

أ. الشق الأول من رأس المال – على الأقل ٨,٥٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر، ويتكون من:

- حقوق الملكية العامة للشق الأول – على الأقل ٧٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر.
- الشق الأول الإضافي.

تتضمن حقوق الملكية العامة للشق الأول رأس المال العادي والاحتياطي النظامي والاحتياطي الخاص والأرباح المحتجزة واحتياطيات القيمة العادلة المتعلقة بالأرباح غير المحققة من الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر/ المتاحة للبيع بنسبة تعديلات تبلغ ٥٥٪، ويتكون الشق الأول الإضافي من أوراق مالية للشق الأول من رأس المال.

ب. الشق الثاني من رأس المال

يشمل مخصص انخفاض القيمة الجماعي والتسهيلات الثانوية. ويجب ألّا يتجاوز مخصص انخفاض القيمة الجماعي، بما في ذلك احتياطي انخفاض القيمة العام، نسبة ١,٢٥٪ من مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان.

٢. يتعين على البنوك الالتزام بمصد حماية رأس المال البالغ ٢,٥٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر في شكل حقوق الملكية العامة للشق الأول من رأس المال. وقد يطلب مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من البنوك أيضاً تطبيق مصد التقلبات الدورية لحماية البنوك من فترات النمو الزائد لإجمالي الائتمان. ويجب الالتزام بمصد التقلبات الدورية باستخدام حقوق الملكية العامة للشق الأول من رأس المال، وقد يختلف المستوى من ٠ – ٢,٥٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

الحد الأدنى من الترتيبات الانتقالية وفقاً لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

عنصر رأس المال	بازل ٣ ٢٠٢٥	بازل ٣ ٢٠٢٤
الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية العامة للشق الأول	٧٪	٧٪
الحد الأدنى لنسبة الشق الأول من رأس المال	٨,٥٪	٨,٥٪
الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال	١٠,٥٪	١٠,٥٪
مصد حماية رأس المال	٢,٥٪	٢,٥٪

اختبار الضغط لرأس المال:

أجرت المجموعة اختبار الضغط وقدمته إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وفقاً لسيناريوهات الاقتصاد الكلي ودراسة الجدوى التي حددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من خلال إرشاداته ذات الصلة. وتضمنت النتائج أيضاً خطة التخفيف / الإجراء الإداري وذلك استجابةً لتأثير سيناريو الضغط على كفاية رأس مال المجموعة. اجتازت المجموعة اختبار الضغط الذي أجراه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

يحقق إجراء اختبار الضغط الأهداف التالية:

- تقديم تقييم مستقبلي للمخاطر بموجب سيناريو الضغط.
- تقييم تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة على أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة.
- توضيح المنهجيات والافتراضات التي تم استخدامها في هذه العملية.
- مساعدة المجموعة في صياغة استراتيجيتها من خلال قياس تأثير رأس المال بسبب سيناريوهات الضغط.
- تمكين المجموعة من تقييم سيناريوهات المخاطر القصوى، بالإضافة إلى وضع خطة طوارئ لمثل هذه الأحداث.
- تُقدم النتائج إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها لتسهيل وضع خطة الطوارئ.

مخصص رأس المال:

- تقوم المجموعة أيضاً بتقييم متطلبات رأس المال داخلياً مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات النمو وخطط الأعمال، إلى جانب تحديد المتطلبات التنظيمية ومتطلبات المخاطر/ المتطلبات الاقتصادية لرأس المال ضمن الإطار المتكامل لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. تشكل المخاطر مثل المخاطر المتبقية ومخاطر التركيز ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية ومخاطر التسوية ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الأمن الإلكتروني جزءاً من مقاييس عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- كما تقوم المجموعة باحتساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لطلبات الائتمان التي يتم تسعيرها على أساس المخاطر المعدلة.

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
حقوق الملكية العامة للشق الأول من رأس المال		
رأس المال	٢,٥٨٠,٤١٢	٢,٥٨٠,٤١٢
احتياطي نظامي	١,٧٠٩,٧٨٤	١,٧٠٩,٧٨٤
احتياطي خاص	٨٨٥,٤٩٣	٧٦٤,٩٧٧
أرباح محتجزة	١,٩٤٩,٠٥٥	١,٣٨٠,٣٠٨
الترتيب الانتقالي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) – تأثير الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلتان الأولى والثانية)	-	٣٠,١١٤
الدخل الشامل الآخر المتراكم	٤٩,٠٨٨	١٤,٩٠٩
خصومات تنظيمية – موجودات غير ملموسة	(٣٣٧,٣٢٤)	(١٩٩,٤٢٣)
مجموع حقوق الملكية العامة للشق الأول	**٦,٨٣٦,٥٠٨**	**٦,٢٨١,٠٨١**
الشق الأول الإضافي من رأس المال		
أوراق مالية للشق الأول الإضافي من رأس المال (إيضاح ١٩)	-	-
مجموع الشق الأول	**٦,٨٣٦,٥٠٨**	**٦,٢٨١,٠٨١**
الشق الثاني من رأس المال		
مخصص الانخفاض في القيمة الجماعي	٥١٤,٠٢٧	٤٥٤,٨٠٧
مجموع الشق الثاني	**٥١٤,٠٢٧**	**٤٥٤,٨٠٧**
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	**٧,٣٥٠,٥٣٥**	٦,٧٣٥,٨٨٨

الموجودات المرجّحة بالمخاطر ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
مخاطر الائتمان	٤١,١٢٢,١٧٠	٣٦,٣٨٤,٥٥٦
مخاطر السوق	٦٥,٠٦٥	٤٠,٠٠٢
مخاطر التشغيل	٤,٧٤٧,١٩٢	٤,١٧٨,٠٤٥
مجموع الموجودات المرجّحة بالمخاطر (ب)	**٤٥,٩٣٤,٤٢٧**	٤٠,٦٠٢,٦٠٣
معدل كفاية رأس المال (أ) / (ب)	**١٦,٠٪**	١٦,٦٪
معدل الشق الأول	**١٤,٩٪**	١٥,٥٪
معدل حقوق الملكية العامة للشق الأول	**١٤,٩٪**	١٥,٥٪

يتم الاحتفاظ بالمخصص الجماعي للانخفاض في القيمة لمجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان بما يتوافق مع متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تقوم المجموعة بإعداد تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وتقديمه إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على أساس سنوي. يتضمن تقرير المجموعة عن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، مع الأخذ في الاعتبار النهج التطلعي، تقييماً ومراجعة لما يلي:

- إطار إدارة المخاطر لتقييم وقياس ورصد ومراقبة كافة العناصر الجوهرية للمخاطر.
- محفظة المخاطر واستراتيجية الأعمال.
- رأس المال المطلوب لتغطية كافة المخاطر الجوهرية.
- مخاطر اختبار الضغط لتقييم متطلبات رأس المال في ظل الظروف الحرجة.
- تخطيط رأس المال والموازنة.

بصرف النظر عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية المشمولة في الدعامة (١)، يغطي تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال المخاطر الجوهرية الأخرى مثل المخاطر المتبقية ومخاطر التركيز ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية ومخاطر التسوية ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الأمن الإلكتروني. يتم توثيق تفاصيل اختبار الضغط والافتراضات والمنهجية والنتائج الخاصة بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في دليل اختبار الضغط المنفصل الذي يغطي جميع مخاطر الدعامة (١) و(٢) المذكورة أعلاه.

أوزان الخطر لمخاطر الائتمان

لدى المجموعة محفظة ائتمانية متنوعة ممولة وغير ممولة. يتم تصنيف التعرضات وفقاً للمنهجية المذكورة ضمن إطار كفاية رأس المال بموجب اتفاقية بازل (٣) الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والذي يغطي النهج الموحد لمخاطر الائتمان. فيما يلي وصف فئات الطرف المقابل مع أوزان الخطر المستخدمة لاستخلاص الموجودات المرجحة بالمخاطر:

٥. إدارة المخاطر المالية (تابع)
(ز) إدارة رأس المال (تابع)

مطالبات على جهات سيادية

وتتعلق هذه المطالبات بالتعرضات للحكومات ومصارفها المركزية. إن المطالبات على المصارف المركزية والجهات السيادية مرجحة بالمخاطر وفقاً لتصنيفاتها من قبل مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية المقبولة، وباستثناء ذلك، تم تطبيق وزن بنسبة ٠٪ لجميع الجهات السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي.

مطالبات على منشآت القطاع العام

يتم التعامل مع المطالبات بالعملة المحلية على منشآت القطاع العام غير التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي على أنها مطالبات على جهات سيادية في دول مجلس التعاون الخليجي إذا كانت مصارفها المركزية أو سلطة النقد الخاصة بها تتعامل معها على هذا النحو. يتم التعامل مع المطالبات بالعملة الأجنبية على منشآت القطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة أقل من الجهات السيادية، أي يتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة ٢٠٪.

يتم التعامل مع المطالبات على منشآت القطاع العام الأجنبية غير التجارية الأخرى بدرجة واحدة أقل من الجهات السيادية. ويتم التعامل مع المطالبات على منشآت القطاع العام التجارية باعتبارها مطالبات على شركات.

مطالبات على بنوك تنموية متعددة الأطراف

إن كافة البنوك التنموية المتعددة الأطراف مرجحة بالمخاطر وفقاً للتصنيف الائتماني ذي الصلة باستثناء البنوك الأعضاء المدرجين في مجموعة البنك الدولي والتي يتم ترجيح مخاطرها بنسبة ٠٪.

مطالبات على البنوك

إن المطالبات على البنوك مرجحة بالمخاطر بناءً على التصنيفات المخصصة لها من قبل وكالات التصنيف الخارجية، ومع ذلك، فإن المطالبات قصيرة الأجل المقومة بالعملة المحلية يتم منحها ترجيحاً أكثر إيجابية للمخاطر.

مطالبات على محفظة الشركات

إن المطالبات على الشركات مرجحة بالمخاطر وفقاً لتصنيفات مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية المقبولة. يتم تحديد أوزان الخطر لمطالبات الشركات غير المصنفة بنسبة ١٠٠٪.

مطالبات على تعرضات الأفراد التنظيمية

يتم تعيين أوزان خطر لمطالبات الأفراد المدرجة في محفظة الأفراد التنظيمية بنسبة ٧٥٪، إذا كانت تستوفي المعايير المذكورة في إرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يتم تعيين أوزان خطر للمطالبات التي لا تستوفي المعايير بنسبة ١٠٠٪.

مطالبات مضمونة بموجب عقارات سكنية

يتم تطبيق وزن خطر تفضيلي بنسبة ٣٥٪ على المطالبات التي لا تتجاوز ١٠ مليون درهم والمضمونة من خلال العقارات السكنية بنسبة قرض إلى القيمة تصل إلى ٨٥٪. أما المطالبات الأخرى المضمونة بموجب عقارات سكنية فهي مرجحة بالمخاطر بنسبة ١٠٠٪.

مطالبات مضمونة بموجب عقارات تجارية

يتم تطبيق وزن الخطر بنسبة ١٠٠٪ على المطالبات المضمونة بموجب عقارات تجارية.

تعرضات لقروض تأخر سدادها

إن الجزء غير المضمون لأي قرض وتمويل (بخلاف قرض الرهن العقاري السكني المؤهل)، الذي تأخر موعد استحقاقه لأكثر من ٩٠ يوماً، بعد خصم مخصصات محددة (بما في ذلك عمليات الحذف الجزئية)، مرجح بالمخاطر على النحو التالي:

- يتم وزن الخطر بنسبة ١٥٠٪ عندما تكون المخصصات المحددة أقل من ٢٠٪ من المبلغ المستحق عن القرض والتمويل.
- يتم وزن الخطر بنسبة ١٠٠٪ عندما تكون المخصصات المحددة تساوي أو تزيد على ٢٠٪ من المبلغ المستحق عن القرض والتمويل.

محافظ حقوق الملكية

إن حقوق الملكية في المحفظة البنكية مرجحة بالمخاطر بنسبة ١٥٠٪.

تعرضات أخرى

هذه المخاطر مرجحة بنسبة ١٠٠٪.

مخاطر الائتمان وأوزان المخاطر

٢٠٢٥ ألف درهم	إجمالي المستحق داخل وخارج الميزانية العمومية	تخفيف مخاطر الائتمان		صافي التعرض داخل وخارج الميزانية العمومية بعد عامل تحويل الائتمان	الموجودات المرجّحة بالمخاطر
		التعرض قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		
مطالبات على جهات سيادية	١٨,٣٠٥,٢٣٣	١٨,٣٠٥,٢٣٣	-	١٨,٣٠٥,٢٣٣	١٦٩,٠٧٩
مطالبات على منشآت القطاع العام والجهات التابعة للحكومة والشركات	٣٨,٠٧١,١٢٧	٣٨,٠٧١,١٢٧	٤,٥٥٤,٥٨١	٢٨,٣٦٧,٨٤٦	٢٦,٨٧٤,٥٤٦
مطالبات على بنوك وبنوك تنموية متعددة الأطراف	١٢,٩١٨,٧٤٣	١٢,٧٠٩,٦٢٠	-	١٢,٦٦١,٨٩٣	٦,١٠٢,٩٨٩
التعرضات التنظيمية للأفراد	١,٢٩٧,٩٩٦	١,٠٤٧,٤١٢	١٤,٨٧٣	١,٠٣٢,٥٣٩	٧٧٤,٤٠٤
محفظة الأفراد السكنية	٥,٦٩٥,٢٤٩	٥,٦٩٥,٢٤٩	-	٥,٦٩٥,٢٤٩	٣,٠٩٧,٦٨٥
عقارات تجارية	٣,١٧٣,١٨٤	٣,١٧٣,١٨٤	-	٣,١٧٣,١٨٤	٣,١٧٣,١٨٤
تعرضات لقروض تأخر سدادها	١,٩٨٦,٨٤٠	١٣٧,٧٨٥	٨,٤٩٤	١٢٩,٩٥٥	١٥٩,٢٢٢
فئات ذات مخاطر عالية	١٣٠	١٣٠	-	١٣٠	١٩٦
مخاطر تعديل تقييم الائتمان	١١٤,٦٢٨	١١٤,٦٢٨	-	١١٤,٦٢٨	١١٤,٦٢٨
تعرضات أخرى	٢,٠٨٢,٦٨١	٢,٠٧١,٨٨١	-	٢,٠٧١,٨٨١	٦٥٦,٢٣٧
المجموع	**٨٣,٦٤٥,٨١١**	**٨١,٣٢٦,٢٤٩**	**٤,٥٧٧,٩٤٨**	**٧١,٥٥٢,٥٣٨**	**٤١,١٢٢,١٧٠**

٢٠٢٤ ألف درهم	إجمالي المستحق داخل وخارج الميزانية العمومية	تخفيف مخاطر الائتمان		صافي التعرض داخل وخارج الميزانية العمومية بعد عامل تحويل الائتمان	الموجودات المرجّحة بالمخاطر
		التعرض قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		
مطالبات على جهات سيادية	١٦,٣١٥,٧٧٧	١٦,٣١٥,٧٧٧	-	١٦,٣١٥,٧٧٧	٩٢,٤٩٥
مطالبات على منشآت القطاع العام والجهات التابعة للحكومة والشركات	٣٥,٦٢٠,١٣٢	٣٥,٦٢٠,١٣٢	٥,٢٨٥,٧٥٥	٢٦,٥٨٨,٠٦٣	٢٥,٠٢٢,٤٥٤
مطالبات على بنوك وبنوك تنموية متعددة الأطراف	١١,٠٦٢,١١٢	١٠,٦٨٣,٧٤٩	-	١١,٠٠٩,٧٩٠	٤,٩٨٤,٠٩٢
التعرضات التنظيمية للأفراد	١,٠٦٧,٩٢٤	٨٧٣,٤٥١	١٥٨,١٧٦	٧١٥,٢٧٥	٥٣٦,٤٥٦
محفظة الأفراد السكنية	٤,٠٦٩,٨٨٥	٤,٠٦٩,٨٨٥	-	٤,٠٦٩,٨٨٥	٢,٢٧٨,٤٠٩
عقارات تجارية	٢,٠٨٩,٥٧٢	٢,٠٨٩,٥٧٢	-	٢,٠٨٩,٥٧٢	٢,٠٨٩,٥٧٢
تعرضات لقروض تأخر سدادها	٢,١٩٩,٥٣٥	٣٤١,٧١١	١٢,٤٤٦	٣٢٩,٥٣٥	٤٠٩,٢٨٦
فئات ذات مخاطر عالية	١,٥١١	١,٥١١	-	١,٥١١	٢,٢٦٧
مخاطر تعديل تقييم الائتمان	١٣١,٠٩٥	١٣١,٠٩٥	-	١٣١,٠٩٥	١٣١,٠٩٥
تعرضات أخرى	١,١٦٥,٦٩٦	١,١٥٤,٨٩٦	-	١,١٥٤,٨٩٦	٨٣٨,٤٣٠
المجموع	**٧٣,٧٢٣,٢٣٩**	**٧١,٢٨١,٧٧٩**	**٥,٤٥٦,٣٧٧**	**٦٢,٤٠٥,٣٩٩**	**٣٦,٣٨٤,٥٥٦**

إن سقوف الائتمان غير المستخدمة القابلة للإلغاء وفقاً لتقدير البنك بلغت ١٧,٦٥٥,٦ مليون درهم (٢٠٢٤: ١٧,٢١٤,٥ مليون درهم).

يتم مطابقة التصنيف الخارجي الخاص بمؤسسات تقييم الائتمان الخارجية مع جدول تقييم الجودة الائتمانية المحدد الذي ينتج بدوره أوزان مخاطر قياسية. تستخدم المجموعة أساليب تخفيف مخاطر الائتمان حيث يتم استخدام الضمانات النقدية والضمانات المصرفية فقط في احتساب متطلبات رأس المال للدعامة (١).

مخاطر السوق وأوزان المخاطر

إن تكلفة رأس المال للمجموعة فيما يتعلق بمخاطر السوق وفقاً للمنهج الموحد هي على النحو التالي:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
مخاطر أسعار الفائدة		
- مخاطر أسعار الفائدة المحددة	-	-
- مخاطر أسعار الفائدة العامة	-	-
مخاطر مركز الأسهم	-	-
- مخاطر التعرض للأسهم العامة	-	-
مخاطر صرف العملات الأجنبية	٦,٨٣٢	٤,١٦٧
مخاطر الخيارات	-	٣٣
مجموع تكلفة رأس المال لمخاطر السوق	**٦,٨٣٢**	**٤,٢٠٠**
مخاطر السوق – الموجودات المرجحة بالمخاطر	**٦٥,٠٦٥**	**٤٠,٠٠٢**

تماشياً مع اتفاقية بازل، تشكل الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة جزءاً من المحفظة البنكية بدلاً من المحفظة التجارية. وبناءً على ذلك، تم تغطية المحفظة الاستثمارية المصنفة ضمن مخاطر الائتمان.

مخاطر التشغيل وأوزان المخاطر

يتم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل باستخدام المنهجية الموحدة. يتم احتساب مجموع تكلفة رأس المال عن طريق ضرب متوسط صافي إيرادات الفوائد لمدة ثلاثة (٣) سنوات لخطوط الأعمال الثمانية المحددة وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية وصافي الإيرادات غير المحملة بالفوائد في النسبة المئوية (بيتا) المخصصة لكل خط من خطوط الأعمال. وتتراوح عوامل (بيتا) من ١٢٪ إلى ١٨٪، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية بازل.

تماشياً مع توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي السارية اعتباراً من الربع الأول من عام ٢٠٢٤، سيتم تحديث الموجودات المرجحة بمخاطر التشغيل لحساب رأس المال على أساس ربع سنوي، وهو ما نفذته مجموعة بنك الفجيرة الوطني.

٦. الموجودات والمطلوبات

٦-١ التصنيف والقياس

فيما يلي القيم الدفترية لكل من الموجودات والمطلوبات (المالية وغير المالية) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤:

٢٠٢٥ ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	التكلفة المطفأة/ القيمة الدفترية	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	-	٩,٣٣٢,٥٢٥	**٩,٣٣٢,٥٢٥**
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	-	-	١,٤٢٠,٧٤٥	**١,٤٢٠,٧٤٥**
استثمارات وأدوات إسلامية	١٣٠	١١,٨٦٤,٣٩٩	٦,٦٦٧,٠٣٨	**١٨,٥٣١,٥٦٧**
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	-	-	٣٧,٤٦٦,٩٣٥	**٣٧,٤٦٦,٩٣٥**
قبولات وموجودات أخرى	-	-	٢,٠٢٠,٩٨٤	**٢,٠٢٠,٩٨٤**
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	-	-	٦٠١,١٣٢	**٦٠١,١٣٢**
مجموع الموجودات	**١٣٠**	**١١,٨٦٤,٣٩٩**	**٥٧,٥٠٩,٣٥٩**	**٦٩,٣٧٣,٨٨٨**
المطلوبات				
مبالغ مستحقة إلى البنوك	-	-	١,٨٩٣,٣٥٩	**١,٨٩٣,٣٥٩**
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	-	-	٥٠,٩٨١,٣٩٩	**٥٠,٩٨١,٣٩٩**
اتفاقيات إعادة الشراء	-	-	٤,٧٢٣,٦٦١	**٤,٧٢٣,٦٦١**
قروض لأجل	-	-	٨٩٩,٨٨٥	**٨٩٩,٨٨٥**
قبولات ومطلوبات أخرى	-	-	٣,١٢٥,٦٧٣	**٣,١٢٥,٦٧٣**
مجموع المطلوبات	**-**	**-**	**٦١,٦٢٣,٩٧٧**	**٦١,٦٢٣,٩٧٧**

٢٠٢٤ ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	التكلفة المطفأة/ القيمة الدفترية	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	-	٦,٦٣٥,٥٨٠	**٦,٦٣٥,٥٨٠**
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	-	-	٢,٢٢٩,٩٠٥	**٢,٢٢٩,٩٠٥**
استثمارات وأدوات إسلامية	٤٣٢	١١,٠١٧,٤١٠	٦,١٨٣,٦٣١	**١٧,٢٠١,٤٧٣**
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	-	-	٣٢,٣٩٢,١٧٤	**٣٢,٣٩٢,١٧٤**
قبولات وموجودات أخرى	-	-	١,٨٤٢,١٢٤	**١,٨٤٢,١٢٤**
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	-	-	٥٧٧,٨١٢	**٥٧٧,٨١٢**
مجموع الموجودات	**٤٣٢**	**١١,٠١٧,٤١٠**	**٤٩,٨٦١,٢٢٦**	**٦٠,٨٧٩,٠٦٨**
المطلوبات				
مبالغ مستحقة إلى البنوك	-	-	١,٠٤٣,٥٢٠	**١,٠٤٣,٥٢٠**
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	-	-	٤٥,٧٥٧,٠٢٠	**٤٥,٧٥٧,٠٢٠**
اتفاقيات إعادة الشراء	-	-	٣,٥٢٧,٩٦٢	**٣,٥٢٧,٩٦٢**
قروض لأجل	-	-	٨٠٨,٠٦٠	**٨٠٨,٠٦٠**
قبولات ومطلوبات أخرى	-	-	٢,٨٨٦,٨٣١	**٢,٨٨٦,٨٣١**
مجموع المطلوبات	**-**	**-**	**٥٤,٠٢٣,٣٩٣**	**٥٤,٠٢٣,٣٩٣**

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات والأدوات الإسلامية المقاسة بالتكلفة المطفأة ٦,٧١٠,٨ مليون درهم (٢٠٢٤: ٦,٠٧٥,٦ مليون درهم).

قامت المجموعة بإجراء تحليل مفصل لنماذج أعمالها بغرض إدارة الموجودات المالية وتحليل خصائص تدفقاتها النقدية.

٦-٢ قياس القيمة العادلة – التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

٢٠٢٥ ألف درهم	القيمة الاسمية	القيمة الدفترية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
استثمارات وأدوات إسلامية					
سندات دين / صكوك إسلامية	-	١١,٤٤٦,٤٣٠	١١,٤٤٦,٤٣٠	-	-
استثمارات أخرى	-	٤١٩,٦٠٢	٤١٩,٤٧٢	١٣٠	-
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	٢٨,٥٤١,٣٣٤	١٥٢	-	١٥٢	-
خيارات العملات	١,٨١٢,٦١١	-	-	-	-
مشتقات أسعار الفائدة	٢,١٤٥,٨٢٩	(٥,٦٨٣)	-	(٥,٦٨٣)	-
مشتقات السلع	٦٧٣,٥٣٩	(٢,٥٨٨)	-	(٢,٥٨٨)	-

٢٠٢٤ ألف درهم	القيمة الاسمية	القيمة الدفترية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
استثمارات وأدوات إسلامية					
سندات دين / صكوك إسلامية	-	١٠,٤١٤,٥٢٩	١٠,٤١٤,٥٢٩	-	-
استثمارات أخرى	-	٦١١,٧٧٥	٦١٠,٢٦٣	١,٥١٢	-
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	٢١,٥٩١,٧٠١	٥,٠٤٠	-	٥,٠٤٠	-
خيارات العملات	١,٧٣١,٦٥٢	٢٥	-	٢٥	-
مشتقات أسعار الفائدة	٣,١١١,٣٥٠	٥,٤٩١	-	٥,٤٩١	-
مشتقات السلع	٤٣٧,٢٣٩	٥١٣	-	٥١٣	-

	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الهامة	المدخلات الهامة غير الجديرة بالملاحظة	علاقة المدخلات غير الجديرة بالملاحظة بالقيمة العادلة
سندات دين / صكوك إسلامية واستثمارات أخرى	المستوى الأول	أسعار العرض المعلنة في السوق النشطة	لا يوجد	لا ينطبق
استثمارات أخرى	المستوى الثاني	الأسعار المعلنة في السوق الثانوية	لا يوجد	لا ينطبق
مشتقات	المستوى الثاني	المدخلات الجديرة بالملاحظة إما بطريقة مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار)	لا يوجد	لا ينطبق

خلال السنة، لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك أي تغير في أساليب التقييم فيما يتعلق بتقييم الأدوات المالية. يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٤) للتفاصيل.

٧. نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

ألف درهم	٢٠٢٥	معاد بيانه ٢٠٢٤
نقد في الصندوق	١,٤١٥,٦٤٤	٣١٦,٤٦٦
شهادات إيداع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٤,٤٥٠,٠٠٠	٣,٥٥١,٨٦٦
ودائع الاحتياطي النقدي النظامي	٣,٤٦٦,٨٨١	٢,٧٦٧,٢٤٨
	٩,٣٣٢,٥٢٥	٦,٦٣٥,٥٨٠

٨. مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية

٨-١ حسب النوع:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
ودائع	٧٣,٤٦٠	٦٠٦,٠٤٥
حسابات جارية / ودائع لأجل	٤٦٧,٣٣٠	٨٢٣,٥٩٦
كمبيالات مخصومة	٨٨٢,٧٩٦	٨٠٥,٥٦٥
	١,٤٢٣,٥٨٦	**٢,٢٣٥,٢٠٦**
ناقصاً: مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٢,٨٤١)	(٥,٣٠١)
	١,٤٢٠,٧٤٥	**٢,٢٢٩,٩٠٥**

تشتمل الحسابات الجارية / الودائع لأجل على ضمانات نقدية بمبلغ ٢٢,١ مليون درهم (٢٠٢٤: ٨,٣ مليون درهم) فيما يتعلق بالقيمة العادلة السالبة للمشتقات، وفقاً للاتفاقيات المبرمة مع الأطراف المقابلة بين البنوك.

تمثل الكمبيالات المخصومة محفظة خصم تتعلق بمخاطر البنك لدعم الأعمال التجارية للعملاء.

٨-٢ حسب العملة

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
درهم إماراتي	٢٩٢,١٤٨	١٩٧,٥٩٠
دولار أمريكي	٩٠١,٤٤٦	١,٧٦٣,٠٦٤
يورو	٧٤,٧٧٣	٥٣,٥١٧
جنيه إسترليني	٧,٣٦٨	١٦,٩٧٥
أوقية ذهب	٦,٢١٥	٣٣,٣٨٩
أخرى	١٤١,٦٣٦	١٧٠,٦٧١
	١,٤٢٣,٥٨٦	**٢,٢٣٥,٢٠٦**
ناقصاً: مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٢,٨٤١)	(٥,٣٠١)
	١,٤٢٠,٧٤٥	**٢,٢٢٩,٩٠٥**

٨-٣ حسب المنطقة الجغرافية:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٨٨,٨٣٩	٣٨٦,٩١٣
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٨٦,٢٦٦	٤٤٦,١٩٤
أوروبا	٢٢٩,١٢٨	٤٤١,٤١٣
الأمريكتان	٢٠١,٣٥٨	٤٧٦,٢٤٦
دول أخرى	٤١٧,٩٩٥	٤٨٤,٤٤٠
	١,٤٢٣,٥٨٦	**٢,٢٣٥,٢٠٦**
ناقصاً: مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٢,٨٤١)	(٥,٣٠١)
	١,٤٢٠,٧٤٥	**٢,٢٢٩,٩٠٥**

فيما يلي توزيع محفظة المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية بناءً على إعادة توزيع المخاطر:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٨٨,٨٣٩	٤٤٤,٢١٨
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٨١,٧٦٦	٤٠٩,٥٣١
أوروبا	٢٠٤,٩٨٣	٧٠١,٩٣٥
الأمريكتان	٩٧,٤٨٥	٢٧٤,٥٢٣
دول أخرى	٥٥٠,٥١٣	٤٠٤,٩٩٩
	١,٤٢٣,٥٨٦	**٢,٢٣٥,٢٠٦**
ناقصاً: مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٢,٨٤١)	(٥,٣٠١)
	١,٤٢٠,٧٤٥	**٢,٢٢٩,٩٠٥**

٨-٤ حسب التصنيفات الائتمانية الخارجية:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
AAA	-	١١٠,١٩٠
AA	٤٦,٩٠٨	٢,٤٧٢
AA-	١٤٦,٢٣١	٣١,٨٢٤
A+	٣٩,٢٨٨	٢٦٥,٤٨٤
A	٤١٩,٨٣٩	٨٧٦,١٦٦
BBB+	٢٧٧,٩٢٥	٣٩٦,٦٥٨
BBB	١١,٦٥٢	١٠,٣٢٦
BBB- فأقل	٤٨١,٧٤٣	٥٤٢,٠٨٦
	١,٤٢٣,٥٨٦	**٢,٢٣٥,٢٠٦**
ناقصاً: مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٢,٨٤١)	(٥,٣٠١)
	١,٤٢٠,٧٤٥	**٢,٢٢٩,٩٠٥**

٨-٥ تحليل المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية حسب المرحلة

يتضمن الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر الائتمان للمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية. يمثل إجمالي القيمة الدفترية للمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية، بما في ذلك الفوائد / الأرباح المستحقة، الحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان على هذه الموجودات:

٢٠٢٥				
ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الرصيد القائم	١,٤٢٧,٨١٣	-	-	١,٤٢٧,٨١٣
مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٢,٨٤١)	-	-	(٢,٨٤١)
القيمة الدفترية	**١,٤٢٤,٩٧٢**	**-**	**-**	**١,٤٢٤,٩٧٢**

٢٠٢٤				
ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الرصيد القائم	٢,٢٥٣,٩٠٥	-	-	٢,٢٥٣,٩٠٥
مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٥,٣٠١)	-	-	(٥,٣٠١)
القيمة الدفترية	**٢,٢٤٨,٦٠٤**	**-**	**-**	**٢,٢٤٨,٦٠٤**

تقع المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية في المرحلة الأولى على مدار السنة. وعليه، لم تكن هناك حركات هامة بين المراحل فيما يتعلق بهذه الموجودات المالية.

٩.استثمارات وأدوات إسلامية

ألف درهم	٢٠٢٥	معاد بيانه* ٢٠٢٤
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (إيضاح ٩-١)	**١٣٠**	٤٣٢
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
سندات دين / صكوك إسلامية (إيضاح ٩-٢)	١١,٤٤٦,٤٣٠	١٠,٤١٤,٥٢٩
استثمارات أخرى / أدوات إسلامية (إيضاح ٩-٣)	٤١٩,٤٧٢	٦١١,٣٤٣
	١١,٨٦٥,٩٠٢	**١١,٠٢٥,٨٧٢**
ناقصاً: مخصصات الانخفاض في القيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(١,٥٠٣)	(٨,٤٦٢)
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**١١,٨٦٤,٣٩٩**	**١١,٠١٧,٤١٠**
استثمارات - بالقيمة العادلة	**١١,٨٦٤,٥٢٩**	**١١,٠١٧,٨٤٢**
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة		
سندات دين / صكوك إسلامية (إيضاح ٩-٢)	٦,٦٦٩,٣٩٦	٦,١٩٧,٩٠٠
ناقصاً: مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٢,٣٥٨)	(١٤,٢٦٩)
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	**٦,٦٦٧,٠٣٨**	**٦,١٨٣,٦٣١**
	١٨,٥٣١,٥٦٧	**١٧,٢٠١,٤٧٣**

٩.استثمارات وأدوات إسلامية (تابع)

٩-١ تتضمن الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة صناديق مختلفة تستند قيمها العادلة على صافي قيم الموجودات المحددة من قبل مديري الصناديق.

٩-٢ تمثل سندات الدين بإجمالي ١٠,٠٧٢,٦ مليون درهم (٢٠٢٤: ٨,٦٢١,٨ مليون درهم) استثمارات المجموعة في السندات المدرجة في أسواق مالية معترف بها وتُعرض أسعارها على منصتي رويترز وبلومبيرغ المعترف بهما دولياً، كما أنها تعتبر سندات سائلة في ظروف السوق العادية. تشتمل محفظة سندات الدين على أوراق مالية ذات أسعار فائدة متغيرة تبلغ لا شيء درهم (٢٠٢٤: ٢٣٥,٩ مليون درهم).

تتضمن محفظة سندات الدين صكوك إسلامية بمبلغ ١,٢٨٧,١ مليون درهم (٢٠٢٤: ١,٠٧٦,٠ مليون درهم).

تتضمن محفظة سندات الدين أذونات نقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بمبلغ ٨,٠٤٣,٢ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٧,٧٥٥,٧ مليون درهم).

٩-٣ تتضمن الاستثمارات الأخرى استثمارات دين تُدار بواسطة مديري موجودات خارجيين، وفقاً لتقدير المجموعة، بمبلغ ٢١٦,٤ مليون درهم (٢٠٢٤: ٦١٠,٣ مليون درهم) وأوراقاً مالية دائمة من الشق الأول الإضافي بمبلغ ٢٠٣,١ مليون درهم. لم يقم البنك بشراء أي أسهم خلال السنة (٢٠٢٤: لا شيء).

٩-٤ توزيع المحفظة الاستثمارية هو كما يلي:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
القطاع الحكومي	١١,٠٩٢,٦٩١	١٠,٨١٥,٢٨٦
البنوك والمؤسسات المالية	٧,٢٢٦,٢٤٤	٥,٧٩٧,١٤٣
أخرى	٢١٦,٤٩٣	٦١١,٧٧٥
	١٨,٥٣٥,٤٢٨	**١٧,٢٢٤,٢٠٤**
ناقصاً: مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٣,٨٦١)	(٢٢,٧٣١)
	١٨,٥٣١,٥٦٧	**١٧,٢٠١,٤٧٣**

٩-٥ حسب المنطقة الجغرافية:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
دولة الإمارات العربية المتحدة	١٠,٣٨٥,٩٨٦	٩,٩٥٧,٣٢٩
دول مجلس التعاون الخليجي	١,٠٨٥,٩٥٤	٧٢٦,٦٦٥
أوروبا	٣,٢٦٩,٥٣٧	٢,٩١٩,٣٠٣
الأمريكتان	٢,٦٥٢,٥٨٠	٢,٥٥٢,٤٨٧
دول أخرى	١,١٤١,٣٧١	١,٠٦٨,٤٢٠
	١٨,٥٣٥,٤٢٨	**١٧,٢٢٤,٢٠٤**
ناقصاً: مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٣,٨٦١)	(٢٢,٧٣١)
	١٨,٥٣١,٥٦٧	**١٧,٢٠١,٤٧٣**

فيما يلي توزيع المحفظة الاستثمارية بناءً على إعادة توزيع المخاطر:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
دولة الإمارات العربية المتحدة	١٠,٨٤٤,٧٧٩	١٠,٣٣١,٦٠٤
دول مجلس التعاون الخليجي	١,٦٣٤,٦٤٥	١,٠٩٢,٠٩٤
أوروبا	٣,١٧٩,٥٨٨	٢,٧٢٦,٩٧٤
الأمريكتان	١,٦٠٠,٨٢١	١,٦٥٢,٦٣٥
دول أخرى	١,٢٧٥,٥٩٥	١,٤٢٠,٨٩٧
	١٨,٥٣٥,٤٢٨	**١٧,٢٢٤,٢٠٤**
ناقصاً: مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٣,٨٦١)	(٢٢,٧٣١)
	١٨,٥٣١,٥٦٧	**١٧,٢٠١,٤٧٣**

يشتمل البند «دول أخرى» على استثمارات في بنوك تنموية متعددة الأطراف بمبلغ ١٣٤,١ مليون درهم (٢٠٢٤: ٣٤٨,٢ مليون درهم).

٩-٦ حسب العملة:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
درهم إماراتي	٨,١٥٨,٤٣٨	٧,٩٨٧,٨٤٩
دولار أمريكي	١٠,١٩٦,١٥٢	٩,٠٧٨,٠٢٨
يورو	٩٨,٠٦٢	٩٤,٥٣٧
جنيه إسترليني	٥٤,٢٥٤	-
دولار سنغافوري	٢٨,٥٢٢	٤٠,٣٩٠
ين ياباني	-	٢٣,٤٠٠
	١٨,٥٣٥,٤٢٨	**١٧,٢٢٤,٢٠٤**
ناقصاً: مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٣,٨٦١)	(٢٢,٧٣١)
	١٨,٥٣١,٥٦٧	**١٧,٢٠١,٤٧٣**

٩-٧ حسب التصنيفات الائتمانية الخارجية:

٢٠٢٥ ألف درهم	سندات دين / صكوك إسلامية	استثمارات أخرى	المجموع
AAA	٨٩,٨١٩	-	٨٩,٨١٩
AA	١,٥٣١,٦٨٥	-	١,٥٣١,٦٨٥
AA-	٨,٦٦١,٠٣١	-	٨,٦٦١,٠٣١
A+	١,٠٧٠,٦٥٧	٤١,٨٣٥	١,١١٢,٤٩٢
A	٨٣٢,٠٨٤	٢١٦,٣٦٢	١,٠٤٨,٤٤٦
A-	٢,٨٥٧,٦٣٩	٣٦,١٢٧	٢,٨٩٣,٧٦٦
BBB+	٢,٤٨١,٥٩٠	-	٢,٤٨١,٥٩٠
BBB	٣٩٠,٢١٢	-	٣٩٠,٢١٢
BBB- فأقل	٢٠١,١٠٩	١٢٥,٢٧٨	٣٢٦,٣٨٧
ناقصاً: مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٣,٨١٠)	(٥١)	(٣,٨٦١)
	١٨,١١٢,٠١٦	**٤١٩,٥٥١**	**١٨,٥٣١,٥٦٧**

٢٠٢٤ ألف درهم	سندات دين / صكوك إسلامية	استثمارات أخرى	المجموع
AAA	١٢٩,١٣٣	-	١٢٩,١٣٣
AA	١,٦١٢,٠٤٨	-	١,٦١٢,٠٤٨
AA-	٨,٤١٣,٢٣٦	-	٨,٤١٣,٢٣٦
A+	٦٨٤,٢٥٦	١١٧,٨٨٧	٨٠٢,١٤٣
A	٥٧٨,٥١٢	٤٩٢,٣٧٦	١,٠٧٠,٨٨٨
A-	٢,١٥٨,٧٠٠	-	٢,١٥٨,٧٠٠
BBB+	٢,٢٩٧,٠٤٤	-	٢,٢٩٧,٠٤٤
BBB	٤١٧,٤٧١	-	٤١٧,٤٧١
BBB- فأقل	٣٢٢,٠٢٩	١,٥١٢	٣٢٣,٥٤١
ناقصاً: مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(١٩,٩٠٧)	(٢,٨٢٤)	(٢٢,٧٣١)
	١٦,٥٩٢,٥٢٢	**٦٠٨,٩٥١**	**١٧,٢٠١,٤٧٣**

تشمل الاستثمارات المصنفة (BBB-) فأقل) إصدارات جهات تابعة للحكومة.

٩-٨ تحليل استثمارات الدين والأدوات الإسلامية بحسب المرحلة

يتضمن الجدول التالي تحليل مخاطر الائتمان المتعلقة باستثمارات الدين والأدوات الإسلامية والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة. إن إجمالي القيمة الدفترية لاستثمارات الدين والأدوات الإسلامية، بما في ذلك الفوائد / الأرباح المستحقة، يمثل الحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان على هذه الموجودات:

٢٠٢٥				
ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الرصيد القائم	١٠,٤٩٢,٠٧٧	-	-	١٠,٤٩٢,٠٧٧
مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٣,٨٦١)	-	-	(٣,٨٦١)
القيمة الدفترية	**١٠,٤٨٨,٢١٦**	**-**	**-**	**١٠,٤٨٨,٢١٦**

٩.استثمارات وأدوات إسلامية (تابع)

٩-٨ تحليل استثمارات الدين والأدوات الإسلامية بحسب المرحلة (تابع)

٢٠٢٤				
ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الرصيد القائم	٩,٤٦٧,٠٢٨	-	-	٩,٤٦٧,٠٢٨
مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٢٢,٧٣١)	-	-	(٢٢,٧٣١)
القيمة الدفترية	**٩,٤٤٤,٢٩٧**	-	-	**٩,٤٤٤,٢٩٧**

تقع استثمارات الدين والأدوات الإسلامية في المرحلة الأولى على مدار السنة. وعليه، لم تكن هناك حركات مهمة بين المراحل فيما يتعلق بهذه الموجودات المالية.

بالإضافة إلى ما سبق، بلغ صافي القيمة الدفترية للأذونات النقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ٨ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٧,٨ مليار درهم).

١٠. قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

١٠-١ حسب النوع:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
سحوبات على المكشوف	١,٧٠٣,٩٤٠	١,٧٥٨,٦٣٧
قروض لأجل	٣٠,٨٠٣,٣٩٤	٢٦,٢٧٦,٨٧٨
قروض مقابل إيصالات أمانة	٤,٨٣٢,١٥٤	٤,٣٠٩,٩٨٤
كمبيالات مخصومة	١,٩٨٦,٨٨٧	١,٨٦٩,٦٠٠
فواتير مسحوبة بموجب اعتمادات مستندية	٣١٥,٠٨٥	٢٨٧,١١٥
إجمالي القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	**٣٩,٦٤١,٤٦٠**	**٣٤,٥٠٢,٢١٤**
مخصص خسائر الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٢,١٧٤,٥٢٥)	(٢,١١٠,٠٤٠)
صافي القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	**٣٧,٤٦٦,٩٣٥**	**٣٢,٣٩٢,١٧٤**

١٠-٢ تشتمل القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي على أنشطة تمويل مرابحة التورق والإجارة بمبلغ ٥,٨٨٧,٢ مليون درهم (٢٠٢٤: ٤,٤٧٤,٤ مليون درهم) المقدمة من خلال نافذة متوافقة مع الشريعة الإسلامية تسمى إن بي إف الإسلامي.

١٠-٣ تحليل القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي بحسب المرحلة

يتضمن الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر الائتمان للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي. إن إجمالي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي، بما في ذلك الفوائد / الأرباح المستحقة، يمثل الحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان على هذه الموجودات:

٢٠٢٥				
ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الرصيد القائم	٣٧,٠١٩,٧٦٦	١,٣٢٦,١٤٥	١,٨١٤,٥٦٢	٤٠,١٦٠,٤٧٣
مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٢٩٥,٠٨٠)	(٤٠٩,١٧٤)	(١,٤٧٠,٢٧١)	(٢,١٧٤,٥٢٥)
القيمة الدفترية	**٣٦,٧٢٤,٦٨٦**	**٩١٦,٩٧١**	**٣٤٤,٢٩١**	**٣٧,٩٨٥,٩٤٨**

٢٠٢٤				
ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الرصيد القائم	٣١,٢٠٣,٨٢٤	١,٨٠٧,١٦٤	١,٩٧٦,٠٣٠	٣٤,٩٨٧,٠١٨
مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٢٤٨,٩٩٠)	(٣٣٦,٠٣٥)	(١,٥٢٥,٠١٥)	(٢,١١٠,٠٤٠)
القيمة الدفترية	**٣٠,٩٥٤,٨٣٤**	**١,٤٧١,١٢٩**	**٤٥١,٠١٥**	**٣٢,٨٧٦,٩٧٨**

١٠-٤ الحركة في إجمالي رصيد القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

الرصيد القائم ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
إجمالي القيمة الدفترية – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٣١,٢٠٣,٨٢٤**	**١,٨٠٧,١٦٤**	**١,٩٧٦,٠٣٠**	**٣٤,٩٨٧,٠١٨**
محول من المرحلة الأولى	(٣٠٥,٨٦٢)	٢٥٤,٤٧٠	٥١,٣٩٢	-
محول من المرحلة الثانية	٣٨٧,٨٨٥	(٦١٥,٧٠٩)	٢٢٧,٨٢٤	-
محول من المرحلة الثالثة	-	٣١٨	(٣١٨)	-
التغيرات الأخرى في المحافظ الأساسية خلال السنة	٥,٧٣٣,٩١٩	(١٢٠,٠٩٨)	٥٣,٨٥٨	٥,٦٦٧,٦٧٩
محذوف خلال السنة	-	-	(٤٩٤,٢٢٤)	(٤٩٤,٢٢٤)
إجمالي القيمة الدفترية – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٣٧,٠١٩,٧٦٦**	**١,٣٢٦,١٤٥**	**١,٨١٤,٥٦٢**	**٤٠,١٦٠,٤٧٣**

الرصيد القائم ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
إجمالي القيمة الدفترية – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٢٦,٢٥٩,٨٩١**	**٢,٢٠٧,٥٤٩**	**١,٦٧٩,٨٧٦**	**٣٠,١٤٧,٣١٦**
محول من المرحلة الأولى	(٥٩٣,٥١٦)	٤٧٧,٧٩٦	١١٥,٧٢٠	-
محول من المرحلة الثانية	١٨٩,٥٤٢	(٤١٣,٢٤٩)	٢٢٣,٧٠٧	-
محول من المرحلة الثالثة	-	٩٨١	(٩٨١)	-
التغيرات الأخرى في المحافظ الأساسية خلال السنة	٥,٣٤٧,٩٠٧	(٤٦٥,٩١٣)	٢٥١,١٥٦	٥,١٣٣,١٥٠
محذوف خلال السنة	-	-	(٢٩٣,٤٤٨)	(٢٩٣,٤٤٨)
إجمالي القيمة الدفترية – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٣١,٢٠٣,٨٢٤**	**١,٨٠٧,١٦٤**	**١,٩٧٦,٠٣٠**	**٣٤,٩٨٧,٠١٨**

١٠-٥ الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٢٤٨,٩٩٠**	**٣٣٦,٠٣٥**	**١,٥٢٥,٠١٥**	**٢,١١٠,٠٤٠**
محول من المرحلة الأولى	(٥,١٩٥)	١٣,٨٤٨	٢٩,٣٢٩	٣٧,٩٨٢
محول من المرحلة الثانية	٥,١٨١	(٦٢,٣٤١)	١٥٥,٠٠٤	٩٧,٨٤٤
محول من المرحلة الثالثة	-	١٧	(٣١٣)	(٢٩٦)
صافي ناشئ / (ملغي الاعتراف به) خلال السنة، بما في ذلك التغيرات في احتمالية التعثر / الخسائر الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	٤٦,١٠٤	١٢١,٦١٥	٢٥٥,٤٦٠	٤٢٣,١٧٩
صافي مخصص خسائر الانخفاض في القيمة	**٤٦,٠٩٠**	**٧٣,١٣٩**	**٤٣٩,٤٨٠**	**٥٥٨,٧٠٩**
محذوف خلال السنة	-	-	(٤٩٤,٢٢٤)	**(٤٩٤,٢٢٤)**
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٢٩٥,٠٨٠**	**٤٠٩,١٧٤**	**١,٤٧٠,٢٧١**	**٢,١٧٤,٥٢٥**

الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**١٨٨,٤٣٤**	**٤٥٨,٩٨٤**	**١,٠٨٥,٦٣٧**	**١,٧٣٣,٠٥٥**
محول من المرحلة الأولى	(٨,٠٨٤)	٢٨,٣٣٦	٨٠,٢١٧	١٠٠,٤٦٩
محول من المرحلة الثانية	٥,١٨٤	(٦٢,٩٥٢)	١٣٨,٤٧٩	٨٠,٧١١
محول من المرحلة الثالثة	-	٨٧	(٥٨٢)	(٤٩٥)
صافي ناشئ / (ملغي الاعتراف به) خلال السنة، بما في ذلك التغيرات في احتمالية التعثر / الخسائر الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	٦٣,٤٥٦	(٨٨,٤٢٠)	٥١٤,٧١٢	٤٨٩,٧٤٨
صافي مخصص خسائر الانخفاض في القيمة	**٦٠,٥٥٦**	**(١٢٢,٩٤٩)**	**٧٣٢,٨٢٦**	**٦٧٠,٤٣٣**
محذوف خلال السنة	-	-	(٢٩٣,٤٤٨)	**(٢٩٣,٤٤٨)**
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٢٤٨,٩٩٠**	**٣٣٦,٠٣٥**	**١,٥٢٥,٠١٥**	**٢,١١٠,٠٤٠**

١١. مطلوبات طارئة والتزامات

تمثل المطلوبات الطارئة التزامات متعلقة بالائتمان بموجب اعتمادات مستندية وضمانات، وهي معدة لتلبية متطلبات عملاء المجموعة تجاه أطراف أخرى. وتمثل الالتزامات تسهيلات ائتمانية والتزامات نفقات أخرى للمجموعة غير مسحوبة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. وتعد جميع الالتزامات المتعلقة بالائتمان التزامات قابلة للإلغاء أو الإنهاء دون قيود وفقاً لتقدير المجموعة، باستثناء المبالغ المذكورة في الجدول التالي:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
المطلوبات الطارئة:		
- اعتمادات مستندية تشمل حركة البضائع	١,٤٨٧,٥٢٥	١,٧٨٣,٤٢٦
- ضمانات مالية وبدائل ائتمانية مباشرة أخرى	١,١١٩,٤٨٧	٨٩٨,٧٧٤
- ضمانات مناقصات وضمانات حسن التنفيذ ومطلوبات طارئة أخرى متعلقة بالمعاملات	٧,٧٦٤,٤١٧	٦,٤٦٣,٤٩٥
	١٠,٣٧١,٤٢٩	**٩,١٤٥,٦٩٥**
الالتزامات:		
- التزامات غير مسحوبة غير قابلة للإلغاء – متعلقة بالائتمان	٥٢١,٩٤٦	٣٢٨,٧٧٠
- التزامات نفقات مستقبلية	٢٢٨,٧٨٨	١٣٨,٠١٤
	٧٥٠,٧٣٤	**٤٦٦,٧٨٤**
	١١,١٢٢,١٦٣	**٩,٦١٢,٤٧٩**

١١. مطلوبات طارئة والتزامات (تابع)

يبلغ مجموع الالتزامات غير المسحوبة القابلة للإلغاء حسب تقدير البنك ما قيمته ١٧,٦٥٥,٦ مليون درهم (٢٠٢٤: ١٧,٢١٤,٥ مليون درهم). ستنتهي مدة العديد من المطلوبات الطارئة والالتزامات دون سدادها بشكل كلي أو جزئي. لذلك، ليس بالضرورة أن تمثل هذه المبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

١-١١ تحليل التعرضات خارج الميزانية العمومية بحسب المرحلة

يتضمن الجدول التالي تحليل مخاطر الائتمان المتعلقة بالتعرضات خارج الميزانية العمومية والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة. يمثل إجمالي القيمة الدفترية للتعرضات خارج الميزانية العمومية أدناه الحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان على هذه الموجودات:

٢٠٢٥				
ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الرصيد القائم	٩,٧٥٣,٣٠٥	١٤٣,٨٩١	١٦٨,٦٣٥	١٠,٠٦٥,٨٣١
مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٣٣,٩٦٧)	(٦,٥٩٧)	(١٢٦,٨٣٨)	(١٦٧,٤٠٢)
القيمة الدفترية	**٩,٧١٩,٣٣٨**	**١٣٧,٢٩٤**	**٤١,٧٩٧**	**٩,٨٩٨,٤٢٩**

٢٠٢٤				
ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الرصيد القائم	٨,٥٠٦,٩١٢	١٧٣,٠٧٥	١٦٧,٧٩٩	٨,٨٤٧,٧٨٦
مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(٢٨,١١٨)	(٥,٢٨١)	(١٢١,١٦٦)	(١٥٤,٥٦٥)
القيمة الدفترية	**٨,٤٧٨,٧٩٤**	**١٦٧,٧٩٤**	**٤٦,٦٣٣**	**٨,٦٩٣,٢٢١**

٢-١١ الحركة في إجمالي رصيد التعرضات خارج الميزانية العمومية

الرصيد القائم ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
إجمالي القيمة الدفترية – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٨,٥٠٦,٩١٢**	**١٧٣,٠٧٥**	**١٦٧,٧٩٩**	**٨,٨٤٧,٧٨٦**
محول من المرحلة الأولى	(٤٧,٧٥٦)	٤٠,٧٤٤	٧,٠١٢	-
محول من المرحلة الثانية	٩,٦٥٦	(١٣,٩١٨)	٤,٢٦٢	-
محول من المرحلة الثالثة	-	١,٠٩٠	(١,٠٩٠)	-
ناشئ / (منتهي) خلال السنة	١,٢٨٤,٤٩٣	(٥٧,١٠٠)	(٩,٣٤٨)	١,٢١٨,٠٤٥
محذوف خلال السنة	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٩,٧٥٣,٣٠٥**	**١٤٣,٨٩١**	**١٦٨,٦٣٥**	**١٠,٠٦٥,٨٣١**

الرصيد القائم ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
إجمالي القيمة الدفترية – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٦,٦٩٠,٧٣١**	**٢٢٦,٤٦٢**	**١٦٣,٥٥٥**	**٧,٠٨٠,٧٤٨**
محول من المرحلة الأولى	(٣٠,٩٨٥)	٢٩,٤٢٨	١,٥٥٧	-
محول من المرحلة الثانية	١٢,٨٥٢	(٢٦,٤٨٩)	١٣,٦٣٧	-
محول من المرحلة الثالثة	-	-	-	-
ناشئ / (منتهي) خلال السنة	١,٨٣٤,٣١٤	(٥٦,٣٢٦)	(١٠,٩٥٠)	١,٧٦٧,٠٣٨
محذوف خلال السنة	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٨,٥٠٦,٩١٢**	**١٧٣,٠٧٥**	**١٦٧,٧٩٩**	**٨,٨٤٧,٧٨٦**

٣-١١ الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة التعرضات خارج الميزانية العمومية

الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٢٨,١١٨**	**٥,٢٨١**	**١٢١,١٦٦**	**١٥٤,٥٦٥**
محول من المرحلة الأولى	(٢٨٧)	٥٠٤	٦,٦٤٢	٦,٨٥٩
محول من المرحلة الثانية	١٠٢	(٦٨)	٣,٧٨٣	٣,٨١٧
محول من المرحلة الثالثة	-	-	(٨٣٦)	(٨٣٦)
صافي ناشئ / (منتهي) خلال السنة بما في ذلك التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	٦,٠٣٤	٨٨٠	(٣,٩١٧)	٢,٩٩٧
صافي مخصص خسائر الانخفاض في القيمة	**٥,٨٤٩**	**١,٣١٦**	**٥,٦٧٢**	**١٢,٨٣٧**
محذوف خلال السنة	-	-	-	-
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٣٣,٩٦٧**	**٦,٥٩٧**	**١٢٦,٨٣٨**	**١٦٧,٤٠٢**

الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف درهم	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**١٩,٩٨٦**	**٢,٩٤٣**	**١١٧,٦٣٠**	**١٤٠,٥٥٩**
محول من المرحلة الأولى	(٢٠٠)	٣١٢	١,١٧٢	١,٢٨٤
محول من المرحلة الثانية	٩٠	(٢٣٨)	١١,٤٩٣	١١,٣٤٥
محول من المرحلة الثالثة	-	-	-	-
صافي ناشئ / (منتهي) خلال السنة بما في ذلك التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر / مستوى التعرض الناتج عن التعثر	٨,٢٤٢	٢,٢٦٤	(٩,١٢٩)	١,٣٧٧
صافي مخصص خسائر الانخفاض في القيمة	**٨,١٣٢**	**٢,٣٣٨**	**٣,٥٣٦**	**١٤,٠٠٦**
محذوف خلال السنة	-	-	-	-
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٢٨,١١٨**	**٥,٢٨١**	**١٢١,١٦٦**	**١٥٤,٥٦٥**

يُصنف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات خارج الميزانية العمومية المفصح عنه أعلاه ضمن المطلوبات الأخرى.

١٢. تحليل الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة

فيما يلي تحليل الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية واستثمارات الدين والأدوات الإسلامية والقبولات والموجودات الأخرى والبنود خارج الميزانية العمومية:

٢٠٢٥ ألف درهم	قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	استثمارات وأدوات إسلامية	قبولات وموجودات أخرى	تعرضات خارج الميزانية العمومية	المجموع	معدل الخسائر الائتمانية المتوقعة
المرحلة الثالثة	**١,٤٧٠,٢٧١**	**-**	**-**	**١٢,٠٩٥**	**١٢٦,٨٣٨**	**١,٦٠٩,٢٠٤**	**٨٠,٦٪**
المرحلة الثانية	٤٠٩,١٧٤	-	-	٢,٢٩٨	٦,٥٩٧	٤١٨,٠٦٩	**٢٦,٣٪**
المرحلة الأولى	٢٩٥,٠٨٠	٢,٨٤١	٣,٨٦١	١,٨٥٥	٣٣,٩٦٧	٣٣٧,٦٠٤	**٠,٦٪**
	٧٠٤,٢٥٤	**٢,٨٤١**	**٣,٨٦١**	**٤,١٥٣**	**٤٠,٥٦٤**	**٧٥٥,٦٧٣**	
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	**٢,١٧٤,٥٢٥**	**٢,٨٤١**	**٣,٨٦١**	**١٦,٢٤٨**	**١٦٧,٤٠٢**	**٢,٣٦٤,٨٧٧**	**٣,٧٪**
معدل الخسائر الائتمانية المتوقعة	**٥,٤٪**	**٠,٢٪**	**٠,٠٤٪**	**١,١٪**	**١,٧٪**		

٢٠٢٤ ألف درهم	قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	استثمارات وأدوات إسلامية	قبولات وموجودات أخرى	تعرضات خارج الميزانية العمومية	المجموع	معدل الخسائر الائتمانية المتوقعة
المرحلة الثالثة	**١,٥٢٥,٠١٥**	**-**	**-**	**١٢,٨٣٢**	**١٢١,١٦٦**	**١,٦٥٩,٠١٣**	**٧٦,٩٪**
المرحلة الثانية	٣٣٦,٠٣٥	-	-	٥٩	٥,٢٨١	٣٤١,٣٧٥	**١٧,٢٪**
المرحلة الأولى	٢٤٨,٩٩٠	٥,٣٠١	٢٢,٧٣١	٢,٤٤٢	٢٨,١١٨	٣٠٧,٥٨٢	**٠,٦٪**
	٥٨٥,٠٢٥	**٥,٣٠١**	**٢٢,٧٣١**	**٢,٥٠١**	**٣٣,٣٩٩**	**٦٤٨,٩٥٧**	
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	**٢,١١٠,٠٤٠**	**٥,٣٠١**	**٢٢,٧٣١**	**١٥,٣٣٣**	**١٥٤,٥٦٥**	**٢,٣٠٧,٩٧٠**	**٤,١٪**
معدل الخسائر الائتمانية المتوقعة	**٦٪**	**٠,٢٪**	**٠,٢٪**	**١,٢٪**	**١,٧٪**		

١٣. موجودات أخرى

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
فوائد / أرباح مستحقة	٣٣٣,٦٠٠	٣١٧,٨٣٥
مبالغ مدفوعة مقدماً وودائع	١٥,٢٥٠	١٣,٩٠٩
القيمة العادلة للمشتقات	١٢٦,٦١٤	٩٠,١٣٨
أرصدة هامشية لصرف العملات الأجنبية والمشتقات	٦٩,٨٣٣	٦٧,٨٢٢
أخرى	٦٠,٤١٩	٥٠,٢٨٨
ممتلكات الرهن العقاري المعاد تملكها (إيضاح ١٣-١)	١٠,٨٠٠	١٠,٨٠٠
مخصصات الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة) (إيضاح ١٢)	(١٠,٨٠٠)	(١٠,٨٠٠)
	٦٠٥,٧١٦	**٥٣٩,٩٩٢**

١٣. موجودات أخرى (تابع)

١-١٣ بلغت ممتلكات الرهن العقاري المعاد تملكها ١٠,٨ مليون درهم (٢٠٢٤: ١٠,٨ مليون درهم) والتي تم تسويتها مقابل المستحقات التي لم يتم سدادها. تم رصد مخصص لهذه الممتلكات بالكامل.

١٤. ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة

ألف درهم	أراضي تملك حر	مباني وتحسينات على عقار مستأجر	مركبات وأثاث ومعدات	المجموع	موجودات غير ملموسة
التكلفة					
في ١ يناير ٢٠٢٤	**١٢٣,٦٦٦**	**١٩٣,٤٩٦**	**١٥٤,٠٧٦**	**٤٧١,٢٣٨**	**٢٤٥,٢٥٢**
إضافات	-	٦,٥١٧	٢٧,٥٠٤	٣٤,٠٢١	٣٨,٩٦٥
استبعادات / أخرى	-	(٩,٠٦٤)	(٦٦٦)	(٩,٧٣٠)	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**١٢٣,٦٦٦**	**١٩٠,٩٤٩**	**١٨٠,٩١٤**	**٤٩٥,٥٢٩**	**٢٨٤,٢١٧**
في ١ يناير ٢٠٢٥	**١٢٣,٦٦٦**	**١٩٠,٩٤٩**	**١٨٠,٩١٤**	**٤٩٥,٥٢٩**	**٢٨٤,٢١٧**
إضافات	-	٦,٧٨٤	١٨,٤٢٩	٢٥,٢١٣	١٥٢,٤١٤
استبعادات / أخرى	-	-	(٥٢٤)	(٥٢٤)	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١٢٣,٦٦٦**	**١٩٧,٧٣٣**	**١٩٨,٨١٩**	**٥٢٠,٢١٨**	**٤٣٦,٦٣١**
الاستهلاك المتراكم والإطفاء					
في ١ يناير ٢٠٢٤	**-**	**١٣٧,١٦٢**	**١٣٠,٥٩٥**	**٢٦٧,٧٥٧**	**١٤٧,٤٨٣**
المحمّل للسنة	-	٢١,٧١٤	١١,٧٣٣	٣٣,٤٤٧	٢١,١٠٥
عن الاستبعادات / أخرى	-	(٢٣,٢٢١)	(٥١٢)	(٢٣,٧٣٣)	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**-**	**١٣٥,٦٥٥**	**١٤١,٨١٦**	**٢٧٧,٤٧١**	**١٦٨,٥٨٨**
في ١ يناير ٢٠٢٥	**-**	**١٣٥,٦٥٥**	**١٤١,٨١٦**	**٢٧٧,٤٧١**	**١٦٨,٥٨٨**
المحمّل للسنة	-	١٤,٦٩٨	١٣,٧٢٠	٢٨,٤١٨	٣٩,٧٣٦
عن الاستبعادات / أخرى	-	-	(٥٢٤)	(٥٢٤)	(٥,١٩٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**-**	**١٥٠,٣٥٣**	**١٥٥,٠١٢**	**٣٠٥,٣٦٥**	**٢٠٣,١٣٢**
صافي القيمة الدفترية					
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١٢٣,٦٦٦**	**٤٧,٣٨٠**	**٤٣,٨٠٧**	**٢١٤,٨٥٣**	**٢٣٣,٤٩٩**
أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	-	٣٦,٣٠١	١٢,٦٥٤	٤٨,٩٥٥	١٠٣,٨٢٥
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	**١٢٣,٦٦٦**	**٨٣,٧١٠**	**٥٦,٤٣٢**	**٢٦٣,٨٠٨**	**٣٣٧,٣٢٤**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**١٢٣,٦٦٦**	**٥٥,٢٩٤**	**٣٩,٠٩٨**	**٢١٨,٠٥٨**	**١١٥,٦٢٩**
أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	-	٢٠,٦٩٧	١٣٩,٦٣٤	١٦٠,٣٣١	٨٣,٧٩٤
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	**١٢٣,٦٦٦**	**٧٥,٩٩١**	**١٧٨,٧٣٢**	**٣٧٨,٣٨٩**	**١٩٩,٤٢٣**

إن الإفصاح المذكور أعلاه المتعلق بالمباني والتحسينات على العقار المستأجر يتضمن موجودات حق الاستخدام بمبلغ ٨,٢ مليون درهم (٢٠٢٤: ١٧ مليون درهم).

تم حذف المبنى المسجل لبنك الفجيرة الوطني في الفجيرة خلال عام ٢٠٢٤ مع تأثير لمرة واحدة لرسوم الاستهلاك بقيمة ٨,٤ مليون درهم، حيث قام البنك بهدم المبنى القديم والبدء في بناء مبنى المكتب الرئيسي الجديد في الفجيرة.

تم تشييد المباني في الفجيرة ودبا على أراضي ممنوحة للمجموعة من قبل حكومة الفجيرة. يتم عرض الأرض بالقيمة الاسمية بمبلغ درهم واحد لكل منها (٢٠٢٤: درهم واحد لكل منها).

١-١٤ أعمال رأسمالية قيد الإنجاز

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
ممتلكات ومعدات	٤٨,٩٥٥	١٦٠,٣٣١
موجودات غير ملموسة	١٠٣,٨٢٥	٨٣,٧٩٤
	١٥٢,٧٨٠	**٢٤٤,١٢٥**

تشمل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز التكاليف المتكبدة فيما يتعلق بفروع المجموعة وبرمجياتها والتكاليف العائدة مباشرة المتعلقة بالمبادرات الرقمية وشراء البرمجيات والمعدات.

١٥. مبالغ مستحقة إلى البنوك واتفاقيات إعادة الشراء وقروض لأجل

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
حسب النوع:		
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١,٨٩٣,٣٥٩	١,٠٤٣,٥٢٠
اتفاقيات إعادة الشراء	٤,٧٢٣,٦٦١	٣,٥٢٧,٩٦٢
قروض لأجل (إيضاح ١٥-١)	٨٩٩,٨٨٥	٨٠٨,٠٦٠
	٧,٥١٦,٩٠٥	**٥,٣٧٩,٥٤٢**
حسب المنطقة الجغرافية:		
دولة الإمارات العربية المتحدة	٢,٣٥٧,٨٠٠	٢,٠٢٣,٢٣٢
دول مجلس التعاون الخليجي	١٠٠,٠٠٠	-
أوروبا	٣,٨٢٠,١٧٣	٢,٦٠٩,٣٨٣
الأمريكتان	٥٣,٧٧١	١,٠٦٥
دول أخرى	١,١٨٥,١٦١	٧٤٥,٨٦٢
	٧,٥١٦,٩٠٥	**٥,٣٧٩,٥٤٢**

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تشتمل المبالغ المستحقة إلى البنوك على ضمانات نقدية بمبلغ ١١٨,٨ مليون درهم (٢٠٢٤: ٩٧,٨ مليون درهم) فيما يتعلق بالقيمة العادلة الموجبة للمشتقات، وفقاً للاتفاقيات المبرمة مع الأطراف المقابلة بين البنوك.

تشتمل المبالغ المستحقة إلى البنوك على قروض وكالة بمبلغ ١٨٣,٧ مليون درهم (٢٠٢٤: ٥٤٨,٧ مليون درهم) مقدمة من خلال نافذة متوافقة مع الشريعة الإسلامية تسمى إن بي إف الإسلامي.

بلغت قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ٥,٢٤٧,٢ مليون درهم (٢٠٢٤: ٣,٩٠٥,٨ مليون درهم).

١-١٥ تتكون القروض لأجل من عدة قروض ثنائية تم الحصول عليها من بنوك ومؤسسات مالية أخرى على النحو التالي:

رقم القرض	سنة الحصول على القرض	الاستحقاق	سعر الفائدة	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
١	٢٠٢٣	سبتمبر ٢٠٢٦	معدل التمويل المضمون لليلة واحدة + الهامش	١٨٣,٦٥٠	١٨٣,٦٥٠
٢	٢٠٢٣	ديسمبر ٢٠٢٨	معدل التمويل المضمون لليلة واحدة + الهامش	١٨٣,٦٥٠	١٨٣,٦٥٠
٣	٢٠٢٤	مايو ٢٠٢٦	معدل التمويل المضمون لليلة واحدة + الهامش	١٨٣,٦٥٠	١٨٣,٦٥٠
٤	٢٠٢٤	مايو ٢٠٢٦	معدل التمويل المضمون لليلة واحدة + الهامش	٩١,٨٢٥	٩١,٨٢٥
٥	٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٦	معدل التمويل المضمون لليلة واحدة + الهامش	٧٣,٤٦٠	٧٣,٤٦٠
٦	٢٠٢٤	ديسمبر ٢٠٢٧	معدل التمويل المضمون لليلة واحدة + الهامش	٩١,٨٢٥	٩١,٨٢٥
٧	٢٠٢٥	مارس ٢٠٢٧	معدل التمويل المضمون لليلة واحدة + الهامش	٩١,٨٢٥	-
				٨٩٩,٨٨٥	**٨٠٨,٠٦٠**

١٦. ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
حسب النوع:		
ودائع تحت الطلب وودائع هامشية	٢١,٩٤٤,٤٤٨	١٩,٢٠٠,٥٥٥
ودائع ادخار	١,١٥٦,١٤٨	٥٨٨,٩٥٨
ودائع ثابتة لأجل وودائع بإشعار سابق	٢٧,٨٨٠,٨٠٣	٢٥,٩٦٧,٥٠٧
	٥٠,٩٨١,٣٩٩	**٤٥,٧٥٧,٠٢٠**
حسب المنطقة الجغرافية:		
دولة الإمارات العربية المتحدة	٤٧,٥٨٩,٦٠١	٤١,٩٤٦,٠٢٨
دول مجلس التعاون الخليجي	١,١٢٢,٤٩٨	١,٢٢٤,٨٩٢
أوروبا	١,٢٦٨,٣٩٤	١,٣٣٣,٤٢٦
الأمريكتان	٥٩٨,٧٠١	١,٠٥٤,٢٣٨
دول أخرى	٤٠٢,٢٠٥	١٩٨,٤٣٦
	٥٠,٩٨١,٣٩٩	**٤٥,٧٥٧,٠٢٠**

١٦. ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء (تابع)

١-١٦ الودائع الإسلامية للعملاء يتم تقديمها من خلال نافذة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تسمى إن بي إف الإسلامي، وتشمل ما ورد أعلاه.

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
حسب النوع:		
حسابات جارية لقروض إسلامية	٨٧٦,٥٣٨	٧٢٨,٣٩٤
ودائع مرابحة	١,٠٣٦,٠٦٤	٦٨٢,٥٤٩
ودائع وكالة	٢,٨٤٤,٨٥٦	٣,٢١٢,٩٧٧
ودائع مضاربة	٧٠,٣١٥	٥٦,٤٤٠
	٤,٨٢٧,٧٧٣	**٤,٦٨٠,٣٦٠**

١٧. مطلوبات أخرى

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
فوائد / أرباح مستحقة	٣٤٣,٠٣٦	٣٩٣,٧٠٦
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين ومكافآت أخرى طويلة الأجل (إيضاح ١٧-١)	٨٤,٧٨٣	٨١,٦٢٣
مصاريف مستحقة	٣٧٢,٥٤٩	٣٥٠,٦٧٢
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	٨,٢٥٠	٨,٢٥٠
القيمة العادلة للمشتقات	١٣٤,٧٣٣	٧٩,٠٦٩
المطلوبات الحالية لضريبة الدخل على الشركات	١٢٠,٥٦٨	٨٤,٥٤١
المطلوبات الضريبية المؤجلة	٧,٩٦٣	٢,٨١٥
مخصصات الانخفاض في قيمة البنود خارج الميزانية العمومية (إيضاح ١٢)	١٦٧,٤٠٢	١٥٤,٥٦٥
أخرى	٤٦٥,٦٧٣	٤٢٤,٩٢٦
	١,٧٠٤,٩٥٧	**١,٥٨٠,١٦٧**

تشتمل المصاريف المستحقة على مكافآت الموظفين والمتعلقة بالسنة الحالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بمبلغ ٦٦,٢ مليون درهم (٢٠٢٤: ٨٥ مليون درهم). علاوة على ذلك، تمت تغطية تفاصيل عدد الموظفين في الإيضاح رقم (٢٨) حول هذه البيانات المالية الموحدة.

١-١٧ مكافآت نهاية الخدمة للموظفين ومكافآت أخرى طويلة الأجل

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
في ١ يناير	٨١,٦٢٣	٧٥,٢٣٥
المحمّل للسنة	٢٣,٢٢٠	٢٤,٠٥٠
دفعات خلال السنة	(٢٠,٠٦٠)	(١٧,٦٦٢)
في ٣١ ديسمبر	**٨٤,٧٨٣**	**٨١,٦٢٣**

مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

وفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، فقد قامت الإدارة بتقييم القيمة الحالية لالتزاماتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وذلك باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة، فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين بموجب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. وبموجب هذه الطريقة، فقد تم إجراء تقييم لفترة الخدمة المتوقعة للموظفين لدى المجموعة وللراتب الأساسي المتوقع بتاريخ ترك الخدمة. لقد تم خصم الالتزام المتوقع بتاريخ ترك الخدمة إلى صافي قيمته الحالية باستخدام معدل خصم يبلغ ٣,٥٪ (٢٠٢٤: ٣,٥٪).

١٨. حقوق الملكية للمساهمين

١-١٨ رأس المال

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل:		
٢,٥٨٠,٤١٢,٢٨١ سهماً قيمة السهم الواحد منها درهم واحد (٢٠٢٤: ٢,٥٨٠,٤١٢,٢٨١ سهماً قيمة السهم الواحد منها درهم واحد)	**٢,٥٨٠,٤١٢**	**٢,٥٨٠,٤١٢**

٢-١٨ أرباح نقدية مقترحة

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح بنسبة ٢٠٪ (٢٠٢٤: ١٥٪) من رأس المال على شكل توزيعات أرباح نقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وبناءً على ذلك، بلغت توزيعات الأرباح النقدية للسهم الواحد مبلغ ٠,٢٠ درهم (٢٠٢٤: ٠,١٥ درهم). سيتم تنفيذ هذا التوزيع بناءً على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

٣-١٨ الاحتياطي النظامي والاحتياطي الخاص

وفقاً للنظام الأساسي للبنك وأحكام المادة رقم ٢٤١ من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وتعديلاته، يتم تحويل ١٠٪ من أرباح البنك في السنة إلى الاحتياطي النظامي غير القابل للتوزيع حتى يبلغ رصيد هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠٪ أخرى من أرباح البنك في السنة إلى الاحتياطي الخاص ويتم استخدامه في الأغراض التي يحددها اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.

٤-١٨ تحويل أوراق مالية للشق الأول الإضافي من رأس المال إلى رأس مال مدفوع

بموجب الموافقة المذكورة أدناه من اجتماع الجمعية العمومية والجهات التنظيمية ومجلس الإدارة، تم تحويل الأوراق المالية للشق الأول الإضافي من رأس المال، البالغة ٢٧٥ مليون دولار أمريكي (١,٠١ مليار درهم)، في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ إلى رأس مال مدفوع ممثلاً بعدد ٣٥٤,٤١٢,٢٨١ سهماً بقيمة درهم واحد لكل سهم وتم إصدارها بسعر ٢,٨٥ درهم لكل سند، مما أدى إلى الاعتراف بمبلغ ٦٥٥,٦٦٢,٧١٩ درهم كعلاوة إصدار ضمن الاحتياطي النظامي.

١٩. أوراق مالية للشق الأول من رأس المال

في أكتوبر ٢٠١٩، أصدر البنك أوراقاً مالية تنظيمية من الشق الأول الإضافي لرأس المال بقيمة ٣٥٠ مليون دولار أمريكي (١,٢٨٦ مليار درهم)، وتم تصنيفها ضمن حقوق الملكية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢: الأدوات المالية – التصنيف. تعد هذه الأوراق المالية دائمة وثانوية وغير مضمونة. ويمكن للبنك اختيار عدم دفع القسيمة وفقاً لتقديره الخاص ولديه خيار استعادة الأوراق المالية بالإضافة إلى السماح للبنك بتخفيض أي مبالغ مستحقة (سواء بشكل كلي أو جزئي) إلى حاملي السندات في حالة عدم جدواها وذلك بموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تم احتساب تكاليف المعاملة المتعلقة بالإصدار كخصم من حقوق الملكية.

تم استدعاء الأوراق المالية من الشق الأول الإضافي لرأس المال بقيمة ٣٥٠ مليون دولار أمريكي (١,٢٨٦ مليار درهم) في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٤ وتم تسويتها في تاريخ الاستدعاء الأول، أي في أكتوبر ٢٠٢٤.

في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٤، وبعد موافقة مساهمي بنك الفجيرة الوطني، من خلال قرار خاص في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في ٢٦ يونيو ٢٠٢٤، وبموجب الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية، أصدر بنك الفجيرة الوطني بنجاح أوراقاً مالية من الشق الأول الإضافي من رأس المال بقيمة ٢٧٥ مليون دولار أمريكي (١,٠١ مليار درهم) كجزء من عملية تعزيز هيكل رأس المال لدعم استراتيجية البنك التجارية والتشغيلية وإعادة تمويل الأوراق المالية للشق الأول الإضافي من رأس المال القائمة المذكورة سابقاً بقيمة ٣٥٠ مليون دولار أمريكي (١,٢٨٦ مليار درهم). تم تصنيف هذه الأوراق المالية كحقوق ملكية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢: "الأدوات المالية – التصنيف"، وهي دائمة وثانوية وغير مضمونة. يمكن للبنك اختيار عدم دفع القسيمة وفقاً لتقديره الخاص ولديه خيار استرداد الأوراق المالية، بالإضافة إلى السماح للبنك بتخفيض أي مبالغ مستحقة لحامليها (كلياً أو جزئياً) في حالة عدم القدرة على الاستمرار، وذلك بموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تم احتساب تكاليف المعاملة المتعلقة بالإصدار كخصم من حقوق الملكية. وتم طرح هذا الإصدار الجديد بشكل خاص لدى حكومة الفجيرة. وسمحت أدوات رأس المال بالتحويل الإلزامي إلى أسهم عادية بنسبة ٢,٨٥:١ درهم في غضون عامين من هذا الإصدار. تم تحويل هذه الأوراق المالية إلى رأس مال مدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (راجع الإيضاح ١٨-٤).

٢٠. إيرادات الفوائد والإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي (إيضاح ٢٠-١)	٢,١٢٩,٢٠٦	١,٧٤٥,٠٦٩
مبالغ مستحقة من البنوك تشمل شهادات إيداع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٢٠-١)	٤٢١,٣٠٨	٧٧٠,٠١٤
استثمارات وأدوات إسلامية (إيضاح ٢٠-٢)	٨٧٥,٤٤٠	٨١١,٧٠٣
	٣,٤٢٥,٩٥٤	**٣,٣٢٦,٧٨٦**

٢٠-١ تشمل الإيرادات من أنشطة التمويل الإسلامية مبلغ ٤٤٢,٩ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٤٢٠,٧ مليون درهم).

٢٠-٢ تشمل الإيرادات من أنشطة الاستثمار الإسلامية مبلغ ٤٨,٦ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٣٢,٩ مليون درهم).

٢١. مصاريف الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
مبالغ مستحقة إلى البنوك تشمل القروض لأجل	٤٠٣,٥٦٧	٣٣٨,٥٢٠
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١,١٣٣,٣٢٠	١,٢٠٠,٧٢٧
	١,٥٣٦,٨٨٧	**١,٥٣٩,٢٤٧**

تشمل التوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية مبلغ ٣٠٤,٧ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٢٨٧,٣ مليون درهم).

٢٢. صافي إيرادات الرسوم والعمولات

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
إيرادات الرسوم والعمولات		
اعتمادات مستندية	٩٥,٤٧٢	٩٥,٥٧١
خطابات ضمان	١٠٢,٥٧٨	٨٣,٧٣٧
رسوم الإقراض	٢١٨,٣٩٦	١٨٠,١٠٦
إدارة الموجودات وخدمات الاستثمار	٢,٩٩٠	١,٩٧٧
عمولات على التحويلات	١٠٤,٢٥٥	٨٣,٧٠٠
أخرى	٢٦,٥٨٥	٢١,٤٤٨
مجموع إيرادات الرسوم والعمولات	**٥٥٠,٢٧٦**	**٤٦٦,٥٣٩**
مصاريف الرسوم والعمولات		
مصاريف الوساطة	١٦,٠٩٠	١٤,٨٩٧
رسوم متعلقة بالبطاقات	٤٠,١٢١	٣٣,٧٤٥
رسوم أخرى	٤٢,٣٤٥	٨,٦٢١
مجموع مصاريف الرسوم والعمولات	**٩٨,٥٥٦**	**٥٧,٢٦٣**
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	**٤٥١,٧٢٠**	**٤٠٩,٢٧٦**

٢٣. إيرادات صرف عملات أجنبية ومشتقات

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
إيرادات صرف عملات أجنبية	٢١٦,٥٣٧	١٨٢,٤٧٢
إيرادات مشتقات	٩,٥٣٣	٦,٦٥٨
	٢٢٦,٠٧٠	**١٨٩,١٣٠**

٢٤. إيرادات تشغيلية أخرى

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
إيرادات الإيجار	١٧٤	١٩٩
حسومات	١٠,٤٤٩	١٠,٢٤٣
إيرادات متنوعة أخرى (إيضاح ٢٤-١)	٧٥,٥٥٤	٣٣,٠٠٨
	٨٦,١٧٧	**٤٣,٤٥٠**

٢٤-١ تشمل الإيرادات المتنوعة الأخرى استرداد ديون معدومة بمبلغ ٣٥ مليون درهم (٢٠٢٤: ٢٧,٩ مليون درهم) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٢٥. المساهمات الاجتماعية

بلغت قيمة المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة لمختلف المستفيدين ٢,٥ مليون درهم (٢٠٢٤: ٤ مليون درهم).

٢٦. صافي خسائر الانخفاض في القيمة

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي وقبولات وموجودات أخرى وبنود خارج الميزانية العمومية	٥٧٢,٤٦١	٦٨٧,١٦٠
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	(٢,٤٦٠)	٨٠٠
استثمارات وأدوات إسلامية	(١٧,٧٩٠)	٢,٠٨٠
	٥٥٢,٢١١	**٦٩٠,٠٤٠**

٢٧. ربحية السهم

يستند احتساب ربحية السهم إلى صافي الربح بعد الضريبة البالغ ١,٢٠٥,٢ مليون درهم (٢٠٢٤: ٧٥٤,٦ مليون درهم بعد خصم مبلغ ٩٥,٥ مليون درهم من دفعات قسائم الأوراق المالية للشق الأول الإضافي من رأس المال وتكلفة الإصدار) مقسوماً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم البالغة ٢,٥٨٠,٤ مليون سهم (٢٠٢٤: ٢,٥٨٠,٤ مليون سهم) القائمة خلال السنة.

٢٨. تفاصيل الموظفين والنفقات التشغيلية الأخرى

إن عدد الموظفين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بلغ ٨٧٨ موظفاً، بما في ذلك ٨٠٨ موظفين لدى البنك منهم ٣٨١ موظفاً من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢٤: ٨٥٥ موظفاً، بما في ذلك ٧٣٤ موظفاً لدى البنك منهم ٣٦٤ موظفاً من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة).

تشمل النفقات التشغيلية الأخرى بشكل أساسي تكاليف صيانة البرمجيات والتكنولوجيا / والتكاليف المتعلقة بتجربة العملاء وتكاليف الاستشارات والتسويق والإعلان مع زيادة تطلعات بنك الفجيرة الوطني في اعتماد الخدمات الرقمية وسعيه لتحسين تجربة العملاء، إلى جانب النفقات التنظيمية، والتكاليف القانونية، وتكاليف الاستعانة بمصادر خارجية، وتكاليف الإشغال، وأتعاب الخدمات المتعلقة بالتدقيق والخدمات غير المتعلقة بالتدقيق، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

٢٩. دعاوى قضائية

تعتبر الدعاوى القضائية أمراً شائعاً في القطاع المصرفي نظراً لطبيعة الأعمال التي يتم القيام بها. لدى المجموعة ضوابط وسياسات مناسبة لإدارة المطالبات القانونية. وبمجرد الحصول على الاستشارة المهنية وتقدير مبلغ الخسارة بشكل معقول، تقوم المجموعة بإجراء تعديلات لمواجهة أي آثار سلبية قد تحدثها المطالبات على وضعها المالي. بناءً على المعلومات المتاحة، من غير المتوقع أن ينشأ أي تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للمجموعة من المطالبات القانونية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بخلاف ما تم رصد مخصص له بالفعل، وبالتالي لا يلزم تكوين مخصص إضافي لأي مطالبات في هذه البيانات المالية.

٣٠. الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد الأطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ فعال عليه عند اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. وبالنسبة للمجموعة، تشمل الأطراف ذات العلاقة، كما هي محددة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤، مساهمي المجموعة الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي المجموعة والشركات التي يكونون مالكين رئيسيين فيها. يتم إبرام المعاملات المصرفية مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً للشروط والأحكام المتفق عليها والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وفيما يلي المعاملات والأرصدة المهمة المدرجة في البيانات المالية الموحدة، والتي تتعلق بشكل رئيسي بأعضاء مجلس الإدارة ومساهمي المجموعة:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
بنود بيان المركز المالي		
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٢,٥٧٦,٥٤٣	٣,٩٧١,٩١٤
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١٠,٢٨٣,٢٢٥	١٠,٥٨٩,٦٥٧
استثمارات وأدوات إسلامية	٢١٣,٠٣٤	١٣٩,٢٦١
قبولات	٤٢,٥٨٤	٢٠٨,٨٧٠
مطلوبات طارئة		
اعتمادات مستندية	٧٠,٧٠٢	١٣٠,٠٦٤
ضمانات مالية وبدائل ائتمانية مباشرة أخرى	٤٢,٩٥٠	٣٦,٢١٢
مطلوبات طارئة تتعلق بالمعاملات	٨٣٥,٧١٠	٦٢١,٨١٩
التزامات متعلقة بنفقات مستقبلية	١٢٣,٥١٠	٦,٣٦٩
بنود بيان التغيرات في حقوق الملكية		
قسائم مدفوعة على أوراق مالية للشق الأول من رأس المال	-	٣٦,٦٢١
بنود بيان الدخل		
إيرادات الفوائد والإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية	٢٠٠,٢١٥	٢٠٥,٨٦٥
مصاريف الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية	٤٣٧,٥٨٨	٤٨٩,٩٦٩
إيرادات أخرى	١٥,٣٥٦	١٢,١٠٤
مصاريف تشغيلية	٤٥,٨٥٥	٤٢,٠٤٩
تعويضات موظفي الإدارة العليا		
رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل	٤٨,٠٥٠	٣٠,٤٦٦
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١,٥١٠	٢,٠٤٣
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**٨,٢٥٠**	**٨,٢٥٠**

تم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة من المرحلة الثالثة فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة بمبلغ ٢٨٢,٨ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٨٢,٦ مليون درهم). علاوةً على ذلك، بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية مبلغ ١٣ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٨,٢ مليون درهم).

تم ضمان القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي المقدمة للأطراف ذات العلاقة بضمانات تبلغ ٢,١٥٤,١ مليون درهم (٢٠٢٤: ٢,٤٣٠,٨ مليون درهم).

خلال السنة، بلغت معاملات النفقات الرأسمالية المبرمة مع الأطراف ذات العلاقة ١٧,٦ مليون درهم (٢٠٢٤: ١,٥ مليون درهم).

٣٠. الأطراف ذات العلاقة (تابع)

علاوةً على ذلك، مبين أدناه الفصل بين الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة وكبار موظفي الإدارة في تاريخ التقرير:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
المساهمون الرئيسيون ومنشآتهم ذات العلاقة		
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	١,١٥٤,٢٦٤	١,٣٨٢,٠٥٦
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٨,٤٧٨,٢٥٥	٨,٧١٠,٧١٩
استثمارات وأدوات إسلامية	٢١٣,٠٣٤	١٣٩,٢٦١
قبولات	٣٨,٩٩٠	٢٠٠,١٨٨
اعتمادات مستندية	٤٦,٣٥٤	١٠٧,٦٣٢
ضمانات مالية وبدائل ائتمانية مباشرة أخرى	٤٢,٥٠٦	٣٥,٥١٢
مطلوبات طارئة تتعلق بالمعاملات	٥٤٠,٦٠٣	٤٨٩,٣٧٧
التزامات متعلقة بنفقات مستقبلية	١٢٣,٥١٠	١,١٧٦
التعرض لأعضاء مجلس الإدارة ومنشآتهم ذات العلاقة		
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	١٣٩,٤٢٤	١٤٣,٤٤٨
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١٥٥,٥٣٥	٨٦,٣٠٤
مطلوبات طارئة تتعلق بالمعاملات	٢,٤٤٥	١١,٣٣٩
موظفو الإدارة العليا وأطرافهم ذات العلاقة		
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٦٤,٧٧٦	٤٥,٦٩١
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٣٨,٩٥٨	١٧٨,١٨٩
ضمانات مالية وبدائل ائتمانية مباشرة أخرى	-	٥
أخرى		
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	١,٢١٨,٠٧٩	٢,٤٠٠,٧١٩
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١,٦١٠,٤٧٧	١,٦١٤,٤٤٥
قبولات	٣,٥٩٤	٨,٦٨٢
اعتمادات مستندية	٢٤,٣٤٨	٢٢,٤٣٢
ضمانات مالية وبدائل ائتمانية مباشرة أخرى	٤٤٤	٦٩٥
مطلوبات طارئة تتعلق بالمعاملات	٢٩٢,٦٦٢	١٢١,١٠٣
التزامات متعلقة بنفقات مستقبلية	-	٥,١٩٣

٣١. النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من الأرصدة التالية اعتباراً من تاريخ الاستحواذ:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
نقد في الصندوق	١,٤١٥,٦٤٤	٣١٦,٤٦٦
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١,٢٠٠,٠٠٠	٢,٨٥٠,٩٥٣
مبالغ مستحقة من البنوك بفترات استحقاق تقل عن ثلاثة أشهر	٤٠٤,٨٨٩	١,٠٦٢,٣٤٠
ودائع الاحتياطي النقدي النظامي	٣,٤٦٦,٨٨١	٢,٧٦٧,٢٤٨
	٦,٤٨٧,٤١٤	**٦,٩٩٧,٠٠٧**

تتضمن الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي شهادات إيداع وأذونات نقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بفترات استحقاق تقل عن ثلاثة أشهر.

بناءً على فترات الاستحقاق المتبقية، بلغ النقد في الصندوق والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبالغ المستحقة من البنوك ٩,٨٥٢,٥ مليون درهم وتستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (يستحق مبلغ ١٠,٠٥٣,١ مليون درهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤).

٣٢. تقارير القطاعات

تستخدم المجموعة قطاعات الأعمال لعرض معلوماتها القطاعية بما يتماشى مع هيكل الإدارة وهيكل إعداد التقارير الداخلية لدى المجموعة. تقتصر عمليات المجموعة بشكل رئيسي على العمليات التي تتم داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

تقوم قطاعات الأعمال بسداد الفوائد وقبضها إلى ومن الخزينة على أساس تجاري بحت لتعكس تخصيص رأس المال وتكاليف التمويل.

قطاعات الأعمال

تزاول المجموعة نشاطها من خلال قطاعات الأعمال التالية المحددة بوضوح:

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

قطاع الشركات والمؤسسات

يقدم هذا القطاع مجموعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك منتجات الائتمان والتمويل التجاري والخدمات للعملاء من الشركات الكبيرة ومتوسطة الحجم من خلال وحدات منفصلة، ويقدم خدماته إلى المؤسسات المالية ويقبل الودائع.

قطاع الخدمات المصرفية للأعمال

يقدم هذا القطاع مجموعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك منتجات الائتمان والتمويل التجاري والخدمات للعملاء ذوي المحافظ الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال وحدات منفصلة، ويقبل ودائعهم. كما يقدم هذا القطاع أيضاً خدمات المعاملات للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

الخدمات المصرفية للأفراد

يقدم هذا القطاع مجموعة من المنتجات والخدمات للأفراد والأفراد ذوي الملاءة العالية، بما في ذلك القروض الشخصية وقروض الرهن العقاري وبطاقات الائتمان والمعاملات والأرصدة الأخرى، ويقبل ودائعهم.

قطاع الخزينة وإدارة الموجودات والمطلوبات وأخرى

يقوم هذا القطاع بإدارة موجودات ومطلوبات المجموعة بطريقة مركزية، ويكون مسؤولاً عن الاستخدام الأمثل للموارد في الموجودات المنتجة وإدارة صرف العملات وأوضاع الفوائد ضمن السقوف والتوجيهات الموضوعة من قبل الإدارة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تقدم الخزينة أيضاً مجموعة من منتجات صرف العملات الأجنبية ومنتجات المشتقات للعملاء، وهي مفوضة بمسؤولية إدارة المحفظة الاستثمارية للمجموعة بالتعاون مع وحدة إدارة الاستثمارات بتوجيه من لجنة الاستثمارات ولجنة الموجودات والمطلوبات. إن رأس مال المجموعة واستثماراتها في الشركات التابعة محددة ضمن هذا القطاع.

لدى المجموعة خدمات مركزية مشتركة تتضمن العمليات وإدارة المخاطر والموارد البشرية والمالية ونظم المعلومات والتكنولوجيا وتطوير المنتجات والشؤون القانونية والائتمان والتدقيق الداخلي. يتم توزيع تكاليف الخدمات المشتركة الخاصة بقطاعات الأعمال بناءً على طبيعة المعاملة والأنشطة ذات الصلة.

فيما يلي تحليل القطاع وفقاً لقطاعات الأعمال:

٢٠٢٥ ألف درهم	قطاع الشركات والمؤسسات	قطاع الخدمات المصرفية للأعمال	قطاع الخدمات المصرفية للأفراد	قطاع الخزينة وإدارة الموجودات والمطلوبات وأخرى	موحدة
صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية	٦٨٧,٦٦٢	٦٨٨,٦٩١	٢٠٥,٧٥١	٣٠٦,٩٦٣	**١,٨٨٩,٠٦٧**
إيرادات غير مشتملة على الفوائد	٢٤٨,٣٩٧	٢٧٣,٠٧٧	١٤,٧٣٧	٢٣٦,٨٣٧	**٧٧٣,٠٤٨**
الإيرادات التشغيلية	**٩٣٦,٠٥٩**	**٩٦١,٧٦٨**	**٢٢٠,٤٨٨**	**٥٤٣,٨٠٠**	**٢,٦٦٢,١١٥**
مصاريف تشغيلية	(٢٦٠,٢١٥)	(٣٤٩,٤١٢)	(١٢٥,١٣١)	(٥٠,١٤١)	**(٧٨٤,٨٩٩)**
الأرباح التشغيلية قبل خسائر الانخفاض في القيمة والضريبة	**٦٧٥,٨٤٤**	**٦١٢,٣٥٦**	**٩٥,٣٥٧**	**٤٩٣,٦٥٩**	**١,٨٧٧,٢١٦**
صافي خسائر الانخفاض في القيمة	(٣٠٨,٦١٥)	(٢٠٣,٣١٣)	(٥٧,٩٠٥)	١٧,٦٢٢	**(٥٥٢,٢١١)**
أرباح السنة قبل الضريبة	**٣٦٧,٢٢٩**	**٤٠٩,٠٤٣**	**٣٧,٤٥٢**	**٥١١,٢٨١**	**١,٣٢٥,٠٠٥**
الضريبة	(٣٣,٢١٤)	(٣٦,٩٩٦)	(٣,٣٨٧)	(٤٦,٢٤٣)	**(١١٩,٨٤٠)**
أرباح السنة بعد الضريبة	**٣٣٤,٠١٥**	**٣٧٢,٠٤٧**	**٣٤,٠٦٥**	**٤٦٥,٠٣٨**	**١,٢٠٥,١٦٥**
موجودات القطاع	٢٢,٦١٤,١٠٢	١٠,٢٧٦,٩٨٣	٧,١٤٥,٥٠٠	٢٩,٣٣٧,٣٠٣	**٦٩,٣٧٣,٨٨٨**
مطلوبات القطاع	٣١,٧١٤,٢٨٨	١٦,٧٤٠,٤٠٣	٥,٧٩٧,١٨٠	٧,٣٧٢,١٠٦	**٦١,٦٢٣,٩٧٧**
نفقات رأسمالية	-	-	-	٩١,٤٧٤	**٩١,٤٧٤**

٣٢. تقارير القطاعات (تابع)

٢٠٢٤ ألف درهم	قطاع الشركات والمؤسسات	قطاع الخدمات المصرفية للأعمال	قطاع الخدمات المصرفية للأفراد	قطاع الخزينة وإدارة الموجودات والمطلوبات وأخرى	موحدة
صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية	٧١٣,٢٠٢	٦٠٤,٤٢٧	١٨٧,٠٩٠	٢٨٢,٨٢٠	**١,٧٨٧,٥٣٩**
إيرادات غير مشتملة على الفوائد	٢٠٢,٢٠٣	٢٢٨,٧٢٦	٢٢,١٠١	١٩٤,٦٦٢	**٦٤٧,٦٩٢**
الإيرادات التشغيلية	**٩١٥,٤٠٥**	**٨٣٣,١٥٣**	**٢٠٩,١٩١**	**٤٧٧,٤٨٢**	**٢,٤٣٥,٢٣١**
مصاريف تشغيلية	(٢٧٢,٩٤٠)	(٣٤٥,٤٣٢)	(١٤١,٦٧٤)	(٥٠,٣١٦)	**(٨١٠,٣٦٢)**
الأرباح التشغيلية قبل خسائر الانخفاض في القيمة والضريبة	**٦٤٢,٤٦٥**	**٤٨٧,٧٢١**	**٦٧,٥١٧**	**٤٢٧,١٦٦**	**١,٦٢٤,٨٦٩**
صافي خسائر الانخفاض في القيمة	(٥٢٠,٨٦٢)	(١٣٢,٧٤٩)	(٣٤,٠٠٨)	(٢,٤٢١)	**(٦٩٠,٠٤٠)**
أرباح السنة قبل الضريبة	**١٢١,٦٠٣**	**٣٥٤,٩٧٢**	**٣٣,٥٠٩**	**٤٢٤,٧٤٥**	**٩٣٤,٨٢٩**
الضريبة	(١١,٠٢١)	(٣٢,١٧٠)	(٣,٠٣٧)	(٣٨,٤٩٣)	**(٨٤,٧٢١)**
أرباح السنة بعد الضريبة	**١١٠,٥٨٢**	**٣٢٢,٨٠٢**	**٣٠,٤٧٢**	**٣٨٦,٢٥٢**	**٨٥٠,١٠٨**
موجودات القطاع	**٢٠,٧٤٤,٠١٨**	**٨,٧٩٠,٤٢٥**	**٥,٢٨٤,٦٤٣**	**٢٦,٠٥٩,٩٨٢**	**٦٠,٨٧٩,٠٦٨**
مطلوبات القطاع	**٣٠,٢٠٢,٦٥٢**	**١٣,٣١٥,١٢٩**	**٥,٢٤٤,٧٨٤**	**٥,٢٦٠,٨٢٨**	**٥٤,٠٢٣,٣٩٣**
نفقات رأسمالية	-	-	-	**١٠٠,٥٨٢**	**١٠٠,٥٨٢**

٣٣. الزكاة المستحقة

يتم احتساب الزكاة المستحقة من قبل المساهمين بمبلغ ١٣٠,٠ درهم (٢٠٢٤: ٢٠٠,٠ درهم) للسهم الواحد على أساس "طريقة صافي الأموال المستثمرة" وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومشورة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية. لا يشترط النظام الأساسي للبنك على البنك دفع الزكاة نيابة عن المساهمين. وبالتالي، فإن توزيع الزكاة يقع على عاتق المساهمين.

٣٤. أتعاب الخدمات المتعلقة بالتدقيق والخدمات غير المتعلقة بالتدقيق

يتم عرض أتعاب الخدمات المتعلقة بالتدقيق والخدمات غير المتعلقة بالتدقيق التي تقدمها شركة برايس ووترهاوس كوبرز والمبينة في بيان الدخل، على النحو التالي:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
أتعاب الخدمات المتعلقة بالتدقيق	١,٣٠٠	٨٨٠
أتعاب الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق	٣٧	-
المجموع	**١,٣٣٧**	**٨٨٠**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥: تعزى أتعاب الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق إلى الإجراءات المتفق عليها بخصوص إلغاء ترخيص نشاط الترويج لدى هيئة الأوراق المالية والسلع الذي حصل عليه بنك الفجيرة الوطني.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: بلغت أتعاب الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق المبينة من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية مبلغ ٠,١ مليون درهم، وتتعلق بإصدار وتحويل الأوراق المالية للشق الأول الإضافي من رأس المال.

٣٥. الضريبة

تطبيق قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) بشأن ضرائب الدخل

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢، تم نشر المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ والذي فرض ضريبة عامة على دخل الشركات لأول مرة. وأكد قانون الضريبة لدولة الإمارات العربية المتحدة على تطبيق ضريبة الشركات للفترات الضريبية التي تبدأ في ١ يونيو ٢٠٢٣ أو بعده. وحيث إنه من المتوقع أن تدفع المجموعة ضريبة وفقاً لأحكام قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة على نتائجها التشغيلية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٤، فقد تم احتساب الضرائب الحالية في البيانات المالية الموحدة للفترة التي تبدأ من ١ يناير ٢٠٢٤. تم الانتهاء من تسجيل ضريبة الشركات لمجموعة بنك الفجيرة الوطني، وتم إصدار شهادة تسجيل ضريبة الشركات المحدّثة للمجموعة من قبل الهيئة الاتحادية للضرائب بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٢٥. وتم تنفيذ أول إقرار لضريبة الشركات لبنك الفجيرة الوطني وسداد المدفوعات المرتبطة به خلال سبتمبر ٢٠٢٥ بما يتماشى مع الأنظمة الضريبية.

وعلى غرار العام السابق، فقد نظرت المجموعة في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) وأي متطلبات لقياس وإقرار الضرائب المؤجلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وبناءً على عملية المراجعة والتقييم، تم الاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل بقيمة ٧,٩٦ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢,٨ مليون درهم)، والناشئ عن البنود التي قد تتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل، من منظور الدخل الشامل الآخر. علاوة على ذلك، تتم إدارة مجموعة بنك الفجيرة الوطني والسيطرة عليها فعلياً في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي فهي خارج نطاق الحد الأدنى للضريبة التكميلية المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وبناءً عليه، تم حساب التأثير الضريبي الحالي مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المحتملة والتي نتج عنها معدل ضريبة فعلي قدره ٩,٠٤٪ سنوياً، والتي تم عرض تفاصيلها أدناه.

المبلغ المعترف به في بيان الدخل الموحد

فيما يلي مكونات مصروف ضريبة دخل الشركات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
ضريبة دخل الشركات الحالية		
رسوم ضريبة دخل الشركات الحالية	١١٩,٨٤٠	٨٤,٧٢١
التعديلات فيما يتعلق بضريبة دخل الشركات الحالية في العام الماضي	-	-
مصروف ضريبة دخل الشركات المدرج في بيان الدخل الموحد	**١١٩,٨٤٠**	**٨٤,٧٢١**

المبلغ المعترف به في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
الضريبة المتعلقة بالبنود التي لن تتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل	(٩٠٨)	١٨٠
الضريبة المؤجلة المتعلقة بالبنود التي قد تتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل	(٥,١٤٨)	(٢,٨١٥)
الضريبة المدرجة في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد	**(٦,٠٥٦)**	**(٢,٦٣٥)**

التسوية الضريبية

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
الربح المحاسبي للسنة قبل الضريبة	**١,٣٢٥,٠٠٥**	**٩٣٤,٨٢٩**
على أساس المعدل القانوني لضريبة دخل الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة وهو ٩٪	١١٩,٢٥٠	٨٤,١٣٥
مبلغ الضريبة للتعديلات المتعلقة بالمصاريف غير القابلة للخصم	٦٢٤	٦٢٠
تأثير الإعفاءات الضريبية القياسية	(٣٤)	(٣٤)
مصروف ضريبة دخل الشركات	**١١٩,٨٤٠**	**٨٤,٧٢١**
مصروف ضريبة دخل الشركات المدرج في بيان الدخل الموحد	**١١٩,٨٤٠**	**٨٤,٧٢١**
معدل الضريبة الفعلي	**٩,٠٤٪**	٩,٠٦٪

الحركة في الالتزام الضريبي الحالي والمؤجل المعترف به في المطلوبات الأخرى

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
الالتزام الضريبي المؤجل		
الرصيد في بداية السنة	٢,٨١٥	-
الحركة خلال السنة	٥,١٤٨	٢,٨١٥
الرصيد في نهاية السنة	**٧,٩٦٣**	**٢,٨١٥**

ألف درهم	٢٠٢٥	٢٠٢٤
الالتزام الضريبي الحالي		
الرصيد في بداية السنة	٨٤,٥٤١	-
رسوم الضريبة الحالية خلال السنة	١١٩,٨٤٠	٨٤,٧٢١
التعديلات المتعلقة بالبنود التي لن تتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل	٧٢٨	(١٨٠)
الضريبة المدفوعة	(٨٤,٥٤١)	-
الرصيد في نهاية السنة	**١٢٠,٥٦٨**	**٨٤,٥٤١**

٣٦. الأحداث اللاحقة

لم تظهر أي أحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي كان يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٣٧. الأرقام المقارنة

الأذونات النقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (التعديل رقم ١)

في السنوات السابقة، تم عرض الأذونات النقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ضمن بند "نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" في بيان المركز المالي الموحد. تمثل الأذونات النقدية استثمارات في أوراق مالية ذات آجال استحقاق تعاقدية تتراوح بين شهر واحد إلى ١٢ شهراً ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

٣٧. الأرقام المقارنة (تابع)

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم إعادة تصنيف الأذونات النقدية بمبلغ ٧,٧٥٥,٧ مليون درهم من بند "نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي"، وتم عرضها ضمن بند "استثمارات وأدوات إسلامية – بالقيمة العادلة" في بيان المركز المالي الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

ترى المجموعة أن هذا العرض ملائماً بصورة أكبر لقرّاء بيان المركز المالي الموحد، إذ إن الأذونات النقدية محتفظ بها لأغراض إدارة السيولة ويتم تصنيفها الآن ضمن الاستثمارات التي تتمتع بطبيعة وأساس قياس مماثلين. ونتيجةً لهذا التعديل، تم إعادة بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة، وتم عرض التدفقات النقدية الناتجة من "التغير في الاستثمارات والأدوات الإسلامية من الأذونات النقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والتي بلغت ٤٨٦,٦ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٨٧١,٩ مليون درهم) كبند منفصل ضمن الأنشطة التشغيلية في بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة، وذلك بما يتوافق مع طبيعة ووظيفة هذه الاستثمارات. لا يوجد أي تأثير عام على الأنشطة التشغيلية في بيان التدفقات النقدية الموحد نتيجةً لإعادة البيان.

فيما يلي تأثير إعادة البيان على بيان المركز المالي الموحد:

بيان المركز المالي الموحد ألف درهم	كما هو مدرج سابقاً في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	تأثير إعادة البيان	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (معاد بيانه)	كما هو مدرج سابقاً في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	تأثير إعادة البيان	كما في في ١ يناير ٢٠٢٤ (معاد بيانه)
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١٤,٣٩١,٢٤٤	(٧,٧٥٥,٦٦٤)	٦,٦٣٥,٥٨٠	١١,٤٥٦,٧٨٢	(٦,٦٨٤,٦٧٥)	٤,٧٧٢,١٠٧
استثمارات وأدوات إسلامية – بالقيمة العادلة	٣,٢٦٢,١٧٨	٧,٧٥٥,٦٦٤	١١,٠١٧,٨٤٢	٣,٠٣٠,٤٥١	٦,٦٨٤,٦٧٥	٩,٧١٥,١٢٦

إعادة تصنيف "الاحتياطي النقدي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" من الأنشطة التشغيلية إلى النقد وما في حكمه
(التعديل رقم ٢)

في الفترات السابقة، صنفت المجموعة التغيرات في "الاحتياطي النقدي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" ضمن "صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية". وفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يُسمح للمجموعة بالسحب من الاحتياطي النقدي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في أي يوم بنسبة تصل إلى ١٠٠٪، مع ضمان استيفاء متطلبات الاحتياطي، في المتوسط، على مدى فترة صيانة الاحتياطي البالغة ١٤ يوماً. وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) – بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد على النقد في الصندوق والودائع تحت الطلب.

بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، أعادت المجموعة تقييم طبيعة "الاحتياطي النقدي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" وخلصت إلى أن الرصيد متاح عند الطلب ويستوفي تعريف النقد كما هو وارد بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧، وبناءً عليه ينبغي تصنيفه ضمن النقد وما في حكمه في بيان التدفقات النقدية الموحد. وعليه، أُعيد بيان الأرقام المقارنة في بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١) "عرض البيانات المالية"، حتى تتوافق مع عرض السنة الحالية.

إن تأثير إعادة البيان على بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، هو كالتالي:

	٢٠٢٤		
ألف درهم	كما هو مدرج سابقاً	تأثير إعادة البيان	معاد بيانه
الأنشطة التشغيلية			
التغير في المبالغ المستحقة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (التعديلان رقم ١ و٢*)	(١,٢٠٨,٩١٦)	١,٥٥٨,٩١٦	٣٥٠,٠٠٠
التغير في الاستثمارات والأدوات الإسلامية من الأذونات النقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (التعديل رقم ١)	-	(٨٧١,٩٠١)	(٨٧١,٩٠١)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	٣,٤٠٢,٦٦٩	٦٨٧,٠١٥	٤,٠٨٩,٦٨٤
صافي التغير في النقد وما في حكمه	١,٦٩٦,٩١١	٦٨٧,٠١٥	٢,٣٨٣,٩٢٦
النقد وما في حكمه في بداية السنة	٢,٥٣٢,٨٤٨	٢,٠٨٠,٢٣٣	٤,٦١٣,٠٨١
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٤,٢٢٩,٧٥٩	٢,٧٦٧,٢٤٨	٦,٩٩٧,٠٠٧
النقد وما في حكمه في ١ يناير ٢٠٢٥	٤,٢٢٩,٧٥٩	٢,٧٦٧,٢٤٨	٦,٩٩٧,٠٠٧

* بلغ التعديل رقم ٢ ما قيمته ٦٨٧ مليون درهم.